مؤقت

مجلس الأمن

السنة الحادية والخمسون

الجلسة ٣٧٠٢

الخميس، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، الساعة ١١/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد مارتينيز بلانكو	(هندوراس)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	ألمانيا	السيد ايتل
	إندونيسيا	السيد ويسنومورتي
	إيطاليا	السيد فولتشي
	بوتسوانا	السيد مرافهي
	بولندا	السيد فلوسفيتش
	جمهورية كوريا	السيد بارك
	شيلي	السيد لاراين
	الصين	السيد تشن هواصن
	غينيا - بيساو	السيد كابرال
	فرنسا	السيد ديجاميه
	مصر	السيد العربي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون وستون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد إندرفورث

جدول الأعمال

الحالة في أنغولا

تقرير الأمين العام المرحلي عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا (S/1996/827)

رسالة مؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لزمبابوي لدى الأمم المتحدة (S/1996/832)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, room C-178.

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٠

الترحيب بوزير الخارجية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود، في مستهل هذه الجلسة، أن أنوه بشغل وزير الشؤون الخارجية لبوتسوانا، سعادة اللواء الركن مومباتي س. ميرافي، مقعدا الى طاولة المجلس. فبالنيابة عن المجلس، أرحب به ترحيبا حارا.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أنغولا

تقرير الأمين العام المرحلي عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا (S/1996/827)

رسالة مؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لزمبابوي لدى الأمم المتحدة (S/1996/832)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أنغولا وايرلندا والبرازيل والبرتغال وبوروندي وتونس والجزائر والرأس الأخضر وزامبيا وزمبابوي وكوستاريكا وماليزيا وملاوي وموزامبيق ونيجيريا ونيكاراغوا والهند يطلبون فيها دعوتهم الى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة اولئك الممثلين الى المشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد دي مورا (أنغولا)، والسيد مودينغي (زمبابوي)، والسيد سيماو (موزامبيق)، مقاعد الى طاولة المجلس؛ وشغل السيد كامبل (ايرلندا)، والسيد أموريم (البرازيل)، والسيد لاميغو (البرتغال)، والسيد نسانزي (بوروندي)، والسيد عبد الله (تونس)، والسيد بعلي (الجزائر)، والسيد مونتيرو (الرأس الأخضر)، والسيد كاساندا (زامبيا)، والسيد بيروكال سوتو (كوستاريكا)، والسيد هاسمي (ماليزيا)، والسيد تشيميمبا (ملاوي)، والسيد غمباري (نيجيريا)، والسيد سيفيلا سييرو (نيكاراغوا)، والسيد شاه (الهند)، المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ومجلس الأمن يجتمع استجابة للطلب الوارد في رسالة مؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لزمبابوي لدى الأمم المتحدة، وهي واردة في الوثيقة S/1996/832.

ومعروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام المرحلي عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، الوثيقة S/1996/827.

وأود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس الى الوثيقة S/1996/822، وهي تتضمن نص رسالتين متماثلتين مؤرختين ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ موجهتين الى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأنغولا لدى الأمم المتحدة.

ولقد استلم الأعضاء نسخا مصورة من رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لزمبابوي لدى الأمم المتحدة، وهي واردة في الوثيقة S/1996/841.

المتكلم الأول وزير خارجية زمبابوي، سعادة السيد ستانيسلوس ي. ج. مودينغ، وأرحب به وأعطيه الكلمة الآن.

السيد مودينغ (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **السيد الرئيس**، أود أن أهنئكم بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. ونحن على ثقة بأن شؤون المجلس ستستفيد من حكمتكم وخبرتكم. كما أود أن أتقدم بأحر التهانئ الى سلفكم السفير الفريدو لوبيز كابرال ممثل غينيا - بيساو، على إدارته المقتدرة لأعمال المجلس خلال الشهر الماضي. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن امتناني للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، على تقريره المتبصر عن الحالة في أنغولا ولممثله الخاص ميتر اليون بلوندين بي على جهوده الدؤوبة في سعيه الى تحقيق السلم في أنغولا.

في الثاني من تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦، قام رؤساء دول أو حكومات أعضاء الجماعة الانمائية للجنوب الافريقي - الجهاز المعني بالسياسة والدفاع والأمن، ولديهم قلق بالغ ازاء الطريق المسدود في عملية السلم في أنغولا، بالاجتماع في لواندا بهدف اعطاء زخم جديد لهذه العملية. وبما أن الاتحاد الوطني هو الذي لم يحترم التزاماته بموجب بروتوكول لوساكا، فقد قرروا توجيه الدعوة الى قائد الاتحاد السيد جوناس سافيمبي حتى يتمكن من إعلامهم بالكامل بسبب عدم احترام التزاماته. وللأسف، لم يحدث هذا لأن السيد سافيمبي بعد موافقته أولا على الحضور لهذا الاجتماع، قرر في اللحظة الأخيرة ألا يشارك فيه وبالطبع، أصيب قادة الجماعة بالاحباط ولكنهم، مع ذلك، قرروا أن يعقدوا اجتماعهم. ولقد تلقوا معلومات مستفيضة من أشخاص، منهم الممثل الخاص للأمين العام في أنغولا.

وبعد التحليل المتعمق للحالة السائدة في هذا البلد، قرر مؤتمر القمة أن يوفد الى نيويورك وزراء خارجية أنغولا وبوتسوانا وجنوب أفريقيا وزمبابوي وموزامبيق بغية شرح موقف المنطقة بالنسبة للحالة في أنغولا. وعلاوة على ذلك، فقد جددوا مرة أخرى التزامهم بمضاعفة الجهود بغية التوصل الى تحقيق السلم والاستقرار في أنغولا. وفي هذا السياق، فوض مؤتمر القمة رئيسه، رئيس جمهورية زمبابوي، روبرت غبريال موغابي، باجراء مشاورات مكثفة مع كل المعنيين بالأمر من أجل تسهيل عقد اجتماع رفيع المستوى بين حكومة أنغولا ويونيتا في أقرب وقت ممكن لبناء الثقة بين الطرفين.

وعندما اجتمع مجلس الأمن في تموز/يوليه الماضي لاستعراض ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، كان معظمنا يتشاطرون التفاؤل الحذر الذي ساد في ذلك الوقت بالنسبة لتنفيذ عملية السلام في أنغولا. وعلى الرغم من أننا كنا جميعا نعي وعيا عميقا حقيقة أن عملية السلام ما زالت تسجل تأخيرا بالنسبة للجدول الزمني المحدد لها، فمما أثار آمالنا بعض التدابير المحدودة التي كانت تقوم بها حكومة أنغولا ويونيتا. وإن مجلس الأمن، رغبة منه في الاعتراف بهذا التقدم، قد أشاد في آخر قرار له حول الحالة في أنغولا القرار ١٠٦٤ (١٩٩٦) بحكومة أنغولا ويونيتا على التوصل الى تحرك حقيقي في عملية السلام. وقد أعلن المجلس، ادراكا منه لضرورة الإبقاء على زخم عملية السلام، أنه، لدى الاستعراض التالي لتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، سيأخذ بعين الاعتبار التقدم المحرز في تنفيذ عملية السلام.

ولهذا، مما يسبب لنا جميعا احباطا كبيرا أن أنغولا، في الوقت الذي يجتمع فيه المجلس اليوم، ليست أقرب الى السلم مما كانت عليه في آخر مرة اجتمع فيها المجلس؛ وبدلا من ذلك، فهي تترنح بين الحرب والسلم، نظرا الى أن تنفيذ عملية بروتوكول لوساكا متوقف حاليا. ولا تقوض تأخيرات تحقيق الأهداف المحددة في قرار مجلس الأمن ٨٦٤ (١٩٩٣)، بالاضافة الى الآليات السياسية الأخرى، عملية السلم الهش فحسب، ولكن مما يزيد من حزننا أنها تهدد بضياع المكاسب المحرزة حتى الآن، وتشير الدلائل الى أن المصالح الشخصية والطائفية الضيقة قد أصبحت مرة أخرى تحتل المقام الأول.

ونحن في الجنوب الأفريقي، بالنظر الى الموعد المحدد للأهداف التي يمكن بلوغها، والإطار الزمني المتفق عليه طوعا من جانب حكومة أنغولا ويونيتا، واذ نشعر بالتشجيع من جراء فحوى ومضمون هذه الخطوات والاجراءات المتفق عليها على طريق السلام، نحن في الجنوب الافريقي، وأعتقد في المجتمع الدولي بأسره، كنا نتطلع، مثل شعب أنغولا الذي مزقته الحرب، الى تشكيل حكومة للوحدة والمصالحة الوطنية في وقت مبكر. وكان يحدونا الأمل في أن نحتفل بعدم إمكانية الرجوع عن عملية السلام في ذلك البلد خلال ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، التي تنتهي غدا. ولهذا، نشعر بالطبع بخيبة الأمل لأن نسجل أن الارادة السياسية التي نحتاجها لاعطاء هذه الدفعة الأخيرة نفتقر إليها للأسف. ومن الواضح أن المكر والأنانية والجشع وتعظيم الذات تعرقل جميعها عملية السلام.

وكما ورد في تقرير الأمين العام، فإن توقف عملية السلم لم يضر فحسب بآفاق السلم، ولكن الأسوأ من ذلك أنه أقحم أنغولا في أزمة اللاسلم واللاحرب. وأدى الى نشوء هذه الحالة عدم امتثال الاتحاد الوطني للاتفاقات التي تعهد بها بالفعل.

وقد أبلغنا الأمين العام، في تقريره أن حكومة أنغولا قد قامت طوال الأشهر الثلاثة الأخيرة باتخاذ عدة خطوات ايجابية، مثل استمرار حركات سحب القوات المسلحة الأنغولية من المواقع المتقدمة، واعتماد البرنامج الوطني للتسريح وإعادة للادماج للمحاربين السابقين وتخصيص ٧٠ مليون دولار أمريكي من ميزانية الحكومة

لهذه العملية وبدء برنامج لنزع سلاح السكان المدنيين قبل الوقت المحدد. ومع ذلك، بينما كانت حكومة أنغولا تتخذ هذه الخطوات الإيجابية من أجل تحقيق الأهداف المتفق عليها في إطار زمني معين، لم يحترم الاتحاد الوطني للأسف التزاماته التي قطعها على نفسه طوعا في إطار عملية السلم.

ويبين تقرير الأمين العام بجلاء أن الاتحاد الوطني قد لجأ في الواقع، خلال الأشهر الثلاثة الماضية الى عرقلة عملية وزع بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا بوقف حركة تنقل موظفي البعثة وطائرتهم، وبعرقلة تمديد سلطة الدولة الى جميع أنحاء البلد كما نص بروتوكول لوساكا. ولا تزال قطع كبيرة من أسلحة وترسانة الاتحاد الوطني لم يبلغ عنها، ولا يزال تشكيل القوات المسلحة الأنغولية الموحدة معطلا بسبب مماطلة الاتحاد بالنسبة الى هذه المسألة، رغم وزع أفرقة مختارة في جميع مناطق الايواء تقريبا.

ولست بحاجة الى أن أسرد سردا زمنيا المحنة المحزنة التي يعاني منها الشعب الأنغولي الذي لا يزال مصيره مجهولا ما دامت حالة اللاسلم واللاحرب مستمرة في ذلك البلد. ويكفينا القول إن الموسم الزراعي ١٩٩٦ - ١٩٩٧ يمر بنا بالفعل في الجنوب الافريقي، وما يقرب من ١,٥ مليون من المشردين الأنغوليين داخليا سيعتمدون، مرة أخرى، على المعونة الغذائية خلال الاثني عشر شهرا لسبب بسيط هو أنه لا توجد ضمانات أمن كافية للسماح لهم بعودتهم الى الاستيطان في مناطقهم الأصلية.

وإذ يواجه المجتمع الدولي هذه الحالة الخطيرة قبل أربعة شهور فقط من انتهاء مدة بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا في شباط/فبراير ١٩٩٧، ثمة واجب ينبغي عليه أن يضطلع به تجاه نفسه وتجاه مصداقيته، وأيضا وبصفة خاصة تجاه شعب أنغولا الذي طالت معاناته، لكي يعمل كل ما في وسعه لاحلال السلام في أنغولا. إن المهمة التي تنتظرنا وثمن المراوغة ما كان على هذه الدرجة من الوضوح المؤلم أبدا. لقد تبددت فرص لا تحصى لتحقيق التقدم منذ التوقيع على اتفاقات بيسيس في ١٩٩١. وإن الوقت قد حان لكي نقول كفى. فلا ينبغي التسامح إزاء التمرد والعناد، بل والأسوأ، المكافأة عليهما.

لقد استثمر المجتمع الدولي الكثير في عملية السلام هذه لكي يرى جهوده تذهب أدراج الرياح وسلطته يطعن فيها بتكرار مقزز. لقد انتظر شعب أنغولا مدة طويلة جدا وضحى بالكثير وبالتالي لا يستحق أن يحرم من السلام للمرة المئة. ولقد حلقت آماله وتطلعاته إلى آفاق عالية ويجب ألا يضحى بها مرة أخرى على المذبح الخسيس للمصالح الذاتية الضيقة والتحزب.

وفي حين نطالب الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا بأن يفتدي نفسه من خلال التصرف على نحو مسؤول واحترام التزاماته، فإننا نعتقد أن الوقت قد حان لكي يمارس مجلس الأمن سلطته بطريقة واضحة وحاسمة لانقاذ عملية السلام الأنغولية واستعادة مصداقية الأمم المتحدة في هذه المسألة بكاملها. ويجب على المجلس أن يرسل رسالة واضحة لا لبس فيها ليونيتا مؤداها: إن الوقت قد فات؛ وإن اللعبة بلغت نهايتها.

فإذا لم يتقيد اتحاد يونيتا بالالتزامات التي قطعتها طوعا، فسيتم اتخاذ الاجراءات الاضافية التالية ضده وهي تجميد جميع الحسابات المصرفية ليونيتا؛ وإغلاق جميع مكاتبه وعدم السماح بفتح مكاتب جديدة؛ وتطبيق رفض تأشيرات السفر لزعماء يونيتا وأفراده وقصر رحلاتهم إلى بيلاندو أو أندولو على المهام المتصلة بعملية السلام. وستصبح هذه التدابير سارية المفعول خلال ٣٠ يوما من اعتماد القرار الذي يتضمن الأحكام الآنفة الذكر ضمن أمور أخرى ما لم يرفع الأمين العام تقريرا عن امتثال يونيتا التام لأحكام بروتوكول لوساكا.

ويجب على المجلس ألا يترك أدنى شك لدى يونيتا بشأن استعداده لاتخاذ اجراءات أخرى أكثر شدة حسب الاقتضاء، لاحلال السلام في أنغولا.

لقد قررت بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الافريقي أن تنقل عملية السلام الأنغولية إلى صدارة شواغلها الاقليمية والدولية. وإن حالة اللاحرب واللاسلم السائدة في أنغولا تترك أثرا سلبيا على التعاون الاقليمي في الجنوب الأفريقي. وأنها تعقد دور أنغولا كمنسق للبرامج الرئيسية على نطاق الجماعة الانمائية للجنوب الأفريقي. إنها تقوض استقرار المنطقة برمتها. ولهذا، وإلى جانب المبادرة التي يتخذها المجلس اليوم، يعتزم زعماء الجنوب الأفريقي، كمسألة ذات أولوية قصوى، أن يبدأوا

حوارا مع جميع البلدان التي يعتقدون أن بإمكانها أن تسهم في تعزيز عملية السلام في أنغولا. وفي هذا الصدد، ناشدوا جميع البلدان أن تكف عن القيام بأية أعمال من شأنها أن تؤثر سلبا على حل الصراع الأنغولي.

وينبغي ألا ننسى أبدا أن أنغولا والأبرياء الذين يعانون فيها هم مجرد ضحايا التناحرات الاستعمارية والعنصرية وتناحرات الحرب الباردة التي عفى عليها الزمن. فهم لم يستحقوا وبالتأكيد لا يستحقون هذا المصير القاسي. وشعب أنغولا، مثل إخوته وأخواته في الجنوب الأفريقي، عانى ما فيه الكفاية من المؤامرات التي دبرها الاستعمار والعنصرية - وبخاصة شكلها المسعور المعروف بالفصل العنصري - ومن تناحرات الحرب الباردة. وأن كل ما يطلبه شعب الجنوب الأفريقي الآن هو أن تتاح له الفرصة لكي يعيش بسلام حتى يتمكن من معالجة العدد الذي لا يحصى من المشاكل والتحديات التي تركت دون معالجة لعقود من جانب الأنظمة الاستعمارية والعنصرية في منطقته. وهذا ليس صعب التحقيق.

إننا لا نضمر أي سوء تجاه أي بلد أو فرد بالنسبة للمأزق الذي نعيشه الآن. وبدلا من ذلك، فإننا نتطلع للعثور على شركاء بغية تهيئة الظروف لإحلال السلام والتقدم والازدهار لشعبنا في الجنوب الأفريقي. وأن مهمتنا في القدوم إلى نيويورك هي مهمة لتعزيز السلام في منطقتنا. ولذا فإننا نطالب المجلس بأن يجبر اتحاد يونيتا على أن يتقيد تقيدا دقيقا وعلى سبيل الاستعجال بالآجال النهائية التي حددها مجلس الأمن، وذلك بغية إحلال السلام والاستقرار في أنغولا والجنوب الأفريقي دون مزيد من الإبطاء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر وزير خارجية زمبابوي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي وزير خارجية جمهورية أنغولا، فخامة السيد فنانسيو دي مورا. إنني أرحب به وأعطيه الكلمة الآن.

السيد دي مورا (أنغولا) (تكلم بالبرتغالية؛ الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): يسعدنا أن نرى الوزير مودنغي هنا وأن نستمع إلى خطابه الرائع. ويسعدني شخصيا أيضا أن أكون هنا لكي أضم صوتنا إلى أصوات الوفود الأخرى في تناول الحالة في أنغولا.

اسمحوا لي وقبل كل شيء أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا لمجلس الأمن لشهر تشرين الأول/اكتوبر. وإننا لعلى اقتناع بأن خبرتكم الدبلوماسية الطويلة، بالاضافة إلى الإسهامات الهامة لأعضاء المجلس الآخرين، ستضمن نجاح هذه الجلسة.

ونتوجه إلى سلفكم، سعادة السيد الفريدو كابرال، سفير جمهورية غينيا - بيساو، بتهانينا على ما أظهره من قدرات رائعة لدى اضطلاعه بمهامه أثناء فترة ولايته.

وإنه لمصدر سرور عظيم أن نرى وزراء الخارجية يحضرون هذه الجلسة، بولاية من اجتماع قمة رؤساء دول الجهاز المعني بالسياسة والدفاع والأمن المنبثق عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لاجراء تحليل مشترك ومعمق للحالة الراهنة لعملية السلام في أنغولا. إننا ما زلنا مقتنعين بأن هذا الجهاز المعني بحفظ السلم والأمن الدوليين سيواصل جهوده لاعادة إحلال السلام والنظام القانوني، أينما تعرضا للخطر، من خلال اتخاذ التدابير المناسبة لضمان حكم النظام والديمقراطية.

ولهذا السبب نلتقي مرة أخرى لنشارك في مداولاتكم حول عملية السلام المعقدة في أنغولا. ولولا التأخيرات المتعمدة التي تسبب بها الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (منظمة يونيتا) لانعقد هذا الاجتماع تحت راية السلام والمصالحة الوطنية. ولكن هذا، للأسف، ليس هو الحال بعد. وكما قال مؤخرا فخامة رئيس الجمهورية:

"إن عملية السلام في أنغولا وصلت الآن إلى مفترق الطرق بين السلام والحرب".

ومن ثم، فإن اجتماع مجلس الأمن هذا له أهمية قصوى بالنسبة لدور الأمم المتحدة في تنفيذ بروتوكول لوساكا، الذي تم التفاوض والتوقيع عليه من قبل الحكومة ويونيتا بوساطة الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، نود أن نعرب مرة أخرى عن امتناننا وتقديرنا لأعضاء المجلس ولحكوماتهم على اهتمامهم وتحليهم بالصبر ودعمهم لعملية السلام الأنغولية. ونود بالمثل أن نعرب عن امتناننا للأمين العام للأمم المتحدة، ولممثله الخاص الدينامي أليون بلوندين بيي، ولممثلي الدول المراقبة الثلاث، الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والبرتغال، على جهودهم الدؤوبة

والنشيطة في الميدان للتوصل إلى حلول إبداعية للإسراع في تنفيذ بروتوكول لوساكا.

ونحيي بالمثل الإسهامات في عملية السلام المقدمة من شخصيات بارزة - بعضهم أعضاء في مجلس الأمن - زاروا أنغولا في الفترة التي سبقت ١١ تموز/يوليه ١٩٩٦، وهو تاريخ اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٠٦٤ (١٩٩٦).

إن التقدم المحرز منذ شهر حزيران/يونيه كان للأسف محدودا وغير ملموس. فالتأخيرات والسلام غير الثابت أثارا التساؤلات والشكوك وقوضا أيضا الثقة التي حققناها. غير أن حكومتي اتخذت، بمساعدة المراقبين ودعمهم، مبادرات كثيرة لإبقاء هذه العملية على مسار لا رجعة فيه.

ومع ذلك فإن الوضع الحالي في أنغولا يتصف بأزمة ثقة خطيرة - ناجمة عن التأخيرات المنتظمة التي تسبب بها اتحاد يونيتا تحت مختلف الذرائع، سواء في الامتثال لبروتوكول لوساكا وتنفيذه أو على مستوى اللجنة المشتركة.

وفي الواقع، وباستثناء وقف إطلاق النار الساري حاليا، وإيواء قوات يونيتا، والبدء في تسريح الجنود صغار السن - وكلها اجراءات ايجابية جدا - تأجلت التدابير الجوهرية الأخرى بسبب غياب التعاون والإرادة السياسية من جانب يونيتا. وأود أن أشير، على سبيل المثال، إلى عودة أعضاء البرلمان من يونيتا الذين غادروا في عام ١٩٩٢؛ وعودة العدد الإجمالي المتوقع من ضباط القيادة إلى القوات المسلحة الأنغولية؛ واستكمال عملية الاختيار لما مجموعه ٢٦ ٣٠٠ فرد من أفراد يونيتا لضمهم إلى القوات المسلحة الأنغولية؛ وإعادة إقرار إدارة الدولة، في ضوء استمرار الاحتلال غير الشرعي لبعض المناطق من الأراضي الوطنية؛ وحرية حركة البضائع والناس في المناطق التي تسيطر عليها.

لقد سبق للحكومة أن وفت بجميع المهام المتوخاة في بروتوكول لوساكا، باستثناء ما يتصل منها بنزع سلاح المدنيين، وتلك لا يمكن إنجازها إلا باستعادة إدارة الدولة في المناطق الخاضعة الآن لسيطرة يونيتا.

وكما يدرك الأعضاء، ومن أجل إرضاء زعيم يونيتا، ومراعاة لبعض المقترحات من السلطات والحكومات الصديقة، قرر رئيس الجمهورية دعوة السيد جوناس سافيمبي لشغل أحد منصبي نائب رئيس الجمهورية.

وبغية إعمال هذا التنازل وحفاظا على المصالحة الوطنية، قدمنا مقترحات بتعديل الدستور الوطني وسنطرح هذا التعديل على البرلمان. ولعل الأعضاء يدركون إننا قدمنا تنازلات تصل إلى حل مخالفة مبدأ السيادة ودستورنا، لأن منصب النائب الثاني للرئيس ليس واردا في دستورنا الحالي - الدستور الذي تم التفاوض والموافقة عليه بمشاركة يونيتا.

وبقدر ما يتعلق الأمر بحكومتي، يمثل منصب نائب رئيس الجمهورية، بما له من مسؤوليات تنفيذية محددة بموجب الدستور، أكثر من مجرد "مركز خاص" الوارد في بروتوكول لوساكا، والذي كان من بين الشكاوى المتكررة التي قدمها زعيم يونيتا.

ومن الناحية الأخرى، يعطي رفض زعيم يونيتا المشاركة في قمة رؤساء دول الجهاز المعني بالسياسة والدفاع والأمن، التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، للإنضمام إلى جهود الرؤساء الأفارقة في حملتهم من أجل السلام والمصالحة الوطنية في أنغولا، دليلا واضحا على أن نوايا السيد سافمبي تختلف عن نوايا الحكومة والمجتمع الدولي، اللذين يسعيان إلى تحقيق السلم في أنغولا.

ومن السهل أن نخلص إلى أن هذا الموقف من جانب اتحاد يونيتا وزعيمه يهدف إلى تأخير اختتام تنفيذ بروتوكول لوساكا والحيلولة دون قيام الدولة بمهامها، وزيادة حدة الوضع الاجتماعي والاقتصادي لسكاننا وبلادنا. وهو يرمي إلى إشاعة الفوضى وعدم الاستقرار في البلاد، بكل ما يترتب على ذلك من عواقب، وإعاقة الجهود التي تضطلع بها الحكومة لتنفيذ برنامجها لرفع مستوى المعيشة وتحسين رفاه الشعب الأنغولي وجميع الذين يعيشون في أنغولا والملتزمين بنمو هذا البلد الذي طالت معاناته.

واستنادا الى هذا السيناريو، تشعر حكومتي أن الوقت قد حان لممارسة مزيد من الضغط على يونيتا لينفذ بحسن نية المهام، التي لم ينفذها بعد من بروتوكول لوساكا. وليس من قبيل المبالغة في الحديث عن المسألة أن نذكر المجلس بأن إحدى آليات الضغط التي اعتمدت

بالفعل منصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٨٦٤ (١٩٩٣)، الذي اعتمد في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٣. إذ ينص على تطبيق جزاءات على يونيتا لم تطبق أبدا تطبيقا كاملا. إننا لا نريد العودة الى الحرب إننا نناضل من أجل سلام دائم. إننا نريد مصالحة حقيقية ونرغب في تعزيز التنمية على أساس احترام سلطة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان.

في هذا السياق، ترى حكومتي أن هذه الجلسة هي الوقت المناسب لكي يطبق مجلس الأمن المجموعة الثانية من الجزاءات بموجب الفقرة ٢٦ من قراره ٨٦٤ (١٩٩٣). ونحن نعتقد أنه لن يكتب لنا النجاح في إجبار، بل وحتى مساعدة قادة يونيتا على الامتثال لقرارات مجلس الأمن واحترام التزاماتهم، إلا باتخاذ موقف حازم وممارسة ضغط فعال. ونحن نعتقد أن الوقت قد حان لكي يمتثل يونيتا لهذه الالتزامات، وهي التزامات تعهد بها بحرية أمام شعب أنغولا وأمام التجمع الدولي للأمم.

وأخيرا، يراود حكومتي الأمل في أن يمثل هذا الاجتماع نقطة تحول تاريخي في عملية تنفيذ بروتوكول لوساكا، مما يعطي الأنغوليين أملا جديدا في أن عملية السلام باقية على مسارها الصحيح وفي أمنهم سيتخطون العقبات التي لا تزال قائمة في طريق عملية السلام.

قبل أن أختتم كلمتي، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر القول إن حكومة أنغولا لا تزال ملتزمة التزاما جادا بالبحث عن تسوية يتم التفاوض عليها وتؤدي الى إعادة السلام والمصالحة الوطنية. إلا أننا لن نتخلى أبدا عن مسؤوليتنا بموجب الدستور في الحفاظ على الأمن الداخلي وحماية المصالح الحيوية لأنغولا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر وزير خارجية أنغولا على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي سعادة السيد ليوناردو سانتوس سيماو، وزير الشؤون الخارجية في موزامبيق. وأرحب به وأعطيه الكلمة الآن.

السيد سيماو (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بسرور عظيم أود أن أتقدم إليكم سيدي بالتهاني على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. وبوسعكم أن تطمئنوا الى تعاون وفدي معكم في تصريف مهامكم، واسمحوا لي أن أشيد بسلفكم، سعادة السفير ألفريدو كابرال، ممثل غينيا - بيساو، على الطريقة المثلى التي ترأس بها أعمال المجلس في الشهر الماضي. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للأمين العام للأمم المتحدة لقيادته القوية في معالجة الشواغل المتعاظمة التي تواجه هذه الهيئة؛ لا سيما فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين.

ولقد قام ممثل رئيس الجهاز المعني بالسياسة والدفاع والأمن التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، أخي العزيز وزميلي سعادة السيد ستانيسلوس ميوديني، بإبراز شواغلنا الرئيسية إزاء المسألة المعروضة علينا اليوم. ولدى قيامه بذلك، أكد أيضا من جديد على استمرار دعم منطقة الجنوب الأفريقي لشعب أنغولا وتضامنها معه، وكذلك على رغبتنا الجماعية في الإسهام بأقصى ما نستطيع لتحقيق سلم وهدوء دائمين في هذا البلد الشقيق.

لقد قدم لنا للتو سعادة السيد فنانسيو دي مورا، وزير الشؤون الخارجية في أنغولا، صورة حية لآخر التطورات في بلدي. وقد درس وفدي تقرير الأمين العام، الوارد في الوثيقة S/1996/827، المؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، والوثائق الأخرى ذات الصلة المعروضة على المجلس. إننا نحيي الأمين العام على تقريره الموضوعي، الذي نعتبره أساسا جيدا لمناقشاتنا اليوم.

ويرغب وفدي الذي قرأ هذا التقرير، أن ينوه بحقيقة أن وقف إطلاق النار لا يزال قائما على جميع أراضي أنغولا، على الرغم من عدة انتهاكات سجلت أثناء الفترة قيد الاستعراض. بيد أننا نشعر بالقلق لبطء تنفيذ أحكام رئيسية من بروتوكول لوساكا. وتشمل هذه، في جملة الأمور، تجميع قوات يونيتا، وتشكيل القوات المسلحة الأنغولية، وتسريح الجنود السابقين وإعادة اندماجهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا السياق، يجب أن تعالج بسرعة مسألة النوعية المتدنية للأسلحة والذخائر التي سلمها اتحاد يونيتا لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. وهذه الحقيقة، مقترنة بالتباين بين عدد القوات الذي أعلنه يونيتا في البداية وعدد الذين سجلوا بالفعل في مناطق التجمع، تلقي بظلال شك خطير على النوايا الحقيقية ليونيتا تجاه العملية السلمية برمتها. وفضلا عن ذلك، لن تؤدي القيود التي يفرضها يونيتا على أنشطة إزالة الألغام وإعادة

وإصلاح الطرق إلا إلى تأخير الاضطلاع بعمليات المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها. ولذلك، فإن هذه الأعمال، التي تتعارض مع رفاه الشعب الأنغولي، ينبغي أن توقف.

وكما هو موضح في تقرير الأمين العام، عقد الجهاز المعني بالسياسة والدفاع والأمن التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي اجتماع قمة مؤخرا في لواندا محاولا عكس اتجاه الجمود الواضح في تنفيذ أحكام بروتوكول لوساكا. وقد أعربت القمة، في جملة أمور، عن أسف عميق لغياب السيد جوناس سافيمبي عن الاجتماع في هذا الوقت الحاسم من العملية، ووجهت نداء قويا لاتحاد يونيتا كي يفي بالتزاماته في المواعيد المحددة المنصوص عليها في بروتوكول لوساكا وفي قرار مجلس الأمن ٨٦٤ (١٩٩٣).

وكما أكدت في بياني أمام الجمعية العامة، ترى موزامبيق، والبلدان الأخرى في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، أن من الأهمية القصوى أن تتم أخيرا تسوية الصراع في أنغولا. إن السلام في أنغولا شاغل إقليمي. وسيساهم مساهمة حاسمة في تحديد الأهداف الاستراتيجية التي حددتها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وسيتيح لمنطقتنا الشروع في عملية التكامل الإقليمي وتكريس الجهود الجماعية من أجل رفاه شعوبنا.

إن استمرار عدم الاستقرار في أنغولا منع ذلك البلد من المساهمة بفعالية أكبر في تنفيذ المشاريع التي توختها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وفي مبادرات أخرى بشأن القارة. وأنغولا هي نفسها منسق قطاع هام - الطاقة - داخل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ولذلك فإن إحلال السلام في ذلك البلد حيوي لتمكين شعب وحكومة أنغولا من الاضطلاع بدور أكثر نشاطا في الجهود التي تبذل من أجل الإعمار والتنمية الوطنيين، وكذلك في البحث عن حلول لصراعات أخرى لا تزال قائمة في بلدان أفريقية أخرى. وفضلا عن ذلك، يعوق عدم الاستقرار في أنغولا الجهود الإقليمية الرامية الى إيجاد بيئة مواتية للاستثمار.

ولهذه الأسباب، قرر زعماء المنطقة إيلاء الأولوية القصوى للتنفيذ العاجل لعملية السلام في أنغولا واستكمالها على نحو مرضٍ. ونعتقد أنه، لكي نضمن سرعة تنفيذ اتفاقات السلام وجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ينبغي لهذه الهيئة أن تبعث برسالة قوية وواضحة لليونيتا تحثه فيها على الوفاء الكامل بالتزاماته.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر وزير خارجية موزامبيق على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

والمتكلم التالي هو وزير خارجية بوتسوانا، سعادة الفريق مومباتي س. ميرافهي.

السيد ميرافهي (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يضم وفد بلدي صوته إلى البيان الذي أدلى به وزير خارجية زمبابوي، السيد مودينغي، رئيس الوفد الوزاري للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لدى مجلس الأمن، وكذلك إلى بيانات زملائي من الجنوب الأفريقي الذين تكلموا قبلي.

يجتمع المجلس ليدرس الحالة في أنغولا قبل ثلاثة أشهر تقريبا من انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. وبوتسوانا، شأنها شأن الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي، كانت تأمل أنه بحلول هذا الوقت تكون عملية السلام في أنغولا قد أصبحت لا رجعة فيها. وإنه لمن دواعي أسفنا الشديد أن تنفيذ بروتوكول لوساكا قد وصل اليوم إلى طريق مسدود. ومن الواضح أن المكاسب التي أحرزناها في الأشهر القليلة الماضية تتعرض لخطر كبير. إن أهم جوانب بروتوكول لوساكا ما زالت دون تنفيذ، مثل استكمال إيواء أعضاء يونيتا، وتسليم يونيتا لذخيرته وأسلحته الثقيلة إلى بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق، وانتقاء أعضاء يونيتا الذين سيدمجون في القوات المسلحة الأنغولية.

وإن إصرار اليونيتا على عرقلة أنشطة بعثة الأمم المتحدة، مثل احتجاز طائرة عمودية وطاقمها في ٨ أيلول/سبتمبر، ورفض إعطاء تصاريح للطائرات بإجراء التحقيق في تشيتمبو، والتدخل في أنشطة إزالة الألغام التي تقوم بها شركة متعاقدة مع الأمم المتحدة، من الأعمال التي يجب على المجتمع الدولي أن يدينها بأقوى العبارات الممكنة. فهذه الممارسات، بما فيها سياسات يونيتا في التسويف ورفضه الوفاء بالتزاماته وفق بروتوكول لوساكا، تشكك في إرادة يونيتا في إحلال السلم. ويجري الآن تقويض مناخ الثقة المتبادلة بين حكومة أنغولا ويونيتا الذي كان يجري تعزيزه بمساعدة من بعثة الأمم المتحدة والذي هو أمر جوهري بالنسبة لتنفيذ عملية السلم. إن قرار المؤتمر الاستثنائي الثالث ليونيتا برفض عرض الحكومة منصب نائب الرئيس على

السيد سافيمبي أمر يؤسف له بشدة كما أنه لا يساعد على تهيئة مناخ مؤات للمصالحة الوطنية في أنغولا.

وعلى يونيتا أن يسلّم بأنه لا يمكن التوصل إلى إحلال السلام والديمقراطية في أنغولا إلا من خلال الوحدة والمصالحة الوطنية. وفي هذا الصدد، نشجع حكومة أنغولا ويونيتا على إجراء محادثات رفيعة المستوى بهدف حسم المسائل المعلقة وإعادة عملية السلام إلى مسارها. والجنوب الأفريقي يرغب رغبة شديدة في إحلال السلام في أنغولا. وتحقيقا لهذا الهدف، فإن رؤساء الدول أو الحكومات في المنطقة دون الإقليمية على استعداد للاضطلاع بدور بنّاء في السعي إلى التوصل إلى حل دائم للأزمة السياسية في أنغولا. ونشجع السيد سافيمبي ويونيتا على الثقة بالتزام زعماء الجنوب الأفريقي بالتوسط بطريقة منصفة ومحايدة وتحظى بالمصداقية. ولهذا يحدونا الأمل في أن يستجيب السيد سافيمبي بطريقة إيجابية لدعوتهم للاشتراك في الاجتماع المقبل للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن الحالة في أنغولا.

ومن المعروف للجميع أن بعثة الأمم المتحدة هي أضخم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الوقت الحالي. وهذا يعني أن المجتمع الدولي قد استثمر موارد هائلة للإسهام في التسوية السلمية للأزمة الأنغولية. ولهذا فمن الأهمية بمكان أن تنجح البعثة في تنفيذ ولايتها. وينبغي أن نقدر أن فشل البعثة له عواقب وخيمة ليس بالنسبة لأنغولا فحسب، بل بالنسبة لمنطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي برمتها أيضا. ولا يسع المجتمع الدولي أن يسمح بتبديد الموارد الضخمة التي أنفقت في عملية بعثة الأمم المتحدة.

وينبغي ألا يسمح بتفاقم الحالة في أنغولا. فاستمرار الجمود الحالي لن يؤدي إلا إلى تكثيف الريبة المتبادلة بين حكومة أنغولا ويونيتا، وإلى اندلاع الأعمال العدائية من جديد، مما يشكل تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار في الجنوب الأفريقي. لقد آن الأوان لمجلس الأمن وللمجتمع الدولي ككل أن يبعثا رسالة حازمة بأنه لن يجري التغاضي عن العودة إلى الأعمال العدائية.

وقد شهد الجنوب الأفريقي قبل بضع سنوات انهيار اتفاقات بيسيس والآثار المفجعة التي تبعت ذلك. ولا نريد أن نرى تكرارا لهذه التجربة الأليمة. ويجب على المجلس ألا يسمح لهذه الحالة بأن تحدث مرة أخرى في أنغولا، لأن ذلك سينال كثيرا من مصداقية المجلس. وبوتسوانا وغيرها من دول الجنوب الأفريقي مقتنعة بأنه يجب على مجلس الأمن أن يتخذ التدابير اللازمة لكفالة التنفيذ الكامل لقراراته. ولهذا ينبغي للمجلس أن يكون على استعداد لأن يفرض على يونيتا التدابير الواردة في الفقرة ٢٦ من قرار مجلس الأمن ٨٦٤ (١٩٩٣) وأن يدعو إلى التنفيذ النشط والصارم للتدابير التي يحددها الجزء باء من هذا القرار.

وعندما بدأت بعثة الأمم المتحدة في ٨ شباط/فبراير ١٩٩٥، قلت إن المسؤولية الأولية عن التنفيذ الناجح لأحكام كل من اتفاقات السلام وبروتوكول لوساكا تقع على عاتق شعب أنغولا. وقلت أيضا إن هذه قد تكون فرصته الأخيرة في الحصول على دعم المجتمع الدولي في سعي ذلك الشعب لإيجاد حل سلمي لمشكلته. وهذا لا يعني أن الأمم المتحدة ليست مسؤولة أمام شعب أنغولا. إنها مسؤولة، ولا يمكنها، بل لا يجب أن تتنصل من مسؤوليتها.

وينبغي لنا جميعا أن نبذل قصارى جهدنا لكي نضمن أن ننجح هذه المرة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلَي كوبا ومالي يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد نونيز - موسكويرا (كوبا)، والسيد أواني (مالي) المقعدين المخصصين لهما بجانب قاعة المجلس.

السيد إندرفورث (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أولا أن أشكر الأمين العام على تقريره عن الحالة في أنغولا، الذي يبين فيما يبين العمل الاستثنائي الذي يضطلع به أفراد بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، رجالا ونساء، لدعم

عملية السلام في ظروف بالغة الصعوبة. وأتوجه بالشكر أيضا الى الممثل الخاص للأمين العام، الأستاذ بيي الذي يضرب به المثل في تفانيه غير العادي لبعثته لإحلال السلام في أنغولا.

أود كذلك أن أرحب بوجود الوفد الوزاري الموقر الذي خاطب أعضاؤه المجلس باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الافريقي. إن دورهم في عملية السلام دور حيوي، فهم يسخرون أصواتهم ويمدون يد العون لوضع نهاية لحقبة طويلة من الصراع في أنغولا. ولقد أسعدنا هذا الصباح أن علمنا أن أنغولا أصبحت في مقدمة الشواغل على جدول الأعمال الإقليمي والدولي للجماعة الإنمائية للجنوب الافريقي، ونوافق تماما على تقييم وزير خارجية زمبابوي بأن ظروف اللاحرب واللاسلام في أنغولا وضع لا يمكن قبوله.

وعلى الرغم من هذا التقييم، لا بد من الاعتراف بأننا قطعنا شوطا طويلا على طريق السلام والمصالحة الوطنية، مقارنة بالأيام الحالكة التي سادت قبل بضع سنوات. وأنغولا، بل العالم حقا، يتأهب لأهم خطوة في هذه العملية - وأصعبها بالنسبة للبعض، وهي إدماج الطرفين المتحاربين في كيان واحد؛ موحد سياسيا في ظل حكومة للوحدة والمصالحة الوطنيين، وموحد عسكريا تحت قيادة عليا واحدة بقوة مسلحة واحدة.

ومع ذلك، وبعد كل هذه الإنجازات، ومع اقتراب النهاية، يساورنا قلق شديد لأن عملية السلام قد توقفت تقريبا بسبب تحديد مواعيد لاستكمال الإجراءات الموعودة وتجاهلها مرارا، ومع نفاد صبر المقاتلين في مناطق الإيواء وتوقهم الى ممارسة حياتهم الطبيعية، وسقوط الأمطار التي تعرقل وسائل النقل بكل أشكالها مما يهدد بتعطيل خطط تسريح الجنود.

وقد آن الأوان لأن يتصرف الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) بجسارة، ويتخذ الخطوات المتبقية في سبيل الامتثال للالتزامات التي حددها لنفسه في بروتوكول لوساكا. وعلى الصعيد العسكري، يجب أن يدمج كبار جنرالاته في القيادة العليا، وأن يعين محاربيه للخدمة في القوات المسلحة الوطنية. وعلى الصعيد السياسي عليه أن يحتل مكانه في حكومة الوحدة الوطنية، وأن ينضم ممثلوه من جديد الى الجمعية الوطنية للمساعدة في وضع التشريعات، وأن يقوم موظفوه المدنيون بالمساعدة في بسط سيطرة الدولة المركزية على كل التراب الوطني. كما يتعين على حكومة أنغولا أن تهيئ الظروف التي تمكن من القيام بذلك، بنبذ خلافات الماضي والاستفادة من المواهب الثرية التي يوفرها الاتحاد الوطني.

ولا يمكننا، نحن وبقية العالم، أن نخفي نفاد صبرنا حيال الجمود الذي حل بهذه العملية. وبوصفنا أصدقاء لشعب أنغولا كله قدمنا مشورتنا ودعمنا. والآن وكما يفعل أي صديق مخلص، نرى أن الوقت قد حان لأن نعبر عن آرائنا بصوت أقوى، ومساعدة أي صديق على أن يرى طريقه بوضوح لكي يتخذ قرارا ما، مهما كان صعبا أو محفوفا بعدم اليقين، هي في رأينا أفضل وسيلة للمساعدة. والولايات المتحدة تحث الاتحاد الوطني بشدة على أن يغتنم الأمن المتوفر في الأشهر القليلة المتبقية من ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا ليستكمل هذه الالتزامات على وجه السرعة.

وإذا أمكن للاتحاد أن يقوم بهذه الجهود وأمكن لحكومة أنغولا أن تحترم اتفاقها على الترحيب بإعادة إدماج يونيتا ستكون الولايات المتحدة - وأعضاء آخرون في المجتمع الدولي، على ما أعتقد، على استعداد لتقديم مساعدتنا المستمرة لإعادة بناء أنغولا.

وإنني لأفخر بالدور الذي أداه بلدي في هذا الجهد الدولي لمساعدة أنغولا. ففي هذا العام المنصرم قدمت الولايات المتحدة أكثر من ١٠٠ مليون دولار في شكل مساعدات لمعالجة الإرث المفجع الذي خلفته الحرب الأهلية، وذلك من خلال برامج لإعادة توطين اللاجئين والمشردين، وتسريح الجنود، وبناء المؤسسات الديمقراطية، وإصلاح الاقتصاد وإزالة الألغام من الطرق والحقول، ومعالجة المشاق التي لا طاقة للنساء والأطفال والمعاقين بها. واليوم بدأ الجنود الأطفال يضعون جانبا بنادق الكلاشينكوف ويلتقطون الكتب المدرسية؛ وبدأت الفرق المشتركة تتعلم كيف ترفع ملايين الألغام التي نكبت بها أنغولا، بدلا من زرع ألغام جديدة، وبدأت الحكومة والاتحاد الوطني يرسمان مستقبلهما حول طاولة التفاوض، وليس في ميدان المعركة.

قصارى القول إننا قطعنا شوطا طويلا وكدنا نرى نهاية الطريق. وكدنا نرى انسحاب القوة العسكرية الكبيرة لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، والتي وفرتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لضمان السلام في أنغولا أثناء هذه الفترة الانتقالية الصعبة.

ونكاد نرى الانخفاض الكبير في خطر الألغام البرية التي تهدد الأجيال الأنغولية المقبلة. بل ونكاد نرى منطقة الجنوب الافريقي بأسرها تنعم بالسلام في آخر المطاف: موزامبيق تنعم بالسلام؛ وجنوب افريقيا تنعم بالسلام، وناميبيا تنعم بالسلام، والإمكانية المتاحة الآن لأن تنضم أنغولا الى شقيقاتها. ونكاد نرى فجر عهد جديد من السلام والرخاء، تؤكد فيه أنغولا ذاتها من جديد - وبمساعدة الدول الأخرى - في الاقتصاد العالمي.

إن التزام الولايات المتحدة المتواصل بإنجاح عملية السلام يتجلى في حقيقة أن وزير خارجيتنا سيزور لواندا في الأسبوع القادم. ويحدوه الأمل في أن تعزز زيارته الدفعة التي وفرها اجتماع قمة الجماعة الإنمائية للجنوب الافريقي المعقود في الأسبوع الماضي لتنشيط عملية السلام، وكذلك عمل الشعب الأنغولي من أجل بناء أنغولا الجديدة، أنغولا الديمقراطية التي تحترم حقوق الإنسان، وتعتمد على اقتصاد السوق، وتملك المؤسسات الأساسية لمجتمع متمدن.

السيد تشن هواصن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): أود بادئ ذي بدء أن أرحب في هذه الجلسة لمجلس الأمن بأصحاب السعادة وزراء خارجية أنغولا وبوتسوانا وزمبابوي وموزامبيق، أعضاء الجماعة الإنمائية للجنوب الافريقي، وأن أشكرهم على بياناتهم الهامة. منذ بضعة أيام عقدت بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الافريقي اجتماع قمة في لواندا لمناقشة سبل تعزيز عملية السلام في أنغولا؛ وصدر فيما بعد بيان مشترك عن هذا الاجتماع. واليوم، حضر خمسة وزراء خارجية شخصيا الى مجلس الأمن لتوضيح آرائهم بشأن مسألة أنغولا وموقف دول الجنوب الافريقي منها. ونحن نثني على الجماعة الإنمائية للجنوب الافريقي، لجهودها الدؤوبة سعيا لإقرار سلام دائم في أنغولا.

ولقد أيدت الصين دوما الجهود التي تبذلها الدول الافريقية لكي تحل بنفسها مشاكلها الإقليمية؛ وهي تكن عميق الاحترام لاستقلالها واحترامها لنفسها واعتمادها على الذات في بحثها عن السلام الدائم والتنمية في القارة الافريقية. ومن واجب المجتمع الدولي ومجلس الأمن أن يوفرا الدعم والمساعدة بمختلف الأشكال للدول الافريقية في جهودها لبلوغ تلك الغاية.

ونحن أيضا، على غرار بلدان الجماعة الإنمائية، نشعر بجزع شديد من الطريق المسدود الذي وصلت إليه عملية السلام في أنغولا مرة أخرى. فبعد ما يقرب من سنتين من التوقيع على بروتوكول لوساكا، وبعد تنقيحات متكررة لجدول التنفيذ الخاص بالاتفاقات ذات الصلة والتي توصل اليها الطرفان، ما زال العمل في المجالات الأساسية لعملية السلام غير كامل.

ونشعر بالقلق من تأخر الاتحاد الوطني في المشاركة في تشكيل حكومة للوحدة الوطنية وقوات مسلحة موحدة، ويساورنا القلق بصفة خاصة من رفض المؤتمر الاستثنائي الثالث ليونيتا لمنصب نائب الرئيس المعروض على السيد سافيمبي في حكومة الوحدة الوطنية. ونرى من المؤسف أيضا أن السيد سافيمبي اختار عدم حضور اجتماع القمة الذي عقدته الجماعة الإنمائية للجنوب الافريقي في مطلع هذا الشهر.

وفي رأينا أن الاتحاد الوطني بهذا التصرف لم يتنصل فحسب من التزاماته، بل أنه أضر أيضا بعملية استعادة الثقة بين الطرفين. وأي مزيد من التأخير في حسم المسائل المذكورة آنفا قد تعرض للخطر النتائج التي سبق تحقيقها في عملية السلام الأنغولية. ونحن لا نود أن نرى هذه العملية تفشل وهي على مشارف النجاح. ويود الوفد الصيني أن يكرر القول بأن تنفيذ بروتوكول لوساكا والاتفاقات ذات الصلة التي توصل إليها الطرفان لا تحتمل أي تأخير آخر.

إن مسألة أنغولا هي بؤرة التوتر الأخيرة التي لم تجد حلا بعد في الجنوب الافريقي. وبعد حرب طال أجلها وجلبت الدمار والخراب، يتوق الشعب الأنغولي الآن الى السلام والهدوء. ويحدونا أمل صادق في أن يبدي الطرفان، وقيادة اليونيتا بصفة خاصة، ومن أجل الصالح العام للبلد والشعب، الإرادة السياسية وحسن النية بالتقيد الصارم بالتزاماتهما بموجب الاتفاقات. وفي هذه الحالة فقط ستحظى عملية السلام في أنغولا بالتأييد المتواصل من المجتمع الدولي.

سيقوم مجلس الأمن غدا باتخاذ إجراء بشأن تمديد آخر لولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. إن هذه البعثة، بوصفها كبرى عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة اليوم، تبذل جهودا إيجابية وتقدم مساهمة هامة في رصد تنفيذ بروتوكول لوساكا وفي استعادة السلام والمصالحة الوطنية في أنغولا. وغني عن القول إن إنشاء أي عملية لحفظ السلام وتنفيذها ونجاحها يتطلب التعاون الكامل من جانب

الأطراف المعنية. ووفقا لقرار مجلس الأمن ٩٧٦ (١٩٩٥) لا بد من أن تنجز ولاية بعثة الأمم المتحدة في غضون فترة لا تتجاوز شهر شباط/فبراير من عام ١٩٩٧. وسواء كان بالإمكان تحقيق هذا الهدف على النحو المتوقع أو كان يمكن إنقاذ عملية السلام بنجاح فإن الأمر يتوقف على ما إذا كان الطرفان وخاصة الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا)، سيتعاونان تعاونا كاملا مع البعثة.

والوفد الصيني مستعد للنظر بعين التأييد في تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لفترة أخرى. ونأمل من الطرفين، ولا سيما يونيتا، أن يغتنما هذه الفرصة باتخاذ تدابير محددة لمضاعفة جهودهما من أجل السلام لكي يسود السلام الوطيد قريبا أنغولا ومنطقة الجنوب الأفريقي بأسرها.

السيد ويسنومورتي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي أن يستهل كلمته بالترحيب بحسن توقيت إجراء هذه المناقشة المفتوحة بشأن أنغولا.

ونود أيضا أن نرحب ترحيبا حارا بالوفد الوزاري للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي - الجهاز المعني بالسياسة والدفاع والأمن - في هذه الجلسة لمجلس الأمن.

ومن الواضح حقا أن عدم إحراز تقدم في عملية السلام، مما يشكل مصدر قلق للمجتمع الدولي، يبرر عقد هذه الجلسة. ووجود الوفد الوزاري للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بيننا، يعكس مدى خطورة الحالة في أنغولا، كما وصفها الأمين العام في تقريره الشامل عن تنفيذ بروتوكول لوساكا وعن عمل بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا.

إن الآمال التي كانت تحدونا في البداية بأن الطرفين قد شرعا بالسير على طريق يفضي قطعا الى المصالحة الوطنية أحبطها استمرار الفشل في تنفيذ أحكام اتفاق لوساكا وفقا للجدول الذي وضعه مجلس الأمن، والمبادئ التوجيهية التي حددها. ولقد أدى عدم إحراز تقدم في تنفيذ بروتوكول لوساكا قد زاد من صعوبة مهمة البعثة زيادة لا حد لها.

ومما يبعث على الجزع عدم قيام يونيتا باتخاذ خطوات محددة امتثالا لبروتوكول لوساكا وفقا للجدول المحدد. ولا بد أن نلاحظ بعميق القلق التأخير، خاصة في مجالات تجميع قوات يونيتا وانتقاء الجنود لإدماجهم في القوات الأنغولية المسلحة؛ والسير ببطء في عملية نقل كبار الضباط التابعين ليونيتا للانضمام الى القوات الأنغولية المسلحة، بجانب تسليم كميات غير كافية من الأسلحة ورداءة نوعية ما سُلم منها الى بعثة الأمم المتحدة، واستمرار وجود شرطة يونيتا.

وعلاوة على ذلك، فإن الآمال في إحراز تقدم قد حطمها رفض السيد جوناس سافيمبي المشاركة في قمة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الذي عقد تحت رعاية الجهاز المعني بالسياسة والدفاع والأمن في لواندا في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

ولقد ألقت هذه التطورات كلها ظلالا كثيفة من الشك على الإرادة السياسية ليونيتا بشأن تنفيذ بروتوكول لوساكا.

فقد بذل المجتمع الدولي جهودا كبيرة من أجل تشجيع تحقيق المصالحة الوطنية والسلام في أنغولا. وساهمت بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق التي تعتبر كبرى عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة مساهمة كبيرة في تحسن الحالة في البلد، ولا سيما وقف إطلاق النار الذي ما زال قائما عموما. وعلى أننا نلاحظ أن انتهاكات وقف إطلاق النار في مناطق إنتاج الماس ما زالت مستمرة.

وهناك مجال آخر ساهمت فيه بعثة الأمم المتحدة مساهمة واضحة في تعزيز الأمن، ألا وهو مجال إزالة الألغام البرية. بيد أن استمرار ممارسة زرع ألغام جديدة لا يعكس بصورة إيجابية رغبة الطرفين في وقف القتال. إن هذه الممارسة، وهي آفة حقيقية في أنغولا، تؤثر على القدرات التشغيلية لبعثة الأمم المتحدة وعلى سلامة الأفراد التابعين لها.

ويعرب وفدي عن بالغ أسفه للاصابات التي وقعت بين قوات بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا من جراء الألغام البرية. ومن غير المقبول أيضا القيود التي وضعها الاتحاد الوطني أمام عمليات إزالة الألغام التي تضطلع بها البعثة. إن وجود الألغام يعوق إعادة تأهيل المجتمعات الريفية، ويعرض للخطر الموسم الزراعي الجديد، كما يشكل تهديدا خطيرا لعملية إعادة توطين الأشخاص المشردين داخليا.

وفي هذا الصدد، يجب علينا الاشادة بالبعثة الثالثة وبالأمم المتحدة على جهودهما في مجالي إزالة الألغام والتدريب على إزالتها. ونشجع على التعاون الوثيق بين مختلف الوكالات، وندعو يونيتا وجميع الأطراف الى احترام ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق.

ونشعر أيضا ببالغ القلق إزاء التقارير المتعلقة بمضايقة العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية. وندعو جميع الأطراف الى احترام أمنهم والأنشطة التي يقومون بها.

إن الهدف المتمثل في المصالحة الوطنية الذي تسعى الى بلوغه جميع الأطراف في أنغولا ليس سهل المنال. وللأسف أن عملية بدء بناء الدولة يمكن أن تتعرض للخطر بالنظر الى التحديات الاقتصادية والسياسية التي يتعين على أنغولا تذليلها، فضلا عن الافتقار الى الثقة المتبادلة بين الطرفين.

ويحدو وفدي الأمل في أن يرى في المستقبل القريب جهودا جادة تبذل لنزع سلاح الجنود السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية؛ واستكمال تشكيل القوات المسلحة الأنغولية؛ وبسط إدارة الدولة على جميع أرجاء البلد. وإحراز تقدم ملموس في هذه المجالات أمر أساسي لضمان السلام والأمن والاستقرار في البلد.

لقد ابتليت أنغولا بالحرب الأهلية لفترة تجاوزت العقدين، وأضحت الانقسامات عميقة الجذور. وفي حين أن تحقيق المصالحة الوطنية قد يتكشف عن كونه مهمة طويلة وشاقة، التزم الطرفان بالسير في هذا السبيل الذي يعتبر ضرورة لازمة من أجل مستقبل أنغولا.

ولا نزال نعتقد أن حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا سيتقيدان تقيدا صارما بالتزاماتهما بموجب بروتوكول لوساكا والالتزامات التي تعهدا بها في اجتماع ليبرفيل بغابون في ١ آذار/مارس ١٩٩٦.

وفي هذا السياق يؤيد وفد اندونيسيا تأييدا كاملا أي تدابير ترمي الى موالاة تشجيع الطرفين على إبقاء العملية على مسارها الصحيح. ويجب على المجتمع الدولي أن يؤيد المبادرات الإقليمية الأخيرة التي اتخذتها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي للاستمرار في العملية. ويشعر وفدي بالتشجيع لعزم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على عقد اجتماع قمة آخر، ويشدد على ضرورة تهيئة مناخ مؤات لضمان مشاركة السيد سافيمبي. وفي الوقت نفسه، نحث بقوة السيد سافيمبي على إظهار حسن نيته بالمشاركة في اجتماع القمة المقبل.

ولا تزال أنغولا بؤرة عدم استقرار في الجنوب الأفريقي. ولا شك أن حسم هذا الصراع سيسهم مساهمة كبيرة في إرساء دعائم السلام والتعاون في المنطقة. وعند هذا المنعطف الخطير، من الجوهري أن يواصل الرئيس دوس سانتوس والسيد جوناس سافيمبي اللقاء وحسم جميع المسائل الخلافية المعلقة بما في ذلك المسائل الدستورية.

أما وقد أعربت اندونيسيا عن موقفها من التطورات في أنغولا، فإنها على استعداد لتأييد توصيات الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق. وسنؤيد خيار الولاية الأقصر أجلا، حتى منتصف كانون الأول/ديسمبر. وعلى الرغم من أن الاتحاد الوطني لا يزال يؤكد التزامه بعملية السلام، نود التشديد على أنه لا يمكنه أن يواصل التسويف في تنفيذ بروتوكول لوساكا لئلا يعرض للخطر عملية السلام برمتها.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للممثل الخاص للأمين العام، السيد بيي، لجهوده الدؤوبة للتقدم بعملية السلام، ولأفراد بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا لعملهم في ظروف صعبة، ونعترف أيضا بجهود دول المراقبة الثلاث، وأخيرا نود أن نثني على جهود بلدان المنطقة، وبخاصة الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

السيد فولتشي (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بأن أنتهز هذه الفرصة لأهنئكم بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. والوفد الإيطالي على يقين بأن عملنا هذا الشهر سيكلل بالنجاح تحت قيادتكم الحكيمة. وفي الوقت نفسه، أود أن أشكر سلفكم، السفير الفريدو لوبيز كابرال ممثل غينيا - بيساو، على قيادته المثالية لأعمالنا الشهر الماضي.

اليوم أود نيابة عن إيطاليا، أن أرحب بحرارة في المجلس بوفد وزراء خارجية الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الذي يقوده وزير الشؤون الخارجية لزمبابوي، سعادة السيد ستانيسلوس مودينغي، ويتضمن وزراء الشؤون الخارجية لأنغولا، السيد فينانسيو ديمورا؛ ولبوتسوانا، السيد مومباتي ميرافهي؛ ولموزامبيق، السيد ليوناردو سيماو؛ إن وجودهم، ووجود الممثل الدائم لجنوب أفريقيا، صديقنا الحميم السفير جيلي، أصدق شهادة على البعد الإقليمي للحالة في أنغولا، ومشاركتهم في مناقشتنا توفر لنا منظورا أفريقيا حاسما بشأن الأحداث التي نحن مدعوون إلى تقييمها في اتخاذ قرارنا.

وأود أيضا أن أوجه شكري القلبي إلى الأمين العام وممثله الخاص، السيد أليون بلونديين بيي، اللذين يعد التزامهما الثابت أحد أسمى الأمثلة على الموهبة الدبلوماسية والتضحية من أجل قضية عادلة. وغني عن البيان أن دول المراقبة الثلاث لعملية السلام، والبلدان المشاركة بقوات في عملية أنغولا جديرة بالمثل بتقديرنا وامتناننا. وأخيرا وليس آخرا، فإن إيطاليا تتشاطر تماما البيان الذي ستدلي به ايرلندا فيما بعد نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن آخر التطورات في أنغولا مخيبة للآمال. وتنفيذ بروتوكول لوساكا يواجه مصاعب ونكسات كبرى. والالتزامات المقطوعة منذ زمن طويل لا تحترم. وكما يوضح تقرير الأمين العام، فإن المسؤولية الرئيسية عن هذا الفشل تقع على الاتحاد الوطني.

وإن الأمل في أن يستعيد المؤتمر الاستثنائي الثالث للاتحاد الوطني قوة الدفع المطلوبة لعملية السلام قد تحطم. ومع أن المؤتمر أكد المبدأ القاضي بأن الاتحاد الوطني ينبغي أن يحول إلى حزب سياسي، من الواضح أنه يتراخى عن القيام بذلك في هذا المنعطف الحاسم. ولحسن الحظ أن وقف إطلاق النار لا يزال محترما، في معظمه. ومع ذلك، كما قيل فعلا، فإن إيواء القوات في ثكنات يتحرك بشكل غير مؤكد، الأمر الذي يثير شكوكا فيما إذا كان الاتحاد الوطني لا يزال يحتفظ بمقاتليه الحقيقيين. فضلا عن ذلك، فإن الأسلحة التي تسلم هي دائما تقريبا أسلحة قديمة غير قابلة للاستعمال. والاستعدادات لتوحيد القوات المسلحة الأنغولية لا تزال في مرحلتها الأولى. والتأخير في إرسال آخر أربعة ضباط من القادة الى لواندا يتوقع أن ينضموا الى القوات المسلحة الأنغولية، سبب آخر من أسباب القلق.

وإن عدم اشتراك السيد سافيمبي في اجتماع قمة الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في ٢ تشرين الأول/أكتوبر - رغم التزامه المحدد السابق بالحضور - أمر يثير القلق. ولم تقدم أسباب واضحة لغيابه، الذي كان مثيرا للدهشة، وبشكل خاص في ضوء حضور العديد من رؤساء دول المنطقة البارزين.

وإن الشواغل التي لدى الدول المجاورة لها - في رأينا - ما يبررها تماما. إن أنغولا أحد أكبر بلدان المنطقة ويمكن أن تكون أغناها. وأزمتها الداخلية لها بالفعل أثر سلبي ليس فقط على أنغولا ولكن أيضا على أمن واستقرار واقتصادات البلدان المجاورة وبلدان عديدة أخرى في المنطقة. وتبذل الآن جهود كبرى، وبخاصة في إطار الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لحفز التنمية الاقتصادية في المنطقة. وهذه الجهود - بطبيعة الحال - ستساعد الى حد كبير إذا استعيدت المصالحة الحقيقية والسلام الحقيقي في أنغولا.

وفيما يتعلق بالاقتصاد في أنغولا، فإن الأنباء الواردة في تقرير الأمين العام تفيد بسيره في اتجاه عكسي. ورغم الموارد الهائلة والقدرة على النمو، فإن المشاكل الاقتصادية في أنغولا مأساوية. إن إيطاليا واحدة من عدد قليل من البلدان التي لم تتوقف أبدا عن مساعدة أنغولا، حتى عندما كانت الظروف الأمنية خطيرة بالنسبة لأفراد المنظمات غير الحكومية الإيطالية، الذين - وأذكر المجلس بذلك - تكبدوا ثمنا باهظا من الأرواح البشرية الغالية في عمليات سلام أخرى. والحكومة الإيطالية - باعتبارها واحدة من الدول المانحة الكبرى - شاركت في برنامج المساعدة الطارئة للاتحاد الأوروبي. وفي السنوات الخمس الماضية، بلغت منح إيطاليا في مجموعها حوالي ١١٠ ملايين من الدولارات وبالنسبة لعام ١٩٩٦، خصصتا ١٣ مليونا من الدولارات للأغذية وأنشطة المساعدة الطارئة، بما في ذلك التسريح. وعلاوة على ذلك، فإن فريقا من المدربين الإيطاليين يشارك في أنشطة إزالة الألغام التي يقام بها في أنغولا، بمساعدة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

ولقد أبلغنا بالمبادرات التي اتخذتها في الأيام القليلة الماضية قيادة الاتحاد الوطني والتي تبدو أنها تبين قدرا أكبر من الرغبة في احترام التزاماتها. وهذه قصة قديمة، فكلما قاربت ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا من الانتهاء، طرحت تأكيدات حسن النية، ولكن بعد ذلك لا يتحقق شيء منها. إلا أننا هذه المرة نعتقد أننا وصلنا الى نقطة اللاعودة. وهذا ما أوضحه تماما وزراء الخارجية الجالسون معنا على هذه الطاولة في اجتماعاتنا الثنائية معهم بالأمس. وإذا لم تف الأطراف - أولا وقبل كل شيء الاتحاد الوطني - بالتزاماتها بإكمال الجوانب العسكرية لبروتوكول لوساكا فورا، دون مزيد من التأخير والتسويف، فإنها يجب أن تفهم أن عملية السلام برمتها، ومعها التزامات المجتمع الدولي، ستكون في خطر كبير. إن صبرنا قد نفد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل إيطاليا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد كابرال (غينيا - بيساو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يجتمع مجلس الأمن بناء على طلب وزراء خارجية الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ويجئ طلبهم في أوانه على أثر مؤتمر قمة رؤساء دول المنطقة الذي عقد في ٢ تشرين الأول/أكتوبر في لواندا والذي تناول الحالة في أنغولا. ووفد غينيا - بيساو يرحب بوزراء خارجية أنغولا وبوتسوانا وموزامبيق وزمبابوي ويؤكد على صحة مسعاهم الجماعي وأهمية البيانات التي أدلوا بها لتوهم أمام المجلس.

والآراء التي طرحت آراء مشروعة. ونحن نتفهمها لأننا في الواقع نشاطرهم نفس الإحباط. فالحالة في أنغولا لا تزال صعبة وتتميز باستمرار العداء الذي يسهم في جعلها محفوفة بالمخاطر والذي يزيد من تأخير العملية السلمية التي توطدت بعد توقيع بروتوكول لوساكا منذ عامين تقريبا.

وكان آخر تقرير للأمين العام واضحا في هذا الصدد. فالتقرير يبين أن التقدم الذي أحرز خلال الشهور الثلاثة الماضية كان قليلا في مجال تنفيذ الجدول الزمني المتفق عليه بين الطرفين. والالتزام الدقيق بهذا الجدول الزمني خليق بأن يؤدي إلى إقامة هياكل جديدة تسمح بمشاركة الاتحاد الوطني للاستقلال الكامل لأنغولا مشاركة فعلية في حكم أنغولا. وحقائق الواقع، حسبما عرضها الأمين العام، قد أكدها بشكل عام ممثله الخاص السيد بلوندين بيي أمام أعضاء المجلس صباح أمس. وأود الآن باسم بلدي أن أشيد بالسيد بلوندين بيي لإصراره وفعاليته وإحساسه العميق بالواجب. كما أود أن أنوه بما يستحقه جميع المراقبين العسكريين وضباط الصف والشرطة المدنية والقوات وجميع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الإنسانية الذين يعرضون حياتهم للخطر من أجل الإسهام في الجهود السلمية في أنغولا.

وقد عرض الممثل الخاص للأمين العام وهو يقدم الينا تقريره عن الحالة صورة كاملة بالغة الوضوح عن الظروف السائدة اليوم في أنغولا. وحل الصراع الأنغولي يواجه بالتأكيد العقبات الكثيرة. فالحرب التي دامت عقودا في أنغولا قد تسببت في مئات الألوف من الإصابات وأحدثت أضرارا فادحة. وقد طال أمدها حتى أصبح لزاما أن توضع لها الآن نهاية قاطعة. والاتفاقات الكثيرة التي تم التوصل إليها في مسار المصالحة الوطنية والسلام حتى التوقيع على بروتوكول لوساكا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ لا بد أن تكون مرجعا لنا في عملنا المشترك وأن ترسم الطريق الذي يتعين السير فيه. وهذه المراحل المختلفة قد شهدت مرارا وتكرارا، للأسف، التزامات لم يوف بها، كما شهدت نكسات، مما أدى اليوم إلى مناخ من الشك غير مسبوق وأججه. ومما يؤسف له أن انعدام الثقة بين الطرفين لا يزال قائما. وعلينا أن نسعى إلى التغلب عليه بمواصلة الحوار البناء لأنه لا يمكن تحقيق الوفاق الوطني بلا حوار. ولا شك أن الطريق إلى السلام في أنغولا شاق ولكنه يهون إذا تذرعنا بالتصميم والذهن المتفتح.

والمصالح العليا للشعب الأنغولي تظل هي الهدف النهائي وتحتل المقام الأول في العملية السلمية في أنغولا. وهذه الصدارة في الأهمية هي التي يجب على الأطراف السياسية أن تسعى لإقرارها واحترامها وهي التي يجب في التحليل الأخير أن تستند إليها المفاوضات وذلك كيما تسود في نهاية المطاف. ولقد عانى الشعب الأنغولي كثيرا وهو ينتظر بفارغ الصبر أن توضع نهاية للتسويف وللعقبات الأخرى التي تعترض التنفيذ الكامل لبروتوكول لوساكا.

ويجب الوفاء بجميع جوانب الجدول الزمني المتفق عليه. ونحن نعرف أن الآلية المقترحة من الصعب أن تقام وأن تعقيداتها تضاعف منها عوامل سياسية ونفسية. ومع هذا يجب على الطرفين، ويونيتا بوجه خاص، أن

يواصلا السعي إلى العمل الدؤوب في الإطار الزمني المحدد وعن طريق الأعمال الملموسة المتفق عليها بينهما، من أجل تحقيق السلام في أنغولا.

ومع هذا فثمة مراحل سبق تحديدها والاتفاق عليها ولذلك لا يمكن أن نحيد عنها ولا بد من معالجتها على وجه السرعة. وفي هذا الصدد، نعرب عن أسفنا لبطء تنفيذ الجوانب العسكرية في بروتوكول لوساكا ويتعين تصحيح هذا الوضع. ولا بد من مواصلة الجهود الحثيثة الرامية إلى الإيواء ونزع السلاح وتسريح الجنود، في جهد شامل يرمي إلى توحيد القوات المسلحة الأنغولية التي تحتاج بالضرورة إلى دمج كبار ضباط يونيتا. ويلاحظ بلدي بارتياح الخطوة الهامة المتخذة في هذا الصدد ولكن تبقى حقيقة أنها لا تفي بالغرض.

وينبغي ألا ترتبط الجهود السلمية في أنغولا بأي قيود غير الشروط المنصوص عليها في بروتوكول لوساكا. وسيكون من المؤسف بعد كل الخطوات التي اتخذتها الأطراف، والتي ينبغي أن تشير إلى أنها جاءت نتيجة لمفاوضات مطولة ومضنية خلال العملية السلمية، أن تتعرض للخطر من جديد بسبب اعتبارات حزبية لا تتصل بالإطار السابق المتفق عليه. والواقع أننا يجب أن نتخلص من جميع العقبات المتبقية ونشجع حرية حركة الناس والسلع في الأراضي الوطنية والعمل في سبيل التنفيذ الصارم لبروتوكول لوساكا.

ولا شك أن للمجتمع الدولي دورا هاما في تأكيد وصيانة طابع العملية السلمية في أنغولا التي لا رجعة فيها والتي ينبغي أن تكتمل وفقا للإطار المتفق عليه وفي أقرب وقت ممكن. ونحن ندرك أن وجود الأمم المتحدة في البلد ينطوي على جهد مالي كبير نظرا للقيود المفروضة على أداء منظمتنا بسبب الميزانية. والأطراف المعنية تدرك أن جهد المجتمع الدولي لا يمكن تبريره واستمراره إلا إذا أبدت تصميما حقيقيا على العمل بلا هوادة في سبيل إقامة سلام شامل وأكيد في أنغولا. ونحن على يقين من أن المجتمع الدولي سيقدم بمجرد أن يعود السلام الإسهام اللازم لإعادة بناء البلد الذي حطمته سنوات الحرب الطويلة.

وتمر العملية السلمية في أنغولا بمرحلة حاسمة. وعلينا أن ندعمها حتى تكلل بالنجاح في أقرب وقت ممكن. وتتطلب هذه الحالة المحفوفة بالمخاطر حسن النوايا من جميع الأطراف المعنية، التي يتعين أن تعمل بطريقة بناءة، واضعة نصب أعينها المصالح الحقيقية للشعب الأنغولي الذي يتطلع إلى السلام والرفاه، ويحق له أن يتمتع بها. وتراود بلدي آمال كبار بأن يشارك الاتحاد الوطني بإصرار في الجهود الرامية إلى المصالحة الوطنية.

والدول التي نمثلها من واجبها الالتزام بضمان التسوية السلمية والنهائية للصراع في أنغولا ومد يد العون لتحقيق تلك التسوية.

السيد ايتل (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بأن أعرب، في هذه المناقشة الرسمية، عن ترحيب شخصي بالسادة وزراء خارجية أنغولا، وبوتسوانا، وزمبابوي، وموزامبيق الذين حضروا إلى نيويورك للإعراب عن قلق بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن عملية السلام الأنغولية. إني أعتقد أننا جميعا نقدر كثيرا اسهامهم في عمل مجلس الأمن. وبالإضافة إلى أثرهم المثمر المباشر على عمل مجلس الأمن، تحيي حكومتي حضورهم على إثر مؤتمر القمة الذي عقده الجهاز المعني بالسياسة والدفاع والأمن التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بلواندا في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، باعتبار هذا الحضور علامة مشجعة، فهو يعكس اتجاها، لاحظناه في الآونة الأخيرة في أفريقيا، نحو إيجاد حلول للمشكلات السياسية، عن طريق المشاورات على المستوى الإقليمي. ونحن نأمل أن نرى هذا الاتجاه ينمو. إن الجهود المشتركة التي تبذل على الصعيد الإقليمي قد تثمر حلولا للمشكلات التي تبلغ من التعقيد درجة أكبر من أن يتسنى معالجتها على أساس وطني أو عالمي.

واسمحوا لي أيضا بأن أرحب بهذه المناسبة بحضور الممثل الخاص للأمين العام إلى أنغولا، الأستاذ بلوندان بيي، وأن أعرب عن تقدير حكومتي لجهوده التي لا تكل في سبيل إبقاء عملية السلام في أنغولا على طريقها السوي.

وقبل أن أتناول بإيجاز الموضوع المطروح علينا، أود أن أشير إلى البيان الذي سوف يدلي به زميلنا الايرلندي بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. إن ألمانيا قد أسهمت في هذا البيان وتؤيده تأييدا كاملا.

إن الافتقار إلى إحراز تقدم في تنفيذ أحكام بروتوكول لوساكا أمر مخيب للآمال. إن استمرار التأخيرات، والوعود غير المنجزة، خصوصا من جانب

"يونيتا" في تنفيذ الجداول الزمنية لإتمام المسائل العسكرية والسياسية، لم يعد أمرا مقبولا. ولذا ندعو يونيتا إلى تنفيذ جميع جوانب بروتوكول لوساكا، وخصوصا، في الوقت الحاضر، الجوانب العسكرية للبروتوكول، دون مزيد من التأخير.

إن جنرالات يونيتا الأربعة الباقين يجب إرسالهم إلى لواندا ليشغلوا مناصبهم في قيادة القوات المسلحة الأنغولية؛ وينبغي إتمام اختيار جنود يونيتا الذين سيدمجون في القوات المسلحة المذكورة؛ وينبغي إتمام عملية إيواء جنود يونيتا وتسليم جميع الأسلحة، وأن تعلن يونيتا ذلك الإتمام؛ وأن يوقف تدفق الفارين من مناطق الإيواء، ويجب أن يعود الجنود الذين فروا.

إن الوقت قصير. وولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا (البعثة الثالثة) تنتهي في شباط/فبراير من العام القادم.

ولا يزال يتعين أن تعالج المسائل السياسية. ونأمل أن نرى تقدما يحرز في الجهود الرامية إلى تحديد الوضع الخاص لرئيس يونيتا، السيد سافيمبي؛ وأن تبسط إدارة الدولة على جميع أراضي أنغولا؛ وأن تشغل المقاعد المخصصة لأعضاء يونيتا في البرلمان؛ وأن تقام حكومة للوحدة والمصالحة الوطنيتين.

إن ألمانيا سبق أن أسهمت إسهاما محسوسا في الجهود التي بذلها المجتمع الدولي في مجال المساعدة الإنسانية، وسوف تستمر في ذلك الإسهام. وحكومتي باقية على عهدها أن تساند السكان المدنيين في أنغولا، الذين يعانون من جرائر الحرب الأهلية.

ونحن نولي انتباها خاصا إلى المشكلة الخطيرة المتمثلة في الألغام البرية في أنغولا وإلى الحاجة إلى ازالتها فعليا. وكما يعرف الأعضاء، إن مكافحة الألغام المضادة للأفراد هي من الأولويات السياسية لألمانيا. لقد قدمت ألمانيا عددا يصل إلى تسعة خبراء في إزالة الألغام، ليكونوا مفتشين على نشاطات إزالة الألغام في إطار بعثة التحقق الثالثة. وقد نزعوا الألغام البرية من أكثر من ٤٠٠٠ كم من الطرق، وذلك في تعاون مع شركة "ميشيم" لنزع الألغام التي تعاقدت معها الأمم المتحدة، وساعدوا على بلوغ الهدف العالي المتمثل في إزالة ٩٩,٦ في المائة من الألغام على طول هذه المسافة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك منظمتان ألمانيتان غير حكوميتين حصلتا في الآونة الأخيرة على أموال جسيمة من حكومة ألمانيا الاتحادية، وتضطلعان بأنشطة إزالة الألغام في الميدان. ومن الجوانب الأخرى لنشاطاتنا في أنغولا إسداء المعونة إلى الصندوق الاستئماني للتبرعات من أجل المساعدة في إزالة الألغام، التابع لإدارة الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة.

وعلى الرغم من جميع هذه الجهود، فإن نجاحها يظل مرتهنا بإحراز المزيد من التقدم في عملية السلام. ولذا نأمل صادقين أن تستمر عملية السلام هذه، وأن يجد شعب أنغولا، في خاتمة المطاف، البيئة السلمية التي يستحقها.

واسمحوا لي أخيرا أن أثني على جهود الدول المراقبة الثلاث لعملية السلام في أنغولا. إن وفدي سوف يسهم بطريقة بناءة في مشاورات المجلس بشأن مشروع قرار أعدته الدول المراقبة، بالتشاور مع وفود الدول الأعضاء الخمس في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، الموجودين هنا في الوقت الحاضر، ونحن نرحب بمشروع القرار باعتباره أساسا طيبا لعمل مجلس الأمن.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن وفدي يرحب أيضا ترحيبا حارا بوفد الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، المؤلف من وزراء خارجية أنغولا، وبوتسوانا، وزمبابوي، وموزامبيق. ونحن ممتنون لأعضاء تلك الجماعة على مبادرتهم نحو تعجيل عملية السلام الأنغولية، ونأمل أملا وطيدا أن تكون تلك المبادرة، مشفوعة بالجهد الدائب الذي تبذله الدول المراقبة الثلاث، نقطة تحول نحو إتمام عملية السلام بحلول الذكرى السنوية الثانية للتوقيع على بروتوكول لوساكا. ونوافق على التقييم الذي قام به وزراء خارجية الجماعة الإنمائية، والذي مؤداه أن السلم والاستقرار في أنغولا هما شرطان مسبقان للسلم والتنمية في منطقة الجنوب الأفريقي ككل.

ونشاطر شعور الإحباط العام وخيبة الأمل اللذين أعرب عنهما أعضاء الجماعة الإنمائية المذكورة إزاء التقدم البطيء للغاية في تنفيذ بروتوكول لوساكا. إن عملية السلام الأنغولية قد توقفت منذ التمديد الأخير لولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا، (البعثة الثالثة) منذ ثلاثة أشهر. وعلى الرغم من أننا ندرك أن قرب اكتمال إيواء جنود يونيتا واستمرار وقف إطلاق النار ليسا بالإنجازين الصغيرين، إلا أن ثمة مسائل

سياسية وعسكرية رئيسية لا تزال بدون حل. ونأسف لاستمرار التأخيرات في تشكيل القوات المسلحة الموحدة، وفي بسط إدارة الدولة على رقعة البلد كله، وفي إنشاء حكومة الوحدة والمصالحة الوطنيتين. ومحاولات يونيتا لعرقلة عمليات إزالة الألغام التي تقوم بها بعثة التحقق الثالثة هي أيضا موضوع قلق عميق لحكومتي.

إن التوقف الحالي لعملية السلام يعزى، إلى حد بعيد، إلى عدم وفاء يونيتا بالتزاماتها التي ارتبطت بها حرة غير مقيدة. وخاب أملنا إذ رأينا المؤتمر الثالث غير العادي ليونيتا ينفض دون أن يتخذ المقررات اللازمة لتسهيل تسوية المسائل المعلقة. وعدم حضور السيد سافيمبي بعد ذلك اجتماع القمة للجماعة الإنمائية المشار إليها، متذرعا بشروط سياسية، إنما أدى فقط إلى تعزيز شكوك المجتمع الدولي بشأن مصداقية التزام يونيتا بعملية السلام.

ونظرا للقدر الهائل من الجهد والموارد الذي كرسه المجتمع الدولي لعملية السلام الأنغولية، بما في ذلك ما يقرب من مليون دولار كل يوم، تخرج من ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام - وهي ميزانية تعاني ضيقا من جوانب أخرى، فإننا لا يمكن أن نرضى بأقل من نجاح باهر لما أصبحت أكبر عملية لحفظ السلام تقوم بها الأمم المتحدة.

ونعتقد أنه آن الأوان لبعث رسالة جلية للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) مفادها أن صبر مجلس الأمن ليس دون حدود، وأن أي تسويف آخر للاتحاد الوطني في تنفيذ التزاماته بمقتضى بروتوكول لوساكا، ونمطه في تقديم تنازلات في الدقيقة الأخيرة لن يتم تحملهما بعد الآن. وفي هذا السياق، نؤيد الفكرة التي تقدمت بها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وتقضي بتطبيق تدابير إضافية في حال قصر الاتحاد الوطني في الوفاء بالتزاماته ضمن إطار زمني محدد.

ونطلب إلى الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا أن يفي دونما إبطاء بالمهام الواردة في "وثيقة وساطة" التي وضعها الممثل الخاص للأمين العام. والسرعة والإخلاص اللذان سيظهرهما الاتحاد الوطني في تعاونه من أجل تنفيذ هذه المهام سيكونان اختبارا لمصداقية التزام يونيتا المستمر بعملية السلام. وبين المهام الأكثر إلحاحا في هذه المرحلة الحرجة مهمة إنجاز اختيار جنود يونيتا لإدماجهم في القوات المسلحة الأنغولية، الأمر الذي دونه لا يمكن لعملية التسريح والدمج الاجتماعي للمحاربين السابقين أن تمضي قدما. وفي هذا الصدد، نحث الاتحاد الوطني على القيام فورا بإرسال جنرالاته الأربعة المتبقين لإدماجهم في القوات المسلحة الأنغولية.

ونحن نشاطر الرأي القائل إن انعدام الرجاء والثقة المتبادلين بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي يكمن في صميم الركود الحاصل في عملية السلام. لهذا السبب تعلق حكومتي أهمية كبرى على عقد اجتماع مبكر بين الزعيمين في أنغولا. ونتطلع إلى إجراء تسوية عاجلة في ذلك الاجتماع لجميع المسائل المُعلَّقة، بما في ذلك المركز الخاص للسيد سافيمبي.

وثمة جانب إيجابي لعملية السلام الأنغولية وهو أنه فيما لا يزال وقف إطلاق النار صامدا، فإن تحقيق الأهداف السياسية من خلال الوسائل العسكرية أصبح الآن متعذرا فعليا. ومن المحتم على المجتمع الدولي أن يبذل جهدا أخيرا من أجل إحياء قوة دفع عملية السلام، وكفالة إنجازها الناجح عن طريق ممارسة أقصى قدر من الضغط على الطرفين، فضلا عن المساعدة في إعادة التأهيل وإعادة الإعمار لأنغولا. وفي هذا السياق، أود أن أعرب عن استعداد وفد بلدي لدعم الجهود المشتركة التي يبذلها وزراء خارجية الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ودول المراقبة الثلاث من أجل وضع مشروع قرار.

وأخيرا، يؤيد وفد بلدي توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا لشهرين فقط. ويُعرب وفد بلدي عن تقديره للأمين العام على تقريره الشامل عن الحالة في أنغولا ولممثله الخاص، الاستاذ اليون بلوندين بيي، على ما أظهره من تفان والتزام من أجل كفالة نجاح عملية السلام الأنغولية. ونشيد كذلك بالرجال والنساء الذين يعملون في بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يسرني سرورا صادقا أن أرحب في قاعة مجلس الأمن بوفد الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وهو يتألف من وزراء الشؤون الخارجية لأنغولا وبوتسوانا وزمبابوي وموزامبيق، وممثل جمهورية جنوب أفريقيا. إن مشاركتهم النشطة في جلسة اليوم، على غرار مشاركة الوفود الأخرى، تدل على التطلعات المتنامية للبلدان، بما في ذلك بلدان منطقة الجنوب

الأفريقي، ومن خلال بذلها جهودا مشتركة نحو تعزيز إحلال سلام دائم في أنغولا.

والاتحاد الروسي، بوصفه عضوا في دول المراقبة الثلاث لتحقيق التسوية الأنغولية، يُشارك بنشاط بغرض إنهاء عملية السلام بنجاح، ويؤيد الجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص من أجل تحقيق هذا الهدف.

إن التغلب على سنوات عديدة من الصراع في أنغولا من شأنه ألا يكون نعمة رئيسية تحل على بلد صديق لنا وعلى شعبه وعلى دول أخرى في منطقة الجنوب الأفريقي فحسب، بل وأيضا نجاحا كبيرا لجهود صنع السلام التي تبذلها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره اللذان استثمرا موارد بشرية ومادية ومالية كبيرة دعما لعملية السلام الأنغولية.

والمؤسف أن هذه العملية شهدت مؤخرا انتكاسات خطيرة. وثمة العديد من أحكام بروتوكول لوساكا لم يتم الوفاء بها. فتوقف تنفيذ جوانب عسكرية وسياسية للتسوية من قبيل تسريح المقاتلين، وإنشاء قوات مسلحة أنغولية موحدة، وتشكيل برلمان واحد وحكومة وحدة ومصالحة وطنيتين.

والأحداث التي جرت في الأشهر الثلاثة الماضية دلت بوضوح على أن المسؤولية عن الحالة تقع في الدرجة الأولى على عاتق الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) الذي تتهرب قيادته من تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها بتقديم ذرائع شتى. ونعتقد كذلك أن أعمال الاتحاد الوطني هذه غير مقبولة لأنها تزعزع الثقة بعملية السلام وتعاكس المصالح الرئيسية للشعب الأنغولي.

ونلاحظ مع الارتياح الإجراءات البنّاءة التي قامت بها حكومة أنغولا امتثالا لتعهداتها بمقتضى بروتوكول لوساكا واتفاق ليبريفيل. والواضح أنه حان الوقت لبعث رسالة واضحة للغاية إلى يونيتا بشأن استعداد المجتمع الدولي لاتخاذ تدابير قاسية لمكافحة المحاولات الرامية إلى عرقلة عملية السلام.

ونعتقد أن مشروع القرار الذي يتعين على مجلس الأمن اعتماده ينبغي أن يضع إطارا زمنيا دقيقا يلتزم به الاتحاد الوطني ويتضمن قائمة محددة بالمهام الأشد إلحاحا التي يتعين الاضطلاع بها للمساعدة على تعزيز الثقة بين الطرفين الأنغوليين، ولإعطاء قوة دفع جديدة لعملية السلام. ويجب كذلك أن نوجه تحذيرا واضحا إلى قادة يونيتا مفاده أنهم إذا أقدموا على تقويض تنفيذ ذلك الجدول الزمني، فإن مجلس الأمن سينظر قريبا جدا مرة أخرى في فرض جزاءات إضافية على يونيتا.

ونحن على ثقة بأن قيادة يونيتا ستنظر في نهاية المطاف إلى الحالة نظرة واعية وتشرع في سلوك سبيل الامتثال لأحكام بروتوكول لوساكا وإجراء حوار سياسي بنّاء، وهو السبيل الوحيد لتسوية المشاكل التي تحدث.

ويحدونا الأمل في أن يجري الاحتفال بالذكرى السنوية الثانية للتوقيع على بروتوكول لوساكا - وهو ما سنحتفل به يوم ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر - في جو من التفاؤل ومن الثقة بمستقبل من السلام الدائم لشعب أنغولا. وبما أن هذا الأمر لم يحدث بعد، نجد أن الاقتراح الوارد في تقرير الأمين العام صالح تماما، وهو يقضي بتمديد بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا لفترة قصيرة تبلغ شهرين.

ونحن نوافق على الآراء الواردة في تقرير الأمين العام القاضية بتصغير حجم بعثة الأمم المتحدة بصورة منتظمة ومرحلية، آخذين بعين الاعتبار طبعا إحراز المزيد من التقدم في تنفيذ أحكام بروتوكول لوساكا. ونؤيد كذلك عزم الأمين العام على قيامه في التقرير التالي بتقديم جدول زمني تفصيلي لتصفية تشكيلات الوحدات العسكرية لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، وتوصياته بشأن الدور الذي ينبغي أن تؤديه الأمم المتحدة في تعزيز عملية السلام.

السير جون وستون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل عامين تقريبا اتفقت حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا على وقف لإطلاق النار وعلى عملية ذات خطوات عسكرية وسياسية ترمي إلى إحلال سلام دائم في أنغولا. وناشدا المجتمع الدولي أن يساعدهما في تحقيق ذلك السلام. واستجاب المجلس بنشر ما هو اليوم أكبر عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام في العالم.

ومنذ ذلك الحين، يعمل الطرفان من أجل تحقيق سلام دائم. فهذه العملية ليست سهلة، ونحن ندرك أن المطلوب تقديم تضحيات من كلا الطرفين.

ومع ذلك، لقد وردت بجلاء الأهداف التي ينبغي بلوغها والخطوات اللازمة لتحقيقها في بروتوكول لوساكا. وقد ألقى عدم تحقيق تقدم طوال الأشهر الثلاثة الماضية بظلال من الشك على رغبة يونيتا في التقيد بالالتزامات إزاء عملية السلام.

وهناك عدة مسائل معلقة توقعن حلها الآن: دمج القوات المسلحة، ومنح مركز خاص للسيد سافيمبي، وعودة جميع الجنرالات العشرة التابعين ليونيتا الى مواقع في لوساكا؛ وعودة نواب يونيتا الى الجمعية الوطنية. ولكن جميع هذه المسائل لا يزال معلقا. وبينما قام الاتحاد الوطني بإيواء ما يزيد على ٠٠٠ ٦٢ من القوات، فإن ارتفاع معدل الفرار من مناطق الإيواء يبعث على القلق. ويجب ألا يدخر الاتحاد الوطني أي جهد من أجل ضمان العودة الفورية للقوات المسجلة بالفعل الى مناطق الإيواء. ومن الأهمية بمكان أيضا أن يجري التسريح المنتظم للقوات المجمعة دون تأخير لمنع مزيد من حالات الفرار والاضطرابات في المعسكرات، وأن يجري التعجيل بعملية اختيار قوات يونيتا لدمجها في القوات المسلحة الأنغولية.

وينبغي أن تتمكن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا من التعويل على دعم الطرفين من أجل القيام بعملها. ومن الأهمية بمكان أن يتعاون الطرفان مع عمليات إزالة الألغام، كما أشار بعض زملائي فعلا هذا الصباح. وأن القيود المعلن عنها على بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا والعمليات الإنسانية لنزع الألغام غير مقبولة. كما نشعر بالقلق بسبب التقارير التي تفيد بمزيد من أعمال الإزعاج العامة للمنظمات الإنسانية في أنغولا. ويجب أن يبذل الطرفان، ولا سيما يونيتا، كل جهد ممكن للسماح بحرية تحرك وأمن المنظمات غير الحكومية.

ولقد استثمر المجتمع الدولي استثمارا كبيرا في عملية السلم هذه، وهو ليس مستعدا لأن يرى تلك العملية تفشل. ونحن نتفق مع الأمين العام على أن استمرار التأخير وعدم الوفاء بالوعود أمر غير مقبول. ومن الضروري توفر روح جديدة من التعاون والثقة المتبادلة بين الطرفين من أجل أن تدخل عملية السلم في مرحلتها النهائية. ونعتقد أن اجتماعا مبكرا بين فخامة الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي يجب عقده لحل المسائل المعلقة، ولتهيئة جو من الثقة الحقيقية بين الطرفين.

وفي هذا المقام، لقد فاتت السيد سافيمبي على نحو واضح فرصة هامة لعقد هذا الاجتماع عندما لم يحضر مؤتمر قمة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في لواندا في ٢ تشرين الأول/أكتوبر، ونشاطر الأمين العام خيبة أمله إزاء هذا التصرف.

واستمعنا بعناية بالغة الى آراء وزراء الخارجية الموقرين والممثلين الآخرين للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ونرحب بمشاركتهم في عملية السلم الأنغولية ونؤيد هذه المشاركة، ونشاطرهم تصميمهم على ضمان تقيد يونيتا بالتزامات عملية السلام.

وأخيرا، فيما يتعلق بمسألة تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، نتفق مع الأمين العام على أن ولاية تلك البعثة يجب تجديدها حتى ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ فحسب.

ولا شك أن المجلس يريد توجيه إشارة واضحة لا لبس فيها فيما يتعلق بضرورة إحراز تقدم، وسنريد أن ننظر بعناية في مختلف المقترحات التي ذكرت في هذه المناقشة، وفي المشاورات الأخرى طوال الأيام الأخيرة بشأن كيفية الإعراب عن ذلك على خير وجه في قرار يتخذه مجلس الأمن في هذا المنعطف الحرج.

السيد العربي (مصر): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أتقدم لكم بالتهنئة لتوليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وأن أعرب عن تقديرنا الكبير للسفير الفريدو لوبيز كابرال مندوب غينيا - بيساو الدائم للأسلوب المتميز الذي أدار به أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

إنه لمن دواعي سروري أن أشارك في الترحيب بالوفد الوزاري الذي يمثل دول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والذي يشرف اجتماع المجلس اليوم. إن مجرد حضور الوفد يعتبر في حد ذاته أكبر دلالة على ما يوليه المجتمع الدولي من اهتمام تجاه إحلال السلام في أنغولا، ومن قلق بالغ إزاء ما يعتري العملية السلمية من بطء وجمود كما يعبر عن الاهتمام بأن تتبدل الشكوك والريبة التي تتسم بها علاقات الأطراف الأنغولية في الوقت الحالي بعلاقات بناءة قائمة على الثقة المتبادلة والتعايش وتغليب المصلحة العليا للشعب الأنغولي فوق كل اعتبار.

لقد أكدت مداخلات السادة الوزراء كما أكدت مداخلات باقي الوفود التي تحدثت حتى الآن أن تنفيذ

بروتوكول لوساكا خلال الأشهر الثلاثة الماضية كان مخيبا للآمال لتقاعس يونيتا عن تنفيذ ما التزمت به من تعهدات، وهو أمر في غاية الخطورة لأن هذه ظاهرة خطيرة لا يمكن أن يقبلها المجتمع الدولي سواء كان ذلك في أنغولا أو في ليبريا أو في الشرق الأوسط أو في أي منطقة أخرى. إن الالتزام التام بتنفيذ الاتفاقات الموقعة بتراضي الأطراف المعنية نصا وروحا وبكل مظاهر النوايا الطيبة هي الركيزة الأولى لنجاح تنفيذ أي اتفاق للسلام، وهذا ما يتوقعه المجتمع الدولي الآن.

إن التزامات طرفي التسوية في أنغولا واضحة لا غموض فيها. فالحكومة الأنغولية من جهة مطالبة: باستكمال تثكين قواتها في معسكراتها واتمام تجميع قوات الشرطة السريعة الانتشار في المعسكرات المحددة لذلك. كما أن عليها المضي قدما في نزع أسلحة المدنيين. وتسهيل مشاركة يونيتا في صنع القرار وتولي المناصب العامة. وعليها أخيرا تسهيل قيام بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا بمهامها الموكولة إليها. ومن الواضح للجميع أن الحكومة الأنغولية تقوم بما التزمت به. ولكن، من جانب آخر، فإن الالتزامات الثابتة على يونيتا وهي الإسراع باتمام عملية إيواء كل مقاتليها وتسليم كافة أسلحتها الخفيفة منها والثقيلة وسحب قوات شرطتها المنتشرة في المناطق التي انسحبت منها وتمكين الحكومة الأنغولية من بسط سيطرتها الإدارية على كافة أنحاء البلاد دون استثناء؛ والإسراع باتمام عملية اختيار نحو ٢٧ ألفا من جنودها لبدء إدماجهم في الجيش الموحد وكذا إيفاد جنرالاتها العشرة الى لواندا المقرر انضمامهم الى الجيش الأنغولي. والتحول الى حزب سياسي وحسم مسألة تولي أحد قياداتها لمنصب نائب رئيس الدولة الذي عرضه الرئيس دوس سانتوس - كل هذه الالتزامات ما زالت لم يتم تنفيذها حتى الآن على الوجه المطلوب وبالسرعة المطلوبة.

وفي معرض تنفيذ الالتزامات السابقة أود أن أسجل مرة أخرى ترحيب مصر بالخطوات الإيجابية العديدة التي اتخذتها الحكومة الأنغولية ونناشدها الاستمرار في هذا الاتجاه الذي من شأنه دعم الثقة المتبادلة ودفع الطرف الآخر على الاقتداء بها.

لقد كان من دواعي القلق أن يشير تقرير الأمين العام الى توافر نحو ٢٧ في المائة فقط من مجمل الموارد اللازمة لتسريح الجنود وإعادة تأهيلهم وإدماجهم في الحياة المدنية. وإذا ما أخذنا في الاعتبار أن العدد الإجمالي للجنود المسرحين من الجانبين سيتعدى الـ ١٠٠ ألف، فإن ذلك يستدعي وفاء الدول المانحة بالتزاماتها المعلنة في مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد ببروكسل في العام الماضي.

لقد أكدت دول منطقة الجنوب الأفريقي، مرة أخرى، على قدرة التجمعات الإقليمية في أفريقيا على تبني سياسات موحدة تجاه أزمة في إحدى دولها ومتابعة تنفيذ هذه السياسات بكفاءة عالية ومثابرة وهو ما نعتبره نموذجا يحتذى به في أفريقيا وفي باقي بقاع العالم.

فاليوم تشهد أفريقيا نشاطا إقليميا لتسوية ثلاثة من أكثر المنازعات حدة: ففي وسط القارة، تبذل دول قمة أروشا جهودها لحل الأزمة البوروندية؛ وفي غرب القارة تبذل دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا جهودها لحل الأزمة الليبرية؛ وفي الجنوب الأفريقي تبذل دول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي جهودها لدفع تنفيذ اتفاق لوساكا، الذي مر ما يقرب من عامين على توقيعه. وإن ظاهرة قيام دول الأقاليم الأفريقية المختلفة بالتصدي لأزمة في نطاق اختصاصها تستحق كل التأييد والتشجيع من مجلس الأمن. فدول الجوار هي بالتأكيد التي تدفع ثمن استمرار المنازعات. وهي أقدر من غيرها على تصور سُبل حل هذه المنازعات والتأثير على مجرياتها. وبالتالي فإن وفد مصر يؤيد المطالب التي تقدم بها الوزراء. ونطالب المجتمع الدولي، ممثلا بمجلس الأمن، تشجيع هذه الجهود ودعمها واعتماد القرار اللازم بالمطالب التي تقدم بها الوزراء.

وإن وفد مصر يؤيد وجهة النظر القائلة بأن الخروج من الجمود الحالي في تنفيذ اتفاق لوساكا تعوزه إرادة سياسية قوية من جانب يونيتا، بالتحول إلى حزب سياسي والتخلي عن كافة الممارسات التي من شأنها إبطاء تنفيذ اتفاق السلام. كما أننا على اقتناع تام بأن ذلك لن يكون ممكنا دون ممارسة المجتمع الدولي، وعلى الأخص الدول المراقبة الثلاث، الضغوط الملائمة.

لقد ذكر الممثل الخاص للأمين العام السيد ميتر بلوندين بيي، الذي يسعد وفد بلدي أن يرحب به وأن يؤكد ثقته التامة بمجهوداته، ذكر أمس خلال لقائه مع أعضاء مجلس الأمن أنه بالرغم من العقبات التي أشرنا إليها، فإن الأمم المتحدة حققت نجاحات ليست بالقليلة في أنغولا. وأهمها، إيقاف نزيف الدم بين الأنغوليين،

وتجميع قوات يونيتا في المعسكرات. وأود أن أضيف إلى القائمة نجاح الأمم المتحدة في تدريب الأنغوليين في مجال إزالة الألغام وكذلك ما تقوم به الأمم المتحدة في إعادة بناء البنية الأساسية للبلاد. وهي نجاحات جديرة بالإشارة.

وبالنسبة لتقرير الأمين العام، الذي تتفق خطوطه العريضة مع تقييم قادة بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، أود أن أشير إلى تأييد وفد مصر لاقتراح تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة لمدة شهرين، ونتطلع إلى اعتماد المجلس لمشروع القرار.

في ختام هذا البيان، تجدر الإشارة إلى أن الفرصة المتاحة اليوم أمام الأطراف الأنغولية من خلال تواجد أكبر بعثة للأمم المتحدة في الوقت الراهن من حيث الحجم على أراضي أنغولا، هي فرصة لا ينبغي إهدارها. وإن تمديد بقاء البعثة دون إحراز تطور حقيقي في تنفيذ اتفاق لوساكا هو قرار معقد وصعب للغاية، لا سيما وأن منظمتنا الدولية تمر بأزمة مالية لا يخفى على أحد مدى حدتها. وهذا يضع مسؤولية إضافية على يونيتا للاستفادة بأقصى قدر ممكن من التواجد الدولي بما يشجع المجتمع الدولي على الاستمرار في تقديم المساعدات الاقتصادية والفنية والإنسانية التي تحتاجها أنغولا خلال السنوات المقبلة. فقد حان الوقت لأن تثبت أفريقيا أن قضاياها ليست قضايا الفرص الضائعة كما يحلو للبعض أن يصفها أحيانا.

وأخيرا، لا يفوتني أن أعرب عن تقديرنا لجهود الأمين العام ومبعوثه الخاص ميتر بلوندين بيي، ولبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا على الجهود المتصلة لتحقيق السلام الدائم للشعب الأنغولي الشقيق.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل مصر على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يود وفد فرنسا أن يرحب أولا بالوفد الوزاري للدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، الذي طلب عقد هذه المناقشة. لقد استمعنا باهتمام للبيانات التي أدلى بها أعضاء هذا الوفد، الذي يمثل بلدان المنطقة. وإن الوفد الفرنسي يتشاطر الشواغل التي عبَّر عنها الوزراء لتوهم. ونحن نفهم أن هؤلاء الوزراء يعربون عن الرغبة، كما أعلنوا عن ذلك باقتناع كبير، في النهوض داخل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بالتنمية والديمقراطية في الجنوب الأفريقي.

فمنذ ١٠ سنوات تقريبا كان الجنوب الأفريقي لا يزال مدمَّرا بسبب الحرب والاستبعاد. وفي خلال عقد من الزمان، تم إحراز تقدم هائل بفضل عزيمة أولئك الذين نجحوا في بناء مستقبل أفضل لأنفسهم ولأفريقيا كلها. لقد أسهمت الأمم المتحدة بحماس في هذا التطور، ونتيجة لذلك، مرت ناميبيا أولا وبعدها جنوب أفريقيا وموزامبيق بتغيرات جذرية إيجابية، وحدث هذا أيضا في بلدان أخرى من المنطقة. واليوم، نتجرأ على الأمل بأن أنغولا، بدورها، تسير على الطريق للانضمام إلى مجموعة الدول هذه التي قلبت بشجاعة صفحة من صفحات تاريخها.

ففي أنغولا ثمة عملية معقدة ما انفكت تجري لعدة سنوات. وتعطلت هذه العملية في مناسبات عديدة. وكل الآمال اليوم معلقة على التنفيذ التام والكامل لبروتوكول لوساكا، الذي وقعته الحكومة الأنغولية واتحاد يونيتا في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ومن أجل دعم هذه الآمال، التزم المجتمع الدولي بتقديم موارد ضخمة. فالأمم المتحدة وزعت في ذلك البلد ما يُعد أكبر عملية لحفظ السلام حتى الآن. ولهذا يتحتم أن تتكلل جميع هذه الجهود بالنجاح.

وان هذا التصميم على النجاح يقودنا اليوم هنا في المجلس للإعلان مرة أخرى عن شواغلنا. فالحكومة الأنغولية - وينبغي أن تشيد بها أكبر إشادة على هذا - بذلت جهودا حميدة للوفاء، وأحيانا قبل الأوان، بالالتزامات المتوجبة عليها عملا ببروتوكول لوساكا. ومما يؤسف له، أن هذا الموقف، لم يعتمده اتحاد يونيتا.

وإن الوفد الفرنسي يدين بشدة التأخيرات المتكررة في وفاء يونيتا بالالتزامات التي قطعها على نفسه. وإننا نطالب مرة أخرى مجموعة السيد سافيمبي أن تعطي الأولوية للوفاء بالالتزامات العسكرية التي وافقت عليها قبل أشهر قليلة. وبطبيعة الحال، أحطنا علما مع الارتياح بالالتزامات الجديدة التي قطعها يونيتا مؤخرا للوفاء بواجباته. ويحدونا خالص الأمل بألا نُصاب هذه المرة بخيبة أمل وان هذا سينعكس بوضوح في الأعمال التي سيضطلع بها السيد جوناس سافيمبي في الشهور القادمة. ونأمل بطبيعة الحال، أن يتم عقد اجتماع بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي. وفي هذا

الصدد، ننوه بوجود الممثل الخاص للأمين العام، ميتر بلونددين بيي، في هذه القاعة، ونود أن نثني على جهوده التي لا تكل في الاضطلاع بنجاح بمهمة السلام في أنغولا التي أناطتها به الأمم المتحدة.

لهــذه الأسباب جميعها، تؤيد فرنسا تجديد المجلس لولاية بعثة التحقق الثالثة، لفترة شهرين فقط وهي التي تظل في أنغــولا بمثابة الضامن للسلام والاستقرار. وتود فرنسا أيضا أن ترى المجلس يتخذ موقفا لا لـُبس فيه في تحذير يونيتا، وذلك في مشروع القرار الذي سيعتمد بين الآن و ١١ تشرين الأول/أكتوبر.

ولهذا فإن الوفد الفرنسي على استعداد ليدرس بعين العطف المقترحات التي قدمها الوفد الوزاري للجماعة الإنمائيـــة للجنوب الأفريقي، بما فيها تلك المتعلقة بتوجيه انذار قوي بأنه قد ينظر، في ظل ظروف معينة، في فرض جزاءات.

ومن نافلة القول إن الوفد الفرنسي على استعداد أيضا ليأخذ في الحسبان آراء الدول الأعضاء التي تضطلع بمسؤولية خاصة بالنسبة لهذا البند، وهو سيؤيد أي مشروع قرار يحظى بموافقـــة أعضاء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقـــي، المهتمين في المقام الأول بإيجاد تسوية نهائية للصراع الأنغولي.

السيد لاراين (شيلـــي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة حول أنغولا، في مرحلة حاسمة من عملية السلام في ذلك البلد. ونود أيضا أن نشكر وزراء خارجية الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على طلبهم عقد جلسة المجلس اليوم.

وبالإضافة إلى الإسهامات القيمة لوزراء خارجية الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، قدم الأمين العام تقريرا ممتازا عن الأحداث الأخيرة في أنغولا. ونحن نرحب بذلك التقرير ونرحب أيضا بجهود ممثله الخاص لضمان الاختتام الناجح للمرحلة النهائية من بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. ونود أيضا أن نعرب عن شكرنا للدول المراقبة الثلاث على عملها السياسي في الأيام الأخيرة للتغلب على المشاكل القائمة.

لقد وصلت عملية الســـلام في أنغولا إلى منعطف خطير، ولهذا فإن التأخيرات في المفاوضات السياسية في الأشهر الأخيرة سببت قلقا واسع النطاق. وقد تلقينا بقلـــق عميق أنباء رفض العرض الذي قدمه الرئيس دوس سانتـــوس إلـــى زعيم يونيتا لتولي أحد منصبي نائب الرئيس. ومن سوء الحظ أن هذه المسألة الحساسة - وهي مسألة متفق عليها بالفعل - لم تعالج بطريقة تضع مصلحة البلاد فوق مصالح يونيتا.

وإن المناخ السياسي المتوتر للغاية الناجم عن هذا الوضع يعرض للخطـــر أكبر عمليـــة من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في العالم. ونحن نعتقد أن "وثيقة الوساطة" كانت اسهاما هاما حسن التوقيت في استعادة الثقة وإيجاد مخرج من الطريق المسدود. ومع ذلك، فإن عدم الاستجابة للمقترحات - الذي يؤكده عدم الامتثال للجداول الزمنية المقترحة لاعتماد التدابير الملموسة - يعبر عن استخفاف لا يوصف بهذا الجهد الجديد للممثل الخاص للأمين العام والبلدان المراقبة.

ومن الواضح في ضوء كـــل ذلك أن عقـــد الاجتماع الخامس بين الرئيس دوس سانتوس وزعيم يونيتا يحظى بأهمية قصوى. ويتعين علـــى المجلس أن يتخذ التدابير لضمان حضور زعيم يونيتـــا هـــذا الاجتماع، لأنه اعتاد ألا يحضر الاجتماعات التي يدعى إليها. وكان آخر دليل على عدم الاهتمام هذا غيابـــه عن اجتماع القمة الأخير الذي عقده أعضاء الجماعة الإنمائيـــة للجنوب الأفريقي في محاولة جديرة بالثناء لتشجيع التقـــدم في عملية السلام.

إن عملية التسريح وإعادة الاندماج تتطلب التمويل، حيث أن الأموال المتوفرة حاليا لا تغطي سوى ٢٧,٤ في المائة من الميزانية. وما لم تصل إسهامات جديدة فإن هذه العملية ستصاب بالشلل. وهناك حاجة أيضا إلى دعم المجتمع المانح لتأهيل المشاريع ذات الأولوية لاستيعاب العـدد الكبيـر مـــن اللاجئين والمشردين والمحاربين السابقين. والمجتمع الدولي علـــى حـــق تام في دعوة الزعماء الذين يتحملون المسؤولية الثابتـة عن ضمان تحسين الأحوال المعيشية للذين عانوا أشد المعاناة من هذه الحرب الأهلية: شعب أنغولا إلى أن يبدوا الإرادة السياسية اللازمة لاختتام عملية السلام في أنغولا بنجاح.

إن التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه أنغولا بلغت درجة من الخطورة تتطلب بذل جهـــود من جانب جميع سكانها وزعمائها. ولهذا السبب يتعين على الحكومـــة، وعلـــى يونيتا بوجـه خاص، زيادة جهود همـــا

لتوطيد السلام، لأن هذه هي الطريقة الوحيدة للحصول على الاسهامات اللازمة من المجتمع الدولي للتغلب على هذه الأزمة الطويلة الأمد في أنغولا.

السيد فلوسفيتش (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن اهنئكم، سيدي الرئيس، على تبوئكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. ونحن على ثقة من أن رئاستكم ستكفل نتائج ناجحة لعمل المجلس.

وأود أيضا أن أشكر رئيس مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر، السفير كابرال، على اسهامه الكبير في عمل المجلس.

هذه ليست المرة الأولى التي ينضم فيها وفد بولندا إلى المتكلمين الآخرين في الإعراب عن عميق قلقنا إزاء ما يجري في أنغولا. وكما فعلنا في المناسبات السابقة، نود أن نوضح بجلاء إننا لسنا راضين عن الوضع الراهن في ذلك البلد. ونحن لا نزال نعتقد أن طرفي الصراع بإمكانهما، وينبغي لهما، إنجاز ما هو أفضل من ذلك.

إن تقرير الأمين العام، الذي نعرب عن امتناننا وتقديرنا له، يرسم صورة واضحة عن الوضع في أنغولا. ونظرا لأن الجوانب العسكرية من بروتوكول لوساكا لم تنفذها زعامة يونيتا، لا يزال الطرفان في أنغولا بعيدين عن اتخاذ الخطوات الملموسة المفضية إلى التطبيع السياسي، على النحو المنصوص عليه في الاتفاقات التي وقعاها قبل سنتين تقريبا. وسأحجم عن الإشارة بالتفصيل إلى كل الحالات المتكررة لعدم تقيد الاتحاد الوطني بالتزاماته. ولكن لا بد من ذكر بعض العناصر في هذا الصدد لأنها تثير الشكوك في نوايا يونيتا بالنسبة لعملية المصالحة الوطنية.

إن تأخر وصول جميع جنرالات يونيتا المكلفين بالانضمام إلى القوات المسلحة الأنغولية؛ والمشاكل المتصلة باختيار أفراد من جنود يونيتا لإدماجهم في تلك القوات؛ والنسبة العالية من الفارين من مناطق الإيواء؛ والنوعية غير الجيدة من الأسلحة والذخائر المسلمّة لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، لا يمكن إلا أن تثير لدينا القلق. ومن المؤسف أيضا أن زعيم يونيتا، السيد سافمبي، رفض أن يقبل منصب نائب الرئيس ولم يحضر القمة الأخيرة للجماعية الإنمائية للجنوب الأفريقي. ونحن نرى أن هذا النهج يقوض من جديد الثقة، المفقودة أصلا، في أنغولا. وهذا كله، فضلا عن تعريضه البلاد إلى مخاطر جسيمة، قد يحمل المجتمع الدولي على إعادة النظر في مشاركته المتعددة الجوانب في عملية السلام في أنغولا.

إن مجلس الأمن، بتمديده ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا لفترات قصيرة في الماضي، إنما أوضح مرة تلو الأخرى بأن صبر المجتمع الدولي ليس بلا حدود. وبعد دراسة تقرير الأمين العام، لا يسعني إلا أن استنتج أن تلك الاشارات لا تزال محل تجاهل كبير. وبعد قولي هذا، يود وفدي أن يؤكد على أن هناك ظروفا تجعل من الممكن، في رأينا، تحقيق تقدم حاسم في عملية السلام الأنغولية. وإنني أشير في المقام الأول إلى استعداد الطرفين الواضح للسير على الدرب السياسي لحسم الصراع وعزيمتهما على مواصلة المفاوضات.

وأود أيضا أن أشير الى أنشطة بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومشاركتها في عملية السلام الأنغولية. ونحن نعتبر ذلك دليلا إيجابيا للغاية على المشاركة الإقليمية المتزايدة في النهوض بالسلم والمصالحة الوطنية في البلدان المنكوبة بالصراعات الداخلية. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأرحب بوزراء خارجية زمبابوي وأنغولا وبوتسوانا وموزامبيق وأن أبلغهم بمدى تقدير وفدي لوجهات نظرهم وتحليلاتهم العميقة للوضع في أنغولا.

وفي غضون ساعات، سيُقرر مجلس الأمن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. ويميل وفدي إلى الاتفاق مع الاقتراح بتمديد ولاية العملية لمدة شهرين آخرين على أساس الافتراض أن قيادة يونيتا ستثبت جديتها إزاء العملية السلمية بالوفاء بالتزاماتها، التي استحقت منذ مدة طويلة، المتعلقة بالجوانب العسكرية من بروتوكول لوساكا.

ولا نزال متفائلين. ويعتقد وفدي أن قيادة يونيتا لن تخفق في فهم الرسالة التي نُوشك على إرسالها. ونرى أن هذا التزام عليها، لا تجاه المجتمع الدولي فقط، ولكن أيضا، وقبل كل شيء، تجاه شعب أنغولا والمنطقة برمتها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل بولندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

وسأدلي الآن ببيان بوصفي ممثلا لهندوراس.

يود وفدي أن يُعرب عن قلقه لعدم إحراز تقدم في تنفيذ أحكام بروتوكول لوساكا والجدول الزمني الذي اتفقت عليه الأطراف، وكذلك الريبة بين حكومة أنغولا ويونيتا، وهي عوامل لا تزال تُعرض للخطر تحقيق سلام دائم في أنغولا.

وبالرغم من جهود الممثل الخاص للأمين العام، بالتعاون مع ممثلي الدول المراقبة الثلاث، وجهود الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، للتعجيل بتنفيذ بروتوكول لوساكا، وكذلك النداءات المتكررة من المجتمع الدولي بأن تفي الأطراف بالتزاماتها، لا تزال هناك حالات تأخير تعزى إلى طرف من الأطراف.

ومع أن التقيد بوقف إطلاق النار في معظم أنحاء أنغولا علامة إيجابية، يرى وفدي أن الامتثال المحدود فيما يتعلق بالقضايا العسكرية والسياسية المُعلَّقة كان له أثر سلبي على عملية السلام في أنغولا. وبصفة خاصة، يشعر وفدي بقلق إزاء تأخير تنفيذ الجدول الزمني المتفق عليه لإنجاز إيواء قوات الاتحاد الوطني ونزع سلاحه، ودمج هذه القوات في القوات المسلحة الأنغولية بموجب البرنامج الوطني لتسريح المقاتلين السابقين وإعادة دمجهم، ونزع سلاح السكان المدنيين، وبسط نفوذ إدارة الدولة على جميع أنحاء البلد. ويساورنا القلق أيضا لعدم التوصل إلى حلول لبعض القضايا السياسية المُعلَّقة الواردة في بروتوكول لوساكا، مثل عودة أعضاء البرلمان المنتمين إلى يونيتا الذين انسحبوا من البرلمان في عام ١٩٩٢، وإعادة تكامل حكومة الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية ومنح قائد يونيتا وضعا أو مركزا خاصا.

وبصورة عامة، يرى وفدي أن الحالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية غير مشجعة. وإلى أن يُنفذ الطرفان، ولا سيما يونيتا، تنفيذا كاملا أحكام بروتوكول لوساكا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ويفيا بالالتزامات التي تعهدا بها في ليبريفيل بغابون، في ١ آذار/مارس ١٩٩٦، نشعر أنه لا يمكن أن يكون هناك حل دائم لمشكلة أنغولا. ويتعين على قادة يونيتا أن يثبتوا أنهم يتصرفون بحسن نية وأن لديهم الإرادة السياسية للوفاء بالتزاماتهم بألا يتسببوا في مزيد من التأخير في عملية السلام. ووفدنا، كما فعل في مناسبات سابقة في المجلس، يناشدهم الوفاء بالتزاماتهم فورا واتخاذ التدابير العلاجية اللازمة. وفي نفس الوقت، نرحب بالإرادة السياسية التي لا تتزعزع التي تبديها حكومة أنغولا لإيجاد حل عن طريق الحوار لجميع المشاكل المتصلة بالتوفيق بين جميع الأنغوليين، بغية الحفاظ على استقرار البلد ووحدته. ونحث الطرفين على الاجتماع في أسرع وقت ممكن لتسوية جميع القضايا المُعلقة.

ويعي وفدي أيضا الأزمة الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة في أنغولا، وهي أزمة تتطلب تقديم مساعدة فورية من مؤسسات التمويل الدولية، وتتطلب دعم البلدان المانحة. إن إعادة تأهيل المجتمعات التي دمرتها الحرب، وإعادة بناء الاقتصاد الوطني الأنغولي، وتسريح حوالي ٠٠٠ ١٠٠ مقاتل سابق وإعادة دمجهم في الحياة الاجتماعية، شروط مسبقة لإعادة السلام إلى أنغولا. وسيكون من المؤسف لو ترتب على عدم تأييد عملية السلام الإضرار بتقديم المساعدة الدولية.

وأخيرا، يود وفدي أن يُسلِّم بأهمية العمل الذي أنجزته بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا في جميع أنشطة المراقبة والتحقق التي اضطلعت بها، وفي تدريب جنود يونيتا الذين جرى إيوائهم على احترام حقوق الإنسان وإسهامها القيِّم في إزالة الألغام وترميم الطرق. ونعتقد أنه، في ظل الحالة الراهنة في أنغولا، لا يزال وجود بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا ضروريا لتوطيد عملية السلام. وبناء على ذلك، نؤيد توصية الأمين العام، الواردة في تقريره، بتمديد ولايتها.

والآن، أستأنف وظائفي بوصفي رئيسا للمجلس.

لا يزال يوجد عدد من المتكلمين على قائمتي. ولكن نظرا لتأخر الوقت، اقترح الآن، بموافقة المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٤٠ واستؤنفت الساعة ١٥/٢٥

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل ليسوتو يطلب فيها دعوته الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذا الممثل الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة

من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

ونظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد مانغويلا (ليسوتو) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية): المتكلم التالي هو نائب وزير خارجية البرتغال، سعادة السيد خوسيه لاميغو. وأدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد لاميغو (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس للشهر الحالي وأن أشيد بسلفكم، السفير الفريدو لوبيز كابرال، لعمله المثمر خلال فترة توليه رئاسة المجلس.

وأود أن أتقدم بالتحية لوزراء خارجية وفد الجماعة الإنمائية للجنوب الافريقي والأعضاء الآخرين في الوفد، الذين يبين وجودهم هنا اليوم الأهمية التي تعلقها هذه المنظمة على تحقيق السلام في أنغولا.

كما أود أن أتقدم بالتحية الحارة لوزير خارجية أنغولا، سعادة السيد فينانسيو دي مورا.

في سياق هذه المناقشة، سيدلي ممثل أيرلندا ببيان باسم الاتحاد الأوروبي. والبرتغال تعرب عن تأييدها التام لهذا البيان. ومع ذلك، أود أن أدلي ببضع ملاحظات تتعلق بالحالة في أنغولا، ليس فقط لأننا عضو في مجموعة الدول المراقبة الثلاث، بل أيضا بسبب التزام البرتغال الدائم بعملية السلام في أنغولا، وبأنغولا ذاتها.

إن البرتغال، بطبيعة الحال، تشعر بالقلق من عدم إحراز تقدم ملموس في تنفيذ عملية السلام نتيجة للتأخيرات المستمرة والوعود المنكوثة. ولقد بات من الحتمي الآن أن تبدي الأطراف دلائل إيجابية على توفر الإرادة السياسية لتعجيل عملية السلام. ولهذا، فإننا نحث الاتحاد الوطني على أن يدمج في القوات المسلحة الوطنية آخر مجموعة متبقية من جنرالاته، وأن يزيد من عدد جنوده الجاري إدماجهم في القوات المسلحة الأنغولية. وهذه الخطوات ستشكل عملا إيجابيا من جانب يونيتا، ولكن لا بد من أن يتبعها استكمال عدد أكبر من المهام التي وردت في وثيقة الوساطة التي أعدها الممثل الخاص للأمين العام. والواقع أن الاتحاد الوطني وقيادته عليهما الآن أن يثبتا للمجتمع الدولي أنهما لا يتعمدان اتخاذ الإجراءات عشية اتخاذ قرارات مجلس الأمن فقط، بل انهما ملتزمان بتنفيذ بروتوكول لوساكا، من خلال الوفاء بالتزاماتهما بخطوات مطردة.

ونلاحظ بعين القلق تزايد عدد حالات الهرب من مناطق الإيواء، والتقارير التي تفيد بأن تلك الحالات ليست عفوية، بل انها، على العكس من ذلك، تحدث بطريقة منظمة. ونحث يونيتا على الشروع في إعادة جميع النواب المنتخبين الى الجمعية الوطنية قبل نهاية تشرين الأول/أكتوبر. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد على أهمية ومشروعية الأداء الجاري للهيئات التي أنشئت بعد انتخابات ١٩٩٢، الى حين استيفاء الشروط اللازمة لإجراء انتخابات جديدة في أنغولا. وحتى تستوفى هذه الشروط، من المهم أن يواصل المجتمع الدولي الوفاء بتعهداته بتوفير المساعدة لأنغولا. وفي الوقت ذاته، يتعين على الأطراف الأنغولية، وهي المسؤولة في النهاية عن التنفيذ الناجح لعملية السلام، أن تظهر دلائل واضحة على أنها جديرة بهذه المساعدة. ولهذا، ترحب البرتغال بجهود حكومة أنغولا في سبيل تنفيذ أحكام بروتوكول لوساكا، ونتوقع من الحكومة والاتحاد أن يحترما، بروح من التعاون، تعهداتهما وما قطعاه على أنفسهما من التزامات.

لقد انقضى ما يقرب من العامين منذ التوقيع على بروتوكول لوساكا. وكما يبين تقرير الأمين العام، وعن حق، فإن تنفيذ هذا البروتوكول متخلف كثيرا عن الجدول الموضوع له، على الرغم من جهود الممثل الخاص للأمين العام، والدول المراقبة والدول الأعضاء الأخرى المعنية.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير حكومة بلدي للعمل الدؤوب والملتزم الذي اضطلع به الممثل الخاص، الأستاذ بيي، طول المراحل الحرجة لعملية السلام. وبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، والتي تعد حاليا أكبر عملية لحفظ السلام تنفذها الأمم المتحدة، أثبتت أنها عنصر أساسي في دعم الثقة التي تمس الحاجة اليها بين الأطراف المعنية، وفي تعزيز الاستقرار الذي يستحقه الأنغوليون، الأمر الذي يجعلنا نؤمن بأهميتها البالغة. ومن الحيوي إذن، أن يكون للأمم المتحدة وجود مستمر وفعال في أنغولا.

وستواصل البرتغال العمل عن كثب، وبروح الوحدة، مع شريكيها في مجموعة الدول المراقبة الثلاث لتحويل عملية السلام الأنغولية الى حقيقة واقعة. ومع ذلك، لا بد لي من أن أذكر مرة أخرى بأن حكومة أنغولا والاتحاد الوطني يتحملان المسؤولية النهائية عن نجاح عملية السلام. والآن، أكثر من أي وقت مضى، حان الوقت بالنسبة لهما، وخاصة الاتحاد الوطني، لأن يدللا بوضوح على أنهما مستعدان لأن ينفذا بالكامل اتفاقات السلام وبروتوكول لوساكا. ذلك أن عدم القيام بذلك سيؤدي الى نكسة خطيرة في توقعات المجتمع الدولي بأن يشهد نهاية ناجحة لعملية السلام الأنغولية.

وفي هذه المرحلة الحرجة، ينبغي لمجلس الأمن، في حالة عدم إحراز تقدم ملموس في القضايا العسكرية والسياسية المتبقية التي لم تحل بعد، أن يكون على استعداد للنظر في فرض تدابير محددة. ومع ذلك، نعتقد أن تنفيذ هذه التدابير لا ينبغي البت فيه إلا بعد أن يقوم المجلس بإجراء تقييم آخر للحالة، في أعقاب تلقيه التقرير التالي من الأمين العام.

ونعتقد أن التنفيذ السريع للأحكام سالفة الذكر ينبغي أن يعطى أولوية، لأنه سيمهد الطريق أمام الإتمام الناجح لعملية السلام الأنغولية التي يتمناها الشعب الأنغولي ويستحقها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية): المتكلم التالي ممثل نيجيريا. وأدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد غمباري (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن الحرب الأهلية في أنغولا استمرت أكثر مما ينبغي وكبدت ذلك البلد تكلفة باهظة. وقد تسبب صراع الأشقاء في موت الآلاف، ونجمت عنه خسائر مادية فادحة، واستنزف الاقتصاد الهش، وصرف الطاقات عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لقد كان في أنغولا جيل لا يعرف شيئا غير الحرب، بدءا من الكفاح من أجل الاستقلال. وأنغولا، البلد الذي يزخر بالموارد البشرية والطبيعية، لم تشهد يوما السلام ولا الاستقرار اللازمين لتنمية إمكاناتها الهائلة لتحقيق الطموحات الاجتماعية - الاقتصادية لشعبها. وبدلا من أن يكون لأنغولا واحد من أعظم الاقتصادات في افريقيا، فإنها تعد من بين أقل البلدان نموا في العالم.

وكان من سوء الطالع أن الحرب الباردة زادت من تفاقم هذا الصراع وحالت دون حسمه. ولكن الحرب الباردة وضعت أوزارها منذ خمس سنوات، وغنائم السلام وصلت الى بلدان في الجنوب الافريقي، مثل ناميبيا وموزامبيق وجنوب أفريقيا. ومن المحزن أن يستغرق الأمر كل هذا الوقت قبل أن يحدث ذلك في أنغولا.

في السنوات الأخيرة، أدت التطورات الإيجابية نسبيا في أنغولا، الى جانب الدعم والمشاركة النشطين من جانب المجتمع الدولي - وبخاصة الأمم المتحدة، والدول المراقبة الثلاث، ومنظمة الوحدة الافريقية والدول المجاورة، الى تشكيل إطار لحسم الأزمة بالطرق السلمية. وبروتوكول لوساكا الموقع في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، والذي جاء نتيجة مفاوضات دقيقة ومضنية، يوفر الأساس للتسوية السلمية لهذه الأزمة. ولقد كرسنا قدرا كبيرا من الجهد السياسي والموارد المالية، بما في ذلك نشر أكبر عملية نفذتها الأمم المتحدة حتى اليوم لحفظ السلام، من أجل التنفيذ والتحقيق التامين لأحكام البروتوكول.

غير أنه من دواعي الأسف أن عملية السلام في أنغولا يجري تنفيذها بصورة متقطعة، وهذا يعود بدرجة كبيرة إلى استمرار تعنت الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا. ويتضمن آخر تقرير للأمين العام عن الحالة في أنغولا، ونحن من أجله ممتنون له، قائمة من الوعود المنكوثة والتنفيذ البطيء وعدم التقيد - من جانب الاتحاد في معظم الأحيان إن لم يكن في جميعها - بالالتزامات التي قطعت بموجب اتفاقات السلام، وخاصة بروتوكول لوساكا. وتراكمت سلسلة الانتهاكات والتعديات لدرجة أن الأمين العام ذكر في آخر تقرير له أن على الاتحاد أن يقرر الآن ما إذا كان سينفذ بحسن نية جميع التزاماته بموجب اتفاقات السلام. وعلى الرغم من أن هذه الملاحظة جاءت بالنبرة المتحفظة التي تتميز بها لغة الأمانة العامة، فهي تثير قلقا شديدا لدى وفدي، بما في ذلك شكوك بالغة إزاء صدق نية قيادة الاتحاد الوطني في المساعدة على إزالة آفة هذا الصراع الدائر في ذلك الجزء من أفريقيا.

إن شعب أنغولا وشعوب منطقة الجنوب الأفريقي بأسرها تتطلع بوطيد الأمل إلى إحلال السلام، وهي محقة في ذلك. وقد أنفق المجتمع الدولي أيضا موارد ضخمة ولا يزال يفعل ذلك، ومن هنا فمن حقه أن يصر على

ألا يسمح لشيء بأن يعـرض للخطر المكاسب الكبيرة والجديـرة بالثناء التي تحققت في عملية السلام. ومما لا شك فيه أننا شهدنا تطورات إيجابية عديدة وتقدما هائلا في عمليـة السـلام، على الرغم من التقيد على مضض بأحكام بروتوكول لوساكا، الذي كان يحدث عادة بعد تأخيرات متطاولة وتقديـم تنازلات في اللحظات الأخيرة.

فعلى سبيل المثال، ظل وقف إطلاق النار قائما بوجه عام، وقد أنجزت إلى حد كبير عملية إيواء قوات الاتحاد الوطني، كذلك جرى إيواء شرطة الرد السريع التابعة لحكومة أنغولا، وسنت قوانين العفو وأزيلت الألغام من الطرق ووسع نطاق المساعدة الإنسانية. وأجريت أربع محادثات هامة وجها لوجه بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي بالإضافة إلى سلسلة من الاتصالات الرفيعة المستوى، والتفاعلات بين مسؤولين مدنيين وعسكريين مـن كلا الجانبين. وهذه ليست منجزات بسيطة بالنظر إلى الحالة التي كنا عليها في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣. وللأسف إن عملية السلام متأخرة عن موعدها كثيرا، وإن استمرار حالة الجمود تثير قلقا بالغا. وبينما تواصل حكومة أنغـولا بذل قصارى جهدها للوفاء بما عليها من التزامات في الصفقة وللاستجابة لشواغل الاتحاد الوطني، نلاحظ بقلق عميق استمرار التأخير من جانب الاتحاد في الوفاء بالتزاماته وفقا لبروتوكول لوساكا، بعدم القيام بعدة أمور منها عدم تسليم الأسلحة الثقيلة لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، والمماطلة في دمج قوات الاتحاد الوطني في القوات المسلحة الأنغولية الموحدة، وعرقلة بسط إدارة الدولة على جميع أرجاء البلد، ووضع القيود على أنشطة البعثة بما في ذلك عمليات إزالة الألغام.

إزاء هذه الحالة وتمشيا مع تزايد اشتراك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في حل الصراعات في مناطقها، نلاحظ بارتياح النتيجة التي أسفر عنها الاجتماع الأخير للجهاز المعني بالسياسة والدفاع والأمن التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، الذي انعقد في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، ونظر في الحالة الخطيرة في أنغولا، وبخاصة الطرق الكفيلة بتعزيز وتنشيط عملية السلام. ونشاطر الأمين العام خيبة الأمل الناجمة عن تغيب السيد سافيمبي عن ذلك الاجتماع، ونأسف لضياع فرصة إجراء حوار وجها لوجه مع الرئيس دوس سانتوس.

لذلك ندعو الاتحاد الوطني إلى الاستجابة بصورة إيجابية وسريعة لجميع النداءات التي وجهها إليه الأخيار من القادة الأفريقيين وغيرهم من قادة العالم، وبالمثل ندعو من لهم تأثير على الطرفين الأنغوليين ويتحملون مسؤولية خاصـة عن الأحداث في أنغولا إلى استخدام نفوذهـم لحمل الطرفين في أنغولا، ولا سيما الاتحاد الوطني، على التعاون مع عملية السلام تعاونا كاملا. وفي هذا الصدد، نلاحظ بسرور خاص استمرار التزام الاتحاد الوطني المعلن بعملية السلام وببروتوكول لوساكا. ولذلك تحث حكومتي السيـد سافيمبي على أن يتخذ، على جناح السرعة، الخطوات اللازمـة وليتمشى تنفيذ يونيتا للجوانب العسكرية والسياسية الرئيسية مع الجدول الزمني، بما في ذلك مساهمات الاتحاد في تشكيل قوات مسلحة أنغولية جديـدة، وإدماج جنرالات الاتحاد في القيادة العليا للقوات المسلحة، وعودة أعضاء مجلس النواب التابعين للاتحاد إلى لوساكا، وقبول منصب داخل الحكومة الأنغولية. ومن المهم أيضا عقد لقاء آخر بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافمبي في أقرب وقت ممكن.

لقد استمعنا إلى شرح موجز من وزراء خارجية الجماعية الإنمائية للجنوب الأفريقي. ولئن كنا نعتقد أنه ينبغي فرض مزيد من الضغط لحمل الاتحاد الوطني على الوفاء بالتزاماته، نحتاج إلى تخصيص مزيد من الوقت لتمكين قيادة الاتحاد من استعادة ثقتنا في رغبتها المعلنة في السلام. غير أن عدم استجابتها على هذا النحو سيفضي بوفدي إلى تأييد التدابير الإضافية الجديدة التي اقترحتها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بما في ذلك تقيد الدول الأعضاء تقيدا صارما بالتدابير الواردة في الجزء باء من القرار ٨٦٤ (١٩٩٣) وتنفيذ تلك التدابير. غير أن الأمل يظـل يحدونا بأن يجعل الاتحاد والسيد سافيمبي من فرض هذه التدابير أمرا غير لازم بأن ينفذا، بحسن نيـة ودون مزيد من التأخير، جميع الالتزامات التي تقع عليهما بموجب مختلف اتفاقات السلام. إن المجتمع الدولي يطلب ذلك من السيد سافيمبي، وشعب أنغولا، بل جميع شعوب أفريقيا، تأمل بشدة في تحقق هذه الاستجابة البناءة.

أما فيما يتعلق بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحـدة للتحقق، فلئن كان وفدي لا يحبذ فـي العادة التجديـد لفترات قصيرة لعمليات الأمم المتحدة الجارية. نجـد في

هذه الحالة مزية من توصية الأمين العام بالتجديد لمدة شهرين لإبقاء الضغط قائما على الطرفين، وخاصة الاتحاد الوطني للاستقلال التام في أنغولا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): المتكلم التالي ممثل زامبيا، وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كاساندا (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، أضم صوتي إلى صوت الوفود الأخرى في الاعراب عن التقدير لحسن قيادتكم لمجلس الأمن خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر.

يتشاطر وفد زامبيا القلق العميق الذي أعرب عنه المجتمع الدولي إزاء الحالة الخطيرة في أنغولا. ونحن نشعر بقلق خاص لأن الاتحاد الوطني للاستقلال التام في أنغولا يعزز، فيما يبدو، نشوء مناخ سلبي في ذلك البلد، وهو مناخ يحول دون المصالحة الوطنية وتشكيل حكومة الوحدة والمصالحة الوطنيين بموجب أحكام بروتوكول لوساكا لعام ١٩٩٤. إن نتائج مؤتمر الاتحاد المعقود في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٦ والذي رفض، في جملة أمور، العرض المقدم من حكومة أنغولا بإعطاء السيد سافمبي منصب نائب الرئيس في ظل حكومة وحدة وطنية؛ وتغيب السيد جوناس سافيمبي دون تفسير عن مؤتمر القمة الذي عقدته الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن أنغولا في لواندا في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦؛ والحصص المخصصة للاتحاد التي لم تشغل في جيش أنغولا الوطني الذي يجري تشكيله - كل هذه التزامات لم يقم الاتحاد بالوفاء بها بموجب بروتوكول لوساكا.

وفي هذه المرحلة التي تتسم بعدم معرفة الاتجاه الذي ستأخذه في المستقبل عملية السلام في أنغولا، ينبغي للمجتمع الدولي من خلال مجلس الأمن أن يحث بصورة لا لبس فيها السيد سافمبي وغيره من قادة الاتحاد على إبداء مزيد من التصميم في تنفيذ الالتزامات التي قطعت بموجب بروتوكول لوساكا. وهناك أيضا حاجة إلى إرسال إشارة واضحة مؤداها أن عدم وفاء الاتحاد بهذه الالتزامات سيعتبر بمثابة تهديد للسلم والأمن في أنغولا، الأمر الذي يمكن أن يقوض عمل بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقيق في أنغو. وينبغي التذكير بأن مجلس الأمن قد اتخذ في الماضي خطوات حاسمة لضمان امتثال الاتحاد لعملية السلام في أنغولا كتلك الخطوات الواردة في الجزء باء من قرار مجلس الأمن ٨٦٤ (١٩٩٣) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. لقد آن الآوان لمجلس الأمن لأن يعمل مجلس الأمن على إنفاذ هذه التدابير إنفاذا شاملا.

سبق أن سمعنا أن مسائل عديدة معلقة ينبغي حسمها لتسهيل عملية السلام الأنغولية. ويرى وفد بلادي، أن هذه المسائل ليس من الصعب التغلب عليها إذا ما استطعنا الحصول على تعاون الاتحاد الوطني غير المشروط. وعلى سبيل المثال، يمكن بالتدخل المناسب، إزالة الظروف التي يبدو أنها تسهم في الهرب من عملية التجميع. وبالمثل، يحدونا الأمل أن يتمكن الاتحاد الوطني - بإرادته السياسية - من بلوغ مستوى المشاركة المطلوب منه في الجيش الوطني الأنغولي الذي يتم إنشاؤه.

ومما يذكر أن زعيم الاتحاد الوطني، السيد جوناس سافيمبي، تغيب عن مؤتمر قمة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن أنغولا يوم ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وبالرغم من غيابه غير المفسر. سيواصل زعماء الجنوب الأفريقي جهودهم لتحقيق السلام الدائم في أنغولا وأملنا ألا يتخلف السيد سافيمبي عن حضور مؤتمرات القمة المقبلة حتى يمكن ضمان دعم عملية السلام الأنغولية.

أود أن أعرب عن الشكر للسيد أليون بلوندين بيي وللدول المراقبة الثلاث لعمليات السلام الأنغولية وهي الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية للجهود التي بذلت دون كلل لإبقاء عملية السلام الأنغولية على مسارها.

أخيرا، أود أن أعرب عن الأمل في أن يستجيب الاتحاد الوطني هذه المرة لنداء المجتمع الدولي الجماعي باحترام التزاماته التي قطعها على نفسه بحرية بمقتضى بروتوكول لوساكا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر ممثل زامبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل تونس. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد عبد الله (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): السيد الرئيس، أود أولا أن أتقدم إليكم بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وأتمنى لكم النجاح الكامل في إنجاز مهمتكم الهامة. وأتقدم بالتهنئة أيضا إلى سلفكم، السفير الفريدو لوبيز كابرال، ممثل غينيا - بيساو، الذي أنجز عملا ممتازا خلال الشهر الماضي.

أغتنم هذه الفرصة لكي أرحب هنا بالوفد الوزاري لدول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وان الجهود الكبيرة التي تبذلها الجماعة لإحلال السلام في أنغولا ستعزز جميع الأنشطة التي اضطلع بها في هذا الصدد، سواء بواسطة الدول المراقبة الثلاث، أو الأمم المتحدة أو، بصفة خاصة، منظمة الوحدة الافريقية.

في شهر شباط/فبراير ١٩٩٤، اتخذت منظمة الوحدة الافريقية مبادرة لإيفاد بعثة وزارية شاركت فيها تونس بصفتها رئيس المنظمة في ذلك الوقت. وكان الهدف من البعثة توعية أعضاء مجلس الأمن بضرورة إنشاء بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. ولقد تابعت منظمة الوحدة الافريقية دائما التطورات في الحالة وشاركت في أنشطة عديدة ترمي إلى تحقيق السلم في أنغولا. ومؤتمر القمة الأخير لمنظمة الوحدة الافريقية، الذي عقد في ياوندي في شهر تموز/يوليه ١٩٩٦، الذي نظر هذه المسألة، أعرب عن شواعل رؤساء الدول الأفارقة واهتمامها المستمر بشأن التوصل إلى تسوية سريعة ودائمة للصراع في أنغولا.

إن عملية السلام في أنغولا لا تزال، للأسف، تواجه تأخيرات في تنفيذ المراحل النهائية لبروتوكول لوساكا، الأمر الذي خلق موقفا مثيرا للقلق فيما يتعلق بتعزيز التقدم المحرز حتى الآن واستمرار الأعمال الضرورية لتطبيع الحياة في البلد.

إن تجميع قوات الاتحاد الوطني لم يكمل بعد. وبالاضافة إلى ذلك فإن هروب بعض جنود الاتحاد الوطني من مناطق الإيواء تزايد في الآونة الأخيرة، الأمر الذي دمر بشكل جزئي ما تم إنجازه. وغني عن البيان أن إطالة فترة التجميع تزيد من العبء المالي المترتب على إيواء الأفراد المعنيين. كما أن إكمال تشكيل القوات المسلحة الأنغولية، عن طريق إدماج جنود الاتحاد الوطني فيها، لا يزال يواجه تأخيرات تثير الشكوك. ومن الواضح أن ذلك المناخ ليس مواتيا لتحقيق التقدم في عملية السلام.

وهناك مشاكل أخرى لا تزال قائمة فيما يتعلق، على سبيل المثال، ببسط إدارة الدولة لتشمل جميع أجزاء

البلاد، والاستمرار في عملية إزالة الألغام دون إعاقة، والاضطلاع بالأنشطة الإنسانية وأنشطة بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا والمصاعب المرتبطة بتسريح وإدماج القوات.

ليست هناك حاجة للتأكيد على أن الإرادة السياسية للطرفين لإحراز التقدم في تنفيذ بروتوكول لوساكا تشكل عنصرا أساسيا في هذه العملية، وأن تعزيز الثقة بينهما أصبح ضروريا أكثر من ذي قبل لتنفيذ المراحل التي يتعين علينا أن نكملها في أقرب وقت ممكن.

ونرحب بجهود البلدان الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي التي حاولت إعداد اجتماع بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي بمناسبة مؤتمر قمة رؤساء دول الجنوب الأفريقي الذي عقد يوم ٢ تشرين الأول/أكتوبر. ويؤسفنا أن السيد سافيمبي قرر عدم حضور تلك القمة. وهذا يعني أن فرصة قيمة أخرى لإيجاد حلول للمشاكل التي لا تزال معلقة قد ضاعت.

بالرغم من التقيد بوقف إطلاق النار، ليس من شأن التأخيرات في عملية السلام في أنغولا، سوى زيادة معاناة الشعب، وزيادة المصروفات المطلوبة لتنفيذ الاتفاقات المعقودة، وللانعاش الاقتصادي والاجتماعي للبلاد وهذا يثير القلق بشدة، ونحن نقترب من نهاية ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا.

ومن الملح بصفة خاصة أن يظهر الاتحاد الوطني رغبة خالصة حازمة في الوفاء بكل التزاماته فيما يتعلق بإرسال كل جنرالاته إلى لواندا من أجل اندماجهم بالقوات المسلحة الأنغولية، وعودة الهاربين إلى مناطق الإيواء، والاختيار السريع للجنود الذين سوف يتم إدماجهم بالقوات المسلحة الأنغولية.

وفي هذا الصدد نستصوب عقد اجتماع في أقرب وقت ممكن بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي. فاجتماع كهذا ستكون له أكبر الفائدة في تخفيف حدة الصعوبات وإزالة الشكوك التي لا تزال تعرقل التنفيذ الكامل لبروتوكول لوساكا.

ولا يسع وفدي إلا أن يؤيد الإجراء الذي اتخذته بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ويرجو أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لإجبار الاتحاد الوطني على الوفاء بالتزاماته حتى يكفل التنفيذ الكامل لبروتوكول لوساكا وإقرار السلام الدائم في أنغولا والاستقرار في المنطقة.

وإن متابعة وتكثيف الجهود الدبلوماسية والإنسانية لمن الشروط الأساسية لتحسين الأوضاع وتخفيف التوترات في أنغولا. وندعو المجتمع الدولي بالمثل إلى زيادة مساعدته لذلك البلد نظرا للحاجات العاجلة المتصلة بإنعاشه وإعادة بنائه.

وينبغي تشجيع المنظمات الإنسانية بشدة ودعم جهودها في هذا الصدد.

وأخيرا لا يسعني إلا أن أشيد بموظفي بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا وبالممثل الخاص للأمين العام السيد بلوندين بيي لتفانيهم وتضحياتهم لصالح إعادة السلام إلى أنغولا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل تونس على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

والمتكلم التالي هو ممثل أيرلندا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كامبل (أيرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، سيادة الرئيس، أن أتقدم إليكم بالتهنئة وأشيد بقيادتكم وقد توليتم رئاسة المجلس.

ويُشرفني أن أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد بياني هذا البلدان التالية المنتسبة إلى الاتحاد وهي استونيا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ومالطة وقبرص وهنغاريا. كما أعربت ايسلندا والنرويج عن تأييدهما لهذا البيان.

ولقد استنزفت سنوات الصراع الطويلة جدا في أنغولا موارد البلد وجلبت الدمار والحرمان لشعبه.

وبتوقيع بروتوكول لوساكا وإنشاء بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا سنحت الفرصة أخيرا للشعب الأنغولي لإقامة مجتمع متحرر من ويلات الحرب ومتفتح على التنمية والتقدم في المجال الاقتصادي وهما ما يستحقه هذا الشعب بجدارة. ويُعلق المجتمع الدولي أكبر الأهمية على رؤية هذه العملية تؤتي ثمارها وتكلل بخاتمة موفقة. ولهذا السبب يحث الاتحاد الأوروبي على

احترام الالتزامات المبرمة بموجب اتفاقات السلام وبروتوكول لوساكا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويذكر الاتحاد يونيتا بوجه خاص بأن تجميع القوات وتسريحها ونزع سلاحها وإكمال تشكيل القوات المسلحة الأنغولية عناصر حاسمة في عملية السلام ويجب التمسك بها بكاملها ودون مزيد من التأخير. وهذا يشمل عودة الهاربين إلى مناطق التجميع.

وقد تلقى الاتحاد الأوروبي ببالغ القلق التقرير المرحلي الأخير للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. ويذكر الأمين العام أن التقدم الذي تحقق في سبيل تنفيذ بروتوكول لوساكا كان مخيبا للآمال. وواضح أن عملية التنفيذ تأخرت كثيرا عن الجدول المحدد وأن انعدام الثقة المتبادلة بين الحكومة ويونيتا يضر ببلوغ السلام الدائم.

ومن الضروري ألا يدخر جهد في سبيل ضمان التشكيل المبكر لحكومة الوحدة الوطنية والمصالحة. وعلى هذا نُلح في دعوة الاتحاد الوطني وزعيمه إلى الاستجابة بمزيد من السرعة لمطالب شعبهما ومطالب المجتمع الدولي ككل، وإلى الوفاء بأحكام الاتفاقات التي أبرماها بحرية. وكما يبدو جليا من هذه المناقشة فإن الاتحاد الوطني يتحمل المسؤولية الأولى عن المشاكل الناشئة في هذا المنعطف الخطير في العملية السلمية. وسيتابع الاتحاد الأوروبي عن كثب أي إجراء قد يُقرر مجلس الأمن اتخاذه في هذا الصدد.

ويُبدي الاتحاد الأوروبي استعداده لمساعدة شعب أنغولا الذي عانى طويلا، ويثق الاتحاد أن المجتمع الدولي بأسره لن يقصر في هذا الصدد. وقد قدم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء مقادير كبيرة بالفعل من المعونة الإنسانية والتعميرية والإنمائية على مر السنين، ويمكن التعويل على مواصلة استجابته كلما حددت الاحتياجات المعينة. وقد كانت الحوادث الأمنية الأخيرة التي تعرضت لها منظمات إنسانية سببا في تعطيل وصول المساعدات الإنسانية وكانت مصدرا للقلق البالغ. فيجب ضمان أمن الموظفين الدوليين.

وثمة مسألة أخرى تبعث على القلق بوجه خاص للاتحاد الأوروبي - بل وللمجتمع الدولي برمته، وبطبيعة الحال وفي المقام الأول لجميع الأنغوليين - تلك هي الانتشار الكبير للألغام البرية المضادة للأفراد في كل أنحاء أنغولا. وقد سرنا أن بعثة الأمم المتحدة أنجزت الكثير بالفعل بالنسبة لإزالة الألغام ولكننا ندعو بإلحاح إلى الإسراع بتنفيذ البرنامج. ولقد كان الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بين من قدموا الدعم السياسي والمالي الكبير لهذه الأنشطة. ولذا فنحن ننظر بغاية القلق إلى العراقيل التي يضعها الاتحاد الوطني في طريق عمليات إزالة الألغام.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يغتنم هذه الفرصة للإشادة بجهود الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي التي اجتمع قادتها في لواندا في الأسبوع الماضي والتي أعرب وزراء خارجيتها عن سرورهم بمشاركتها اليوم في المناقشات في هذه القاعة. كما نُعرب عن امتناننا لمساهمات الدول المراقبة الثلاث - الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة - التي قدمت الكثير للوصول بعملية السلام إلى مرحلتها الحالية، وامتناننا للممثل الخاص للأمين العام السيد بلوندين بيي الذي تحظى جهوده المتواصلة بالتقدير من الجميع.

ويُسلم الاتحاد الأوروبي أيضا بالدور الحيوي لبعثة الأمم المتحدة في دعم العملية السلمية ويود الإعراب عن تقديره للبلدان المساهمة بالقوات التي لولا مشاركتها لما تمكنت بعثة الأمم المتحدة من الاضطلاع بعملها الهام.

وختاما يضم الاتحاد الأوروبي صوته إلى الآخرين في التأكيد على أن العملية السلمية في أنغولا لا يمكن أن تنجح إلا إذا مارس زعماء الشعب الأنغولي أنفسهم الإرادة السياسية للوفاء بالتزاماتهم وتعهداتهم. ومن العناصر الهامة بالنسبة لهم التصميم الأكيد على أن يكون تعزيز السلام هدفهم الأول.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل أيرلندا على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

والمتكلم التالي هو ممثل الهند. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شاه (الهند) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): السيد الرئيس، من دواعي سرورنا البالغ أن نراكم على رأس مجلس الأمن وهو يُناقش قضية لها أهميتها لمستقبل العملية السلمية في أنغولا.

ونحن نشعر بالامتنان الكبير للوفد الوزاري من الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لما قدمه من

معلومات وتقييم للحالة الراهنة في أنغولا. وأمامنا الآن التقرير الشامل والمتعمق المقدم من الأمين العام والوارد في الوثيقة S/1996/827 المؤرخة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

وأود أيضا أن أسجل تقديرنا للجهود التي يبذلها بلا كلل الممثل الخاص للأمين العام لأنغولا، السفير بلوندين بيي الذي قدم قبل أيام قليلة معلومات مفصلة إلى البلدان المساهمة بالقوات.

وهذا الاجتماع لمجلس الأمن ليس مجرد اجتماع بشأن مسألة تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. فهو يتعلق بإشارة واضحة ترسلها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بخصوص الحاجة إلى التقيد الصارم ببروتوكول لوساكا المؤرخ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ واستعادة السلام والوئام في أنغولا. وسيمكن هذا من تنفيذ مبادرات التنمية الإقليمية المشتركة التي تمس الحاجة إليها.

إن التزام الأمم المتحدة بتنفيذ بروتوكول لوساكا أدى إلى إنشاء بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. إن أكبر عملية لحفظ السلام، يتولاها مجلس الأمن، في الوقت الحاضر، سوف تنتهي ولايتها يوم ٨ شباط/فبراير ١٩٩٧. ولذا كنا نتوقع أن يكون السلم والأمن قد أعيدا الآن إلى أنغولا، وأن عملية المصالحة الوطنية وبناء السلام عقب النزاع، ستكون ماضية في طريقها بقدم راسخة.

ومن أسف أن الأمين العام يرسم في تقريره صورة أقرب إلى تخييب الآمال عندما يقول:

"إن التقدم المحرز في سبيل تنفيذ بروتوكول لوساكا كان مخيبا للآمال" (S/1996/827، الفقرة ٢).

وقد أتى بكشف يضم طائفة كبيرة من المسائل العسكرية والسياسية التي لا تزال دون إنجاز. فعلى الصعيد السياسي يقتضي الأمر مشاهدة تقدم ملموس في المسائل المتعلقة بالوضع الخاص لرئيس الاتحاد الوطني، ومد إدارة الدولة على رقعة البلد كله، وعودة نواب الاتحاد الوطني إلى الجمعية الوطنية، وتشكيل حكومة للوحدة وللمصالحة الوطنيتين، وتولي موظفي الاتحاد الوطني مناصبهم على مستويي الوطن والمقاطعات والمستويات الأخرى. ونلاحظ أنه منذ إصدار تقرير الأمين العام حدث شيء من التحرك في بعض تلك المجالات. ويبدو أن ذلك إن هو إلا مجرد تصوير لما وصفه الأمين العام بأنه النمط السائد في السلوك، وهو:

"الامتثال المتبرم لأحكام بروتوكول لوساكا بشكل تتخلله تأخيرات مطولة وتنازلات لا تقدم إلا في آخر دقيقة" (المرجع نفسه، الفقرة ٤١).

وعلى الصعيد العسكري، بينما يكاد يتم إيواء جنود الاتحاد الوطني، فمما يدعو إلى القلق أن قدرا كبيرا يصل إلى ٣٠ في المائة من الجنود الذين جرى إيواؤهم قد هربوا من الخدمة. وبالإضافة إلى ذلك تم إيواء ما يصل إلى ٤٠ في المائة من الجنود دون أسلحة. إن هذه العوامل، مشفوعة بعدم تمكن خمسة من جنرالات الاتحاد الوطني العشرة من الانضمام إلى القوات المسلحة الأنغولية، ومماطلة العاملين في الاتحاد الوطني في الانضمام إلى تلك القوات، إنما تثير قلقا له ما يبرره بقصد نوايا الاتحاد.

ونحن نرى أن الحوار بين الأطراف المعنية هو خير طريق لتسوية هذه المسائل. ونشيد بمبادرة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، المتمثلة في عقد اجتماع بلواندا يوم ٢ تشرين الأول/أكتوبر، دعي إليه زعيم الاتحاد الوطني. وعدم مشاركة الاتحاد يدعو إلى أشد الأسف. ونشاطر الأمين العام أمله بإمكان عقد اجتماع قريب بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي، في المستقبل القريب، ونضم صوتنا إلى النداء الذي وجهته الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي في سبيل عقد ذلك الاجتماع.

إن أنغولا لا تتطلب سلما واستقرارا فقط، بل أيضا مساندة الجماعة الدولية في سبيل إنمائها الاجتماعي الاقتصادي على المدى الطويل، وكذلك في سبيل عملية إدماج ما يقدر بـ ٠٠٠ ١٠٠ فرد من المحاربين السابقين في القطاع المدني. إن التزام حكومة أنغولا المالي بـ ٧٠ مليون دولار يحتاج إلى دعم من جماعة المانحين. والمبالغ المتعهد بها في مؤتمر الطاولة المستديرة ببروكسل، عام ١٩٩٥، ينبغي تسديدها.

إن التزام الهند بالسلم والاستقرار في أنغولا يشهد به إننا قدمنا أكثر من ١٠٠ ١ جندي إلى بعثة التحقق الثالثة. ومن دواعي الفخر أن الجنود الهنود استطاعوا أن يساعدوا في جميع جوانب تنفيذ الولاية، سواء أكان ذلك في أدوار حفظ السلام التقليدية، أو عمليات نزع الألغام،

أو بناء الجسور، أو في مساندة الاحتياجات الإنمائية للمجتمعات المحلية. وإعرابا عن التزامهم المتواضع بمشاركة العامة من شعب أنغولا، تقاسم الجنود الهنود طوعا وجباتهم العادية مع الناس القاطنين في المناطق التي كان هؤلاء الجنود متمركزين فيها.

إن الرسالة التي نود أن يقوم مجلس الأمن بتبليغها هي أن التزام الجماعة الدولية بإعادة السلام إلى أنغولا التزام ثابت. غير أن هذا الالتزام يتطلب على الأقل استجابة مساوية من جميع الأطراف المعنية. وفي هذا السياق الأخير، يقتضي الأمر إرسال إشارة واضحة مؤداها أن الجماعة الدولية تتوقع من الاتحاد الوطني بصفة خاصة أن يفي بجميع الارتباطات التي التزم بها طواعية.

إن أعضاء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، من خلال اجتماع القمة الذي عقدوه في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، أعربوا عن التزامهم بمساعدة عملية السلام في أنغولا. وينبغي للمجلس في مداولاته، أن يأخذ في حسبانه، بشكل جاد، المقترحات التي وضعتها القمة، قبل أن يتوصل إلى أي قرار نهائي. ويساند وفدي البيان الذي صدر عن حركة عدم الانحياز، في موعد سابق من هذا اليوم، بشأن عملية السلام في أنغولا.

وختاما أود أن أكرر، مرة أخرى، أن التزام المجتمع الدولي بإعادة السلم والاستقرار إلى أنغولا ينبغي ألا يتزعزع.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): المتكلم التالي ممثل ماليزيا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد عبد الله (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي سيدي أن أعرب عن تهانئ وفدي لكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. إن مهارتكم الدبلوماسية وحكمتكم سوف تكفلان نجاح مداولات المجلس بلا شك. وأود أيضا أن أعرب عن عميق تقدير وفدي للسفير كابرال، ممثل غينيا - بيساو، على توليه زمام المجلس باقتدار خلال شهر أيلول/ سبتمبر. وأحيي أيضا حضور الوفد الوزاري من بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

إن وفدي يرحب بمبادرة بلدان الجماعة الإنمائية المذكورة إلى إجراء نقاش مفتوح في مجلس الأمن حول الوضع في أنغولا. لقد دأبت ماليزيا على تأكيد أن من العوامل الهامة أن يظل المجتمع الدولي مشاركا باستمرار للأمور في أنغولا، بطريقة نشطة جدا وإيجابية جدا، حتى إيجاد حل ملموس ودائم للمشكلة في هذا البلد.

ومن المؤكد أن شعب أنغولا، بعد أن اجتاز فترة مطولة وصعبة من النزاعات الداخلية، يستحق أن ينعم بالسلم والاستقرار والتنمية في بلده. ومما يقلقنا أنه على الرغم من الجهود الشتى التي بذلها المجتمع الدولي، سواء الأمم المتحدة أو بلدان المنطقة، فإن عملية السلام في أنغولا لا تزال متعثرة. إن ماليزيا كانت تأمل أن يعقب التوقيع على بروتوكول لوساكا، في ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤، قيام الأطراف الأنغولية بالوفاء بالتزاماتها بأمانة وبالعمل على إيجاد علاقات بناءة على أساس الثقة المتبادلة والتعايش السلمي والمصالحة الوطنية، حتى يمكن إعادة السلم إلى أنغولا في نهاية الأمر.

ومن دواعي الأسى لماليزيا أن تعلم من تقرير الأمين العام (S/1996/827) المؤرخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، أن الالتزامات المقررة بموجب بروتوكول لوساكا، وبشتى الاتفاقات التي أعقبته، لم يوف بها وفاء كاملا، مما أضعف احتمالات إيجاد حل مبكر للنزاع المستمر في أنغولا. ولذا فمن المحتم أن تفي الأطراف المعنية بالالتزامات التي قطعتها على نفسها بموجب بروتوكول لوساكا، وأن تعمل على تحقيق المصالحة الوطنية. وفي هذا الصدد نناشد الاتحاد الوطني للاستقلال الكامل لأنغولا بصفة خاصة أن يساعد على دفع عجلة هذه العملية إلى الأمام. إن رغبتنا هي أن نرى أنغولا بلدا موحدا ينحي المدافع والبنادق جانبا، ويمضي بأهله نحو التنمية والازدهار.

إن إنشاء حكومة الوحدة والمصالحة الوطنيتين، ينبغي أن يظل هدف الأطراف المعنية، لأنها هي التي حققت وتقبلت بروتوكول لوساكا. وتؤيد ماليزيا تأييدا كاملا الجهود المختلفة التي يبذلها المجتمع الدولي، ولا سيما جهود السيد اليون بلوندان بيي، الممثل الخاص للأمين العام، وجهود بلدان المنطقة، نحو الجمع بين الأطراف المعنية في سبيل العمل على إيجاد سلم وأمن دائمين في أنغولا.

وعلى الرغم من أن أنغولا بعيدة جغرافيا عن بلدي، ماليزيا، فقد أسهمنا، ضمن ما نملك من قدرة، في الجهود الدولية الرامية إلى إحلال السلام في أنغولا، وانخراط

ماليزيا في أنغولا بدأ في تموز/يوليه ١٩٩١، عندما ألحقنا مراقبين عسكريين ومراقبينا من الشرطة المدنية ببعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، وهي، بالمناسبة، أكبر عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام اليوم. ومنذ عام ١٩٩١، نواصل الإسهام بتقديم أفراد عسكريين ومن الشرطة المدنية إلى بعثة حفظ السلام هذه. ولماليزيا حاليا ٢٠ مراقبا عسكريا، وثلاثة ضباط أركان عسكريين و ٢٠ فردا من الشرطة المدنية في بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. وانخراط ماليزيا في بعثة الأمم المتحدة انعكاس لتأييدنا القوي للأمم المتحدة والتزامنا الراسخ بها في الجهود التي تبذلها من أجل تعزيز السلم والأمن الدوليين. ويحدونا الأمل في أن تقوم قواتنا لحفظ السلام تحت راية الأمم المتحدة في أنغولا، على غرار القوات الموجودة في الصحراء الغربية وليبريا والقوات التي كانت سابقا في الصومال والكونغو وموزامبيق بالمساعدة في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل إحلال السلام والاستقرار في عدة أمكنة مضطربة في القارة الأفريقية.

وعلى الرغم من جميع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، يجب على الأطراف المعنية أن تُدرك أن السلام والحياة الطبيعيـة لا يمكن عودتهما إلى أنغولا إلا إذا التزمت جديـا بالعمل على تحقيق المصالحة الوطنية. وينبغـي لهـا أن تتجنب الارتياب والدعاية العدائية، والبدء بدلا من ذلك بالعمل معا لعودة السلام والأمن إلى بلدها.

وستؤيد ماليزيا تأييدا كاملا جميع الجهود التي يبذلها مجلس الأمن والتي يمكنها أن تحقق هدف الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية في أنغولا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل ماليزيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل الجزائر. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانه.

السيد بعلي (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود سيدي بادئ ذي بدء أن أقول كم أنا مسرور برؤيتكم تترأسون أعمال هذه الهيئة الهامة، وأن أهنئكم بحرارة. إن مهاراتكم المهنية والشخصية الكبيرة تـُعزز اقتناعي بأنكم ستضطلعون بالمسؤوليات الملقاة على عاتقكم على نحو ناجح.

وأود أيضا أن أشيد إشادة استحقاق بسلفكم، السفير الفريدو لوبيز كابرال، الممثل الدائم لغينيا - بيساو، الذي قاد أعمال المجلس ببراعة وفعالية في شهر حافل بالعمل بصورة خاصة.

إن هذه الجلسة لمجلس الأمن بشأن أنغولا، مـُعززة اليوم بحضور ومشاركة وزراء للشؤون الخارجية للجماعة الإنمائيـة للجنوب الأفريقي، تنعقد في وقت حاسم تتطلب فيـه عملية توطيد السلام في ذلك البلد الذي دمرته سنوات عديدة من الحرب قيام المجتمع الدولي بإجراء تعبئة أكبر لتكملة الجهود الحميدة التي تبذلها أنغولا وبلدان أخرى في المنطقة من أجل إحلال سلام دائم يمكنه أن يفتح الباب أمام المصالحة والوئام الوطنيين.

والجزائر التي أيدت دوما هذه الجهود تؤيد تأييدا راسخا المبادرة التي اتخذتها البلدان الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لعرض هذه المسألة أمام هيئة مسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين، وتؤيد تقييمها واقتراحاتها وتوصياتها الرامية إلى كفالة عودة السلام والاستقرار في ذلك البلد الشقيق.

وإن التطورات الإيجابية التي حدثت في السنتين الأخيرتين هيأت، بتأييد وتشجيع من الأمم المتحدة، الظروف اللازمـة لوضع حد للأزمة. وأوجد بروتوكول لوساكا الذي وقّع عليه يوم ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤ احتمالات حقيقية ومبشرة بالخير لإحلال سلام دائم في أنغولا، وهو يوفـر مـن خلال ترتيبات متفق عليها إطارا صحيحا لأن يتجاوز الشعب الأنغولي أسباب صراع مدمـر ومخـرب بصورة خاصة ولأن يكرس نفسه في نهاية المطاف للمهمة الضخمة المتمثلة في التعمير الوطني.

وللأسف يبدو اليوم أن التقدم المحرز يمكن تعريضه للخطر الشديد بفعل استمرار التأخير والتأجيل المتكرر في تنفيذ أحكام بروتوكول لوساكا، مثلما أشار إليه بوضوح تام الأمين العام في تقريره الأخير. وفجأة أخذت الشكوك تظلل الاحتمالات السياسية فيما تظهر الشكوك والريبة يوميا في النوايا الحقيقية لزعماء الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا فيما يتعلق بالتزاماتهم بمقتضى اتفاقات السلام.

وإذن مثلما يشير إليه الأمين العام في تقريره، فإن التحديات التي تواجه الآن عملية السلام في أنغولا

تـُختصر أساسا بعدم وفاء الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا بوعوده المتعلقة بتنفيذ الجداول الزمنية المتتابعة من أجل تنفيذ الأحكام المتعلقة بمسائل سياسية وعسكرية و قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ونظرا للبطء الشديد في عملية السلام، لا يسع وفد بلدي إلا أن يـُعرب عن أسفه، وعن مخاوفه، لرؤية التشكيك في الجهود التي بـُذلت والتضحيات التي قـُدمت من أجل إرساء الأسس لتحقيق تسوية سياسية نهائية بسبب استمرار حالة اللاحرب واللاسلام في البلد، وهي الحالة التي يمكن أن تقع المسؤولية عنها على عاتق زعماء الاتحاد الوطني.

ويود وفد بلدي أن يـُعرب عن تضامنه الكامل مع شعب وحكومة أنغولا وعن اعتقاده الراسخ أنهما سيتمكنان من التغلب على التجربة الصعبة التي تواجه بلدهما.

ولقد واصلت الأمم المتحدة في السنوات القليلة الماضية بذل جهود كبيرة لرعاية تسوية سلمية في أنغولا باتخاذ إجراءات مستدامة ترمي إلى إحلال سلام دائم، وكفالة العودة إلى الاستقرار والحفاظ على وحدة البلد، وفي الوقت نفسه تهيئة الظروف للمصالحة الوطنية بالاحترام الصارم للالتزامات التي تم التعهد بها وللمبادئ الديمقراطية. والمخطط الأكبر لهذه الجهود المبذولة باسم الأمين العام هو الاستاذ اليون بلوندين بيي الذي يستحق الاعتراف منا بجهوده الدؤوبة وتفانيه الملحوظ في خدمة السلام في أنغولا. وأود أيضا أن أشيد ببعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا التي يـُشارك بلدي فيها، والتي تضطلع بمهمتها النبيلة من أجل السلام في ظل ظروف صعبة في أغلب الأحيان.

ولقد سجل التوقيع على بروتوكول لوساكا نهاية عملية طويلة وجادة وحساسة ترمي إلى إحلال السلام في أنغولا وتوطيد الاستقرار والأمن في المنطقة بأسرها. لذلك يتعين على مجلس الأمن أن يعمل بجد وعزم في النظر في مسائل عالقة وأن يتخذ التدابير اللازمة التي تتطلبها خطورة الحالة، وهي التدابير التي تريد أنغولا والبلدان الأخرى الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي منه أن يعتمدها.

وأريد أن أذكر بأن التعمير الوطني وهو عنصر ضروري لعملية السلام، يتطلب تعبئة موارد مالية وموارد أخرى كبيرة ينبغي للمجتمع الدولي أن يـُقدمها إلى أنغولا لصالح ذلك البلد والمنطقة والسلام والأمن العالميين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل الجزائر على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل البرازيل. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانه.

السيد أموريم (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أولا وقبل كل شيء أن أهنئكم، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. وسوف تدار أعمال مجلس الأمن، تحت توجيهكم الحكيم والقدير، بطريقة فعالة للغاية. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا لسلفكم، السفير الفريدو كابرال، على الكفاءة التي أدار بها أعمال المجلس خلال شهر أيلول/سبتمبر الصعب.

ونود أن نشيد بالدور الرئيسي الذي قام به الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالى، فيما يتعلق بالتطورات الأخيرة في أنغولا. وقد كان الممثل الخاص، ميترا بلوندين بيي، يبذل جهودا لا تكل من أجل توطيد العملية. كما يجب أن نثني على مساعي الدول المراقبة الثلاث.

لقد سلطت الأضواء على أهمية اجتماع اليوم، من خلال وجود وزراء خارجية أنغولا، وبوتسوانا، وزامبيا وموزامبيق بالإضافة إلى نائب وزير خارجية البرتغال، ونائب وزير خارجية كوستاريكا. لقد توقفت عملية السلام منذ الجلسة الأخيرة للمجلس بشأن الحالة في أنغولا. ونتفق مع آخر تقييم للأمين العام بأن استمرار التأخيرات وعدم الوفاء بالوعود، ولا سيما من جانب الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا، في تنفيذ الجداول الزمنية المتعاقبة لاستكمال المسائل السياسية والعسكرية الرئيسية عادا غير مقبولين.

إن عملية السلم تفقد زخمها من وجهتي النظر العسكرية والسياسية. وعلى الجانب العسكري، لم تستكمل بعد عملية الإيواء. فأكثر من ٦٣ ٠٠٠ فرد من أفراد يونيتا سجلوا في مناطق الإيواء. ومع ذلك، هناك شكوك بشأن الأفراد الذين يؤويهم الاتحاد الوطني كما أن هناك إشاعات مزعجة بأن نخبة قوات يونيتا لا تزال مختبئة. وإن عدد من هربوا من مناطق الإيواء بلغ الآن حوالي ١٣ ٠٠٠. وعلاوة على ذلك، لا تزال كمية ونوعية

الأسلحة والذخيرة المـُسلـَّمة إلى بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، منخفضة.

ولم يـُحرز إلا تقدم ضئيل فيما يتعلق بتشكيل القوات المسلحة الأنغولية. وأقل من ٠٠٠ ١٠ فرد تم اختيارهم من أصـــل ٠٠٠ ٢٦ من يونيتا ينبغي إدماجهم في القوات المسلحة الأنغولية. وخمسة من جنرالات يونيتا الذين يجب أن ينضموا إلى تلك القوات لم يصلوا إلى لواندا بحلول ٨ تشرين الأول/أكتوبر.

وعلى الجانب السياسي، ما زالت حالة الاضطراب والعســـر سائدة. وفي آب/أغسطس، قرر المؤتمر غير العادي الثالث للاتحاد الوطني أن السيد سافيمبي يجب أن يرفض منصب نائب الرئيس الذي منحته إياه الحكومة. وبالرغم من الجهود المبذولة لعقد الاجتماع الخامس بين الرئيس خوسيه إدواردو دوس سانتوس والسيد سافيمبي، لم يتسن عقد الاجتماع. وإننا نوافق على تقييم الأمين العام الذي اعتبر:

> "عدم حضور السيد سافيمبي مؤتمر القمة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المعقود في لواندا في ٢ تشرين الأول/أكتوبر أمرا مؤسفا" (S/1996/827 ، الفقرة ٤٢)

ونحن نأسف عميق الأسف لذلك.

ولا تزال البرازيل ملتزمة بالكامل بعملية السلام في أنغولا. وقبـــل سنتين، عندمـــا كنـُت وزيرا لخارجية البرازيل، تشرفت بحضور التوقيـــع على بروتوكول لوساكا. وكانت البرازيل البلد غير الأفريقي الوحيد الممثل على المستوى الوزاري في تلك المناسبة. وتعتبر مشاركتنا في بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا كأكبر بلد مساهم بقوات دليلا على التزام طويل الأمد بأنغولا وشعبها يقوم علـــى أسس ثقافيـــة وتاريخية مشتركة؛ وهو أيضا تعبير عن رغبتنا في المساعدة على إنهاء أحد أقدم الصراعات، ذلك الصراع الذي قتل أو شوه مئات الآلاف من الناس الأبرياء. وتتطلب المشاركة على هـــذا المستوى مـــوارد ماليـــة كبيرة لا من جانب الأمم المتحدة وحدها، ولكن أيضا من جانب البرازيل. وكما ذكر من قبل، إن للصبر وكذلك للموارد، حدودا.

إن مجلس الأمن، مـــع أخـــذه بعين الاعتبار خطورة الحالة، وبالنظر إلى أننا نقترب بسرعة من التاريخ المحدد لاستكمال مهمة البعثة، يواجه تحديا كبيرا. ويوصي الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا لمدة شهرين. ويبين الاقتراح بالتجديد لفترة قصيرة إحباط المجتمع الدولي - الذي نشاطره - إزاء مماطلة أحد الأطراف.

وقد قدم الجهاز المعني بالسياسة والدفاع والأمن التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، اقتراحا شارك فيـــه رؤســـاء دول وحكومة ١١ بلدا، من أجل أن يعتمد مجلس الأمن تدابير:

> "في إطار القرار ٨٦٤ (١٩٩٣) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ ... لإجبار يونيتا على احترام المواعيد النهائية التي حددها المجلس". (S/1996/827، الفقرة ٩)

ويستحق ذلك الاقتراح أن ينظر المجلس فيه بأكبر قـــدر من الجدية في ضوء عدم إحراز التقدم في عملية السلم. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح لطرف واحد بـــأن يتحدى باستمرار نداءاته وقرارات المجلس ذاته.

تمر الحالة في أنغولا بمرحلة حرجة. وإذا لم يـُحرز تقدم جاد في مجالات رئيسية عديدة في الأمد القصير، فلن تتمكن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا من تحقيق جميع المهام الموكلة إليها. والمجلس ما زال بوسعه أن يتخذ الخطوات المناسبة لدفع الطرف المتردد إلى الاستماع إلى صوت المنطق وإعادة عملية السلم إلى مسارها العادي.

إننا لم نفقد الأمل الذي ولـَّده بروتوكول لوساكا في رؤية أنغولا التي تنعم بالسلام والوحدة والازدهار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية): أشكر ممثل البرازيل على كلماته الرقيقة الموجهة إلي.

المتكلم التالي ممثل الرأس الأخضر. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ليو مونتيرو (الرأس الأخضر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر وأن أعرب عـــن يقيننا بأن المجلس تحت قيادتكم، سيحقق النجاح فـــي أعماله.

كما يستحق سلفكم، شقيقي السفير كابرال ممثل غينيا - بيساو، امتناننا العميق على الطريقة الفعالة التي اضطلع بها بمهامه خلال شهر أيلول/سبتمبر.

وفي غمرة الإعراب عن سعادتي لإتاحة الفرصة لوفدي للمشاركة في هذا الاجتماع المعني بالحالة في أنغولا، أود أيضا أن أشكركم، سيدي الرئيس، ومن خلالكم مجلس الأمن، على تنظيم هذا الاجتماع.

ونود أن نعرب عن التقدير الخاص للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، التي أخذت زمام المبادرة باقتراح الاجتماع. وتشهد تلك المبادرة على التصميم المتزايد في أفريقيا من أجل إعطاء أكبر دفعة ممكنة للسعي من أجل إيجاد حل لمشاكل قارتنا.

إن الرأس الأخضر، كبلد أفريقي، وكواحد من البلدان القريبة بصفة خاصة من مأساة الشعب الأنغولي، التي استمرت طويلا جدا، تأمل أن تتكلل المبادرة الحالية في المجلس للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بالنجاح.

فالآن، حيث يجري النظر في ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، نود أن نُشيد بالجهود المتواصلة لجميع الأطراف، ولا سيما جهود الأمين العام وممثله الخاص وممثلي الدول المراقبة الثلاث، لضمان نجاح عملية السلم في أنغولا.

ويتطلب نجاح عملية السلم في أنغولا أن نُساعد طرفي الصراع، حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا، على استعادة السلام وتحقيق مصالحة وطنية حقيقية.

لقد أحرز نجاح مرموق مقارنة بالحالة التي سادت في الماضي غير البعيد. ونُسلم بهذا ونشعر بالارتياح له، غير أن التقدم المحرز لم يكن كافيا وكان متقطعا. فالعملية لم تسر باطراد، والتقدم كان غير مستقر، وغير متوازن، وكان بالتالي بطيئا جدا.

إن اتفاقات السلم، ولا سيما بروتوكول لوساكا، يجب تنفيذها على نحو صارم وعلى الفور ويجب التعويض عن التأخيرات وإعادة بناء الثقة وتعزيزها فيما بين الطرفين.

وفيما يتعلق بتنفيذ بروتوكول لوساكا، نستخلص من تقرير الأمين العام المؤرخ ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦ ومن الإحاطة الإعلامية من بعثة التحقق الثالثة في ٢٣ أيلول/سبتمبر، ما يُفيد بقصور واضح من جانب الاتحاد الوطني في سلوكه بالمقارنة بالتحرك الإيجابي من جانب الحكومة الأنغولية.

ولذا يتعين علينا أن نهنئ حكومة أنغولا ونشجعها على متابعة هذا المسار، واتخاذ خطوات لإجبار الاتحاد الوطني على الوفاء بجميع التزاماته. ويحدونا الأمل أن تعتمد المقترحات المعروضة على المجلس بهدف ذلك وأن تنفذ.

ولئن كنا نأسف لضياع الفرصة، التي لاحت في ٢ تشرين الأول/أكتوبر، لإشراك قائد يونيتا في ممارسة لبناء الثقة وتوضيح المنظور، فإننا نأمل أن يشكل الاجتماع القادم بين رئيس دولة أنغولا، صاحب الفخامة خوسيه ادواردو دوس سانتوس ورئيس يونيتا، السيد جوناس سافيمبي، مرحلة - ربما تكون أكثر المراحل حسما - نحو التوصل إلى الحل النهائي للمشكلة والتنفيذ السريع لبروتوكول لوساكا.

وقد يكون من الحكمة التحلي بالواقعية، والسعي لتفادي وقوع الأسوأ، مع أخذ أحداث الماضي في الاعتبار. فالجهود المكثفة من جانب الزعماء السياسيين، مع أنها قد تكون أساسية، إلا أنها لا يمكن أن تنهي معاناة الشعب الأنغولي - بل هي أبعد ما تكون عن ذلك. أولا، إن المشكلة الرئيسية المتمثلة في تسريح أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ مقاتل ودمجهم الاجتماعي يجب أن تعالج بفعالية. علاوة على ذلك، فإن عودة اللاجئين إلى البلاد والأشخاص المشردين إلى مزاولة أنشطتهم وإلى أراضيهم، لكي يبقوا على قيد الحياة ويزدهروا، مسألة ذات طابع عاجل.

لقد تعلمنا من تجارب مأساوية أخرى. أن هذه القضايا ينبغي أن تعالج بطريقة حسنة التوقيت. فضلا عن ذلك، فقد تم التسليم بهذا، وتم التعهد بتقديم الدعم الدولي، ولا سيما في مؤتمر الطاولة المستديرة المعقود في بروكسل في ١٩٩٥. غير أنه لا يمكن إنكار أن النتائج كانت مخيبة جدا للآمال. ولذا يجب علينا أن نرفض أن تكون المساعدة مشروطة بالتطبيع التام للحالة على الأرض. وذلك سيكون غلطة تترتب عليها عواقب وخيمة. فالدعم المالي والتقني والمادي يجب أن يصاحب

دوما جهود السلام، حيث يوفر المصداقية والتشجيع، ويكون بمثابة حافز فعلي.

إن الجنوب الافريقي ليس وحيدا في مجال توفير المساعدة وتشجيع الدعم الدولي لإعادة تعمير أنغولا. فالقارة الافريقية بأكملها تشترك في هذه المهمة.

ومرة أخرى، نود أن نشكركم، السيد الرئيس، ونعرب عن ثقتنا بحكمة مجلس الأمن في مداولاته المتعلقة بالمسألة المعروضة علينا اليوم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل الرأس الأخضر على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي نائب وزير الشؤون الخارجية والعبادة الموقر في كوستاريكا، سعادة السيد رودريغو كاريراس. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كاريراس (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إنه لشرف عظيم أن يترأس أحد أبناء وطننا الأكبر أعمال هذه الهيئة لهذا الشهر. ونود أن نتوجه إليكم، السيد الرئيس، بتحياتنا وتهانينا القلبية. ونود كذلك أن نشكر السفير الفريدو لوبيس كابرال، ممثل غينيا - بيساو، لأنه وفر قيادة ممتازة أثناء شهر أيلول/سبتمبر.

خلال العقد الماضي، عانت أمريكا الوسطى من آثار تضخم الصراعات الاجتماعية والاقتصادية الموغلة في القدم، والناجمة عن المواجهة العالمية بين الدولتين العظميين. وخلال تلك الفترة الزمنية المضطربة، اتفقت دول أمريكا الوسطى نفسها بملء إرادتها، وبدعم من المجتمع الدولي والمشاركة النشطة من جانب الأمم المتحدة، على اختيار عملية السلام المعروفة باتفاقات اسكيبولاس الثانية. وهي صك وضعناه بأنفسنا مكننا من إقامة سلام راسخ ودائم في أمريكا الوسطى.

وعليه، فإن كوستاريكا، وهي بلد لم يكن طرفا في الصراعات في أمريكا الوسطى، ولكنه رغم ذلك عانى من آثار تلك الصراعات، تولي أهمية خاصة للاتفاقات والالتزامات التي تستهدف تعزيز السلام في المنطقة دون الإقليمية في الجنوب الافريقي، ولا سيما عملية السلام في أنغولا، التي طورتها أطراف الصراع بدعم كبير من الدول الصديقة والمشاركة النشطة للأمم المتحدة. وإن كوستاريكا، التي تأثرت بالحروب التي نشبت في أمريكا الوسطى قبل ١٠ سنوات، تفهم بوضوح أهمية وقيمة الاتفاقات بالنسبة لجيران أنغولا.

ولهذه الأسباب، قدمت كوستاريكا وتواصل تقديم دعمها وتأييدها لتنفيذ اتفاقات السلام، وبخاصة، الانطباق التام لبروتوكول لوساكا. وفي هذا الإطار، يود بلدي أن يؤكد على الجهود والإرادة التي تجلت في المحافظة على وقف إطلاق النار المتفق عليه. إلا أننا نود أن نعبر عن قلقنا إزاء الخطى البطيئة للتنفيذ ولما أطلق عليه الأمين العام "عدم إحراز تقدم ملموس" (S/1996/827، الفقرة ٤) في تنفيذ بروتوكول لوساكا. وتأسف كوستاريكا بصورة خاصة إذ تشير إلى الموقف الذي اتخذه الاتحاد الوطني مؤخرا وتغيب السيد سافيمبي عن حضور اجتماع قمة الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الافريقي، الذي عقد في لواندا في ٢ تشرين الأول/أكتوبر، كما أورد الأمين العام في آخر تقرير له إلى المجلس.

وتدلل تجربة أمريكا الوسطى على أنه لا يمكن إلا من خلال التقيد الصارم والشفاف بالاتفاقات، والرغبة الأكيدة في الامتثال لها، دون معايير مزدوجة ودون خداع، أن تحقق اتفاقات السلام أهدافها. فالاتساق المطلق بين ما تم الاتفاق عليه وتصرف جميع الأطراف أمر أساسي. وإلا اهتزت الثقة، وضعفت عملية السلام وأصبح السلام بعيد المنال. ومن الأساسي ممارسة الضغط الدولي. فالضغط من جانب البلدان الصديقة، ووسائط الإعلام والرأي العام، ومن جانب المجتمع الدولي والأمم المتحدة أمر ضروري - تلك كانت تجربتنا في أمريكا الوسطى.

وكوستاريكا من جانبها، تحث جميع الأطراف، ولا سيما الاتحاد الوطني على اتخاذ إجراءات محددة وحاسمة، لفتح الطريق المسدود حاليا، وضمان التنفيذ الكامل لبروتوكول لوساكا. كما نؤكد مجددا تأييدنا للدعم الذي تقدمه لعملية السلام الدول المراقبة الثلاث، ودول الجنوب الافريقي والبرتغال، وهي بلد شقيق لدول شبه جزيرة ايبيريا وأمريكا اللاتينية. وفي الختام، نود أن نعرب عن تقديرنا للأنشطة التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا في جميع جوانب العملية، ونعرب عن ثقتنا في قدرتها على الاضطلاع بتنفيذ مهمتها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر نائب وزير الشؤون الخارجية والعبادة في كوستاريكا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل ملاوي. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد روباديري (ملاوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل ثلاثة أشهر تقريبا، في شهر تموز/يوليه، عندما جلسنا في نفس هذه القاعة لننظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦ عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، تحدثنا بمشاعر الأمل الكبير والاقتناع بأننا سنرى قريبا في أنغولا شعاع الأمل في نهاية النفق. ولهذا سنتوخى الإيجاز الشديد. فلا تزال لدينا مشاعر الاقتناع والأمل مثل ما لدى شعب أنغولا من أحلام وطموحات بإنهاء بؤسه ومعاناته.

ولكن تزعجنا الصورة الكئيبة التي يبدو أنها تبزغ في ذلك الجزء من عالمنا والتي أكدها الأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة S/1996/827 المؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. فالتردد الذي ينفذ به السيد جوناس سافيمبي المحترم ويونيتا بروتوكول لوساكا يثبط العزيمة في ملاوي وفي جميع البلدان الأخرى في المنطقة.

لقد حضرت ملاوي اجتماع قمة رؤساء دول الجهاز المعني بالسياسة والدفاع والأمن التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الافريقي، الذي عقد في لواندا في الأسبوع الماضي. ونحن نؤيد بالكامل كل فقرة من فقرات البيان الذي أصدر لدى اختتام تلك القمة البالغة الأهمية. ومن المؤسف بوجه خاص أن السيد سافيمبي لم يحضر تلك القمة. ولكن يحدونا وطيد الأمل في أن يراعي مجلس الأمن على أتم وجه، لدى دراسته لتقرير الأمين العام، عبارات القلق، وفي الوقت ذاته عبارات الالتزام بالسلام الواردة بوضوح في ذلك البيان. ومن اللازم أن يرسل مجلس الأمن رسالة قوية وواضحة إلى السيد سافيمبي وإلى يونيتا بأن المجتمع الدولي لن يتحمل بعد الآن تعنته وتعنت يونيتا.

وبالأمس وجه وزير خارجية بلدي في المناقشة العامة للجمعية العامة نداء إلى السيد سافيمبي بالامتثال الكامل لبروتوكول لوساكا وبتنفيذه السريع. ونحن نفعل ذلك مرة أخرى اليوم، لا لسبب سوى ترديد صرخات شعب يتوق إلى السلام.

وإننا إذ نتوجه بهذا النداء القوي، نشعر دوما بالرضى بالعمل الطيب الذي يقوم به موظفو الأمم المتحدة في أنغولا. ونشيد مرة أخرى بالجهود المستمرة التي يبذلها كل من الأمين العام وممثله الخاص، السيد اليون بلونديـن بيي، وموظفي بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، وكل العاملين في المجال الإنساني الذين كرسوا أنفسهم لخدمة السلام في أنغولا. ونحث مجلس الأمن، عند النظر في هذه المسألة، أن يتذكر العمل الطيب الذي يقوم به هؤلاء الناس وألا يسمح لأنغولا بأن تتقهقر إلى العنف واليأس. إن أنغولا جوهرة فريدة في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الافريقي، فعلى شواطئها وشواطئ موزامبيق في سوفالا توقف الوجهاء الذين كانوا أول من جاء إلى افريقيا من البرتغال. والجنوب الافريقي منطقة تعمل الآن جاهدة لتكون مثالا افريقيا للسلم والحكم الصالح والاستقرار والتنمية. وأن السلام الدائم في أنغولا سيمكن المنطقة من تحقيق حلمها بالسلم والتنمية ونحن نقف على أبواب القرن المقبل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): المتكلم التالي هو نائب وزير خارجية نيكاراغوا، سعادة السيد الفارو سيفيبيا سيرو. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سيفيبيا سيرو (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم، سيدي، على تبوئكم رئاسة مجلس الأمن. ويشرف نيكاراغوا أن تمثلها جمهورية هندوراس الشقيقة. ونود أيضا أن نهنئ السفير الفريدو لوبيز كابرال، الممثل الدائم لغينيا - بيساو، على رئاسته لمجلس الأمن في الشهر المنصرم.

تشارك نيكاراغوا في مناقشة مجلس الأمن للحالة في أنغولا لأننا نشاطر شعب أنغولا أحاسيسه ونشعر بالقلق العميق إزاء الحالة في ذلك البلد الشقيق، الذي تربطنا به أواصر صداقة وتعاون هامة. ونحن نشاطره أحاسيسه لجملة أمور منها أن نيكاراغوا، الواقعة في مركز القارة الأمريكية، كانت قبل بضع سنوات بلدا يعاني من المواجهة السياسية - العسكرية الخطيرة التي كانت محط الاهتمام العالمي. وقبل بضع سنوات، كان شعبنا ضحية للحرب، والصراع بين الأخوة، وتدمير الاقتصاد والاضطرابات الاجتماعية الكبيرة.

وقبل بضع سنوات، أبقت نيكاراغوا على جيش كبير وكرست جزءا كبيرا من ميزانيتها القومية لتغطية

النفقات العسكرية الباهظة، على حساب تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. وقبل بضع سنوات، نظر الكثيرون منكم، ونظرنا نحن أنفسنا، بتشكك إلى إمكانية استعادة السلم في نيكاراغوا أو إلى تمتع البلد بالحرية الكاملة. ووجدنا أيضا أبعد منالا إمكانية البدء من جديد في الطريق نحو التنمية وتوطيد العملية الديمقراطية دون سابقة في تاريخنا السياسي. وفي ذلك الحين، بدت المصالحة الوطنية أيضا مجرد مثال طوباوي.

واليوم بإمكاننا أن نقول لأشقائنا الأنغوليين إن كل ما بدا مستحيلا في نيكاراغوا بالأمس هو اليوم حقيقة. لقد تعين علينا أن نسلك طريقا طويلا وشاقا، لا يخلو من الصدمات، وظلت حكومة نيكاراغوا، برئاسة السيدة فيوليتا باريوس دي تشامورو، تشجع عملية المصالحة الوطنية. وكما تلقينا الدعم من بلدان منطقتنا، ومن المجتمع الدولي، ومن الأمم المتحدة بشكل خاص، فإن شعب أنغولا سيتمكن، بنفس الطريقة، من تحقيق الأهداف الواردة في اتفاقات لوساكا بدعم الأمم المتحدة بأسرها.

لقد أردنا أن نؤكد هنا على تجربتنا كمثال على التفاؤل والثقة بالتسوية السلمية للمنازعات أيا كان نوعها، وخاصة عندما يكون الحل كامنا في مشاركة جميع الأطراف المعنية، مع مراعاة السمات الخاصة لكل حالة. فعندما تتوفر الإرادة السياسية على التفاوض، لا يمكن لأية مبادرة أن تفشل.

لقد قرأنا بعناية واهتمام آخر تقرير للأمين العام عن الحالة في أنغولا، وبعد أن استمعنا إلى المناقشة حول الحالة في ذلك البلد، قد تساورنا مشاعر القلق أو الشكوك فيما إذا كان من الممكن التغلب على شتى الصعوبات بالكامل وإلى الأبد. وقد نعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تنسحب من أنغولا وأنه لا ينبغي تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا لما بعد كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، وذلك بسبب التكاليف المالية لهذه العملية وبسبب عدم الامتثال للالتزامات المقطوعة.

إلا أن وفدنا متفائل. ونحن نعتقد أنه إذا كان المجتمع الدولي، الممثل هنا، على خطأ، فإننا لا نكون منكرين للتقدم الذي أحرز فقط، ولكن نكون أيضا قد جعلنا من المتعذر بذل جهود إضافية لمساعدة شعب أنغولا الذي يعاني والذي، رغم كل شيء، يتحمل أوخم العواقب.

واستنادا إلى تجربتنا الخاصة، يمكننا القول إن الطريق يبدو شاقا للغاية والعملية معقدة جدا. ونحن نعلم أنه ليس من السهل التوفيق بين مواقف غالبا ما تبدو متعارضة تماما. ومع ذلك، فإننا مقتنعون بأن حكومة أنغولا، برئاسة سعادة السيد خوسيه إدواردو دوس سانتوس، والسيد جوناس سافيمبي، زعيم يونيتا، كليهما، يدركان أنه، في ظل الحالة العالمية الراهنة، يشكل السلام والمصالحة والديمقراطية الخيارات الوحيدة المتاحة لجلب الرخاء إلى دولنا الفقيرة. ولا يوجد بديل سوى مواصلة المفاوضات إلى أن تزال آخر عقبة. بيد أنه من الضروري تعزيز تدابير بناء الثقة.

تماما، كما كان السلام في نيكاراغوا مثالا لحل الصراعات وتعميق العملية الديمقراطية في أمريكا الوسطى والقارة الأمريكية، فإن قيام أنغولا مسالمة تماما وسائرة على طريق توطيد الديمقراطية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية من شأنه أن يشكل إسهاما كبيرا للعالم وللبلدان الأفريقية الشقيقة.

وفي تقرير الأمين العام عن الحالة في أنغولا، نشعر بقلق خاص إزاء الجوانب العسكرية. وما دام الامتثال لبروتوكول لوساكا غير منفذ في إطار الجدول الزمني الذي أوصت به اللجنة المشتركة، سيكون من الصعب جدا تحقيق مصالحة شاملة في البلد. وبعد سنوات عديدة من الأسى والدمار، لا بد أن جميع الأنغوليين يدركون أنه دون تحقيق سلام دائم لا يمكن إحراز تقدم نحو توطيد الديمقراطية. وفي حين أن خطوات هامة قطعت في هذا الاتجاه، فإنه يجب أن يكون هناك التزام أكثر جدية لضمان الاحترام الكامل لوقف إطلاق النار وإيواء قوات يونيتا العسكرية واختيار جنودها لدمجهم في القوات الأنغولية المسلحة. فالبلد، أي بلد يحتاج إلى جهاز واحد من القوات المسلحة الوطنية يستطيع الاضطلاع بجهود التعمير ودعم المساعدة الإنسانية وعمليات إزالة الألغام في الإقليم لوضع نهاية، وإلى الأبد، لفقدان الأرواح البشرية، لا سيما أرواح المدنيين الأبرياء.

ونحن في نيكاراغوا نعرف ما الذي يعنيه هذا. فبعد سنوات من النكسات، والمضي قدما على الطريق الآن، لا نزال نبني هياكلنا التحتية ونفتح الطرق ونزيل الألغام، وتقوم قوات بلدنا المسلحة بدور هام في هذا المسعى. ونفس الشيء يمكن أن يحدث في أنغولا.

وبالنسبة لنيكاراغوا، التي تتضامن مع شعب وحكومة أنغولا، من المهم الوفاء بالالتزامات التي قطعت في لوساكا. فقد بذلت جهود. وحكومة الرئيس دوس سانتوس اتخذت خطوات محددة، كما اتخذت يونيتا خطوات هامة أيضا، وضاعف المجتمع الدولي جهوده التي ترمي إلى بناء الثقة الضرورية بين الطرفين. وانطلاقا من هذه الروح، دعا رؤساء الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي السيد سافيمبي لحضور الاجتماع الذي عقدته هذه الجماعة في لواندا بغية إعطاء قوة دفع لعملية السلام في أنغولا. ونحن نعتقد أن هذا هو الوقت المناسب لتعزيز الثقة والمصداقية وليستجيب كلا الطرفين للجهود التي بذلت.

وتود نيكاراغوا، التي تدعم التنمية والسلام في افريقيا، أن تشكر وزراء خارجية زمبابوي وموزامبيق وبوتسوانا وأنغولا وجنوب أفريقيا على طلبهم إلى مجلس الأمن النظر مرة ثانية في الحالة في أنغولا. ونحن مقتنعون بأن الاهتمام الذي حفز هذه البلدان الأفريقية الشقيقة سيساعد أنغولا وسيضمن مشاركة الأمم المتحدة في العملية.

ونود أن نؤكد على أنه ينبغي لجميع المبادرات أن تؤدي إلى هدف واحد هو التهدئة والمصالحة داخل الأسرة الأنغولية. ونحن مقتنعون بأن شعب أنغولا وحده هو الذي عانى من العواقب، واليوم يتحمل قادته مسؤولية تجاهه أكبر منها في أي وقت مضى.

إننا نناشد الطرفين التفكير ثانية في الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في أنغولا. وما من أحد يستطيع أن يحكم بلدا بصورة سلمية دون تعاون شعبه. والأنغوليون أنفسهم هم القادرون على ضمان إحراز تقدم في بلدهم.

ولذلك، من المهم الامتثال التام للاتفاقات. وفي أنغولا، من المهم أن ينضم قادة يونيتا، على وجه الخصوص، إلى عملية السلام في جميع جوانبها، وأن يصبحوا جزءا من القوات المسلحة ومن الحكومة، والأهم، إلى الجهود التي يبذلها شعب أنغولا ككل من أجل منفعته.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر نائب وزير خارجية نيكاراغوا على العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل بوروندي. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نسانز (بوروندي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يتقدم وفدي إليكم، ياسيدي، بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن. ويأمل وفدي أن تكلل فترة رئاستكم بالنجاح.

(تكلم بالفرنسية)

أثناء شهر أيلول/سبتمبر، ترأس مجلس الأمن السفير الفريدو لوبيز كابرال بنشاط متميز. ويود وفدي تهنئته على الأسلوب الذي اضطلع به بمهامه.

وعلى الرغم من الأزمة الحظيرة التي شهدها بلدي على مدى ثلاث سنوات تقريبا، فإن جمهورية بوروندي، التي يتشرف وفدي بتمثيلها هنا، تابعت بعناية تطورات الحالة السياسية في أنغولا، ذلك البلد الشقيق والصديق. ويغتنم وفدي هذه الفرصة ليشيد بالجهود الملحوظة التي بذلها المجتمع الدولي لمساعدة الشعب الأنغولي على إنهاء الاقتتال بين الأخوة الذي جزأه ودمره على مدى ما يزيد على عشرين عاما.

وفي هذا الصدد، فإن الفاعلين الرئيسيين - الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية وجهازها المعني بالسياسة والدفاع والأمن، والأمم المتحدة، بدعم لا يتزعزع من وكالاتها العديدة، والمنظمات غير الحكومية ومختلف المانحين - يستحقون ثناء خاصا على جهودهم التي لا تكل.

وتود بوروندي أن تؤكد على الأهمية الخاصة لبروتوكول لوساكا، الذي أبرم في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، والذي جاء نتيجة لوساطة الأمم المتحدة المثمرة جدا، بتعاون وثيق مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومشاركة الزعماء السياسيين الأنغوليين بصورة رئيسية.

وباسم حكومتي، يشيد وفد بوروندي رسميا بجميع رؤساء دول المنطقة، الذين تجمعوا لمعالجة المهمة الهائلة، مهمة إحلال السلم والأمن في أنغولا. كما أن السيد أليون بلوندين بيي، الذي قام بمهمته النبيلة بوساطة ناجحة للمصالحة بين الإخوان الأنغوليين، بوصفه ممثلا خاصا للأمين العام، بطرس بطرس غالي، يستحق

ثناء متحمسا من أفريقيا، على وجه الخصوص، ومن الأمم المتحدة بصورة عامة.

إن الإرادة والالتزام والشهامة السياسية التي يتمتع بها الرئيس دوس سانتوس دائما تستحق تقدير المجتمع الدولي كله له. فكل جهوده وتضحياته ترمي إلى إتمام عملية السلام بنجاح، مما يخفف المعاناة التي لا توصف لشعب أنغولا ويوفر أملا جديدا لأبناء وبنات ذلك البلد.

ولكن بوروندي، التي تواجه هي نفسها ثورة مسلحة من داخل حدودها وخارجها، يؤرقها تباطؤ يونيتا ومماطلاته والأمور المبهمة الصادرة عنه، وهو طرف في بروتوكول لوساكا. وهذه المماطلات قد تضر أي فرصة للسلام وتهددها تهديدا خطيرا. لهذا تضم حكومة بلدي صوتها إلى المجتمع الدولي، وبخاصة مجلس الأمن وبعثة الوساطة، وتحث يونيتا بشدة على الشروع دون إبطاء في إيواء كل قواته في المناطق الخاضعة لإشراف الأمم المتحدة، وتسليم كل الأسلحة والمعدات العسكرية التي لا تزال تحت سيطرتها، والبدء في تفكيك كل مراكز القيادة لكي تدمج في قيادة القوات المسلحة الأنغولية.

ولدى وفد بلدي سببه الوجيه في عدم الموافقة على التحول في موقف يونيتا. فرفض يونيتا لمنصب من أرفع المناصب السياسية في الدولة، منصب نائب رئيس الجمهورية، وهو عرض يرمي إلى دعم روح المصالحة الوطنية، يحبط النتيجة الناجمة المرجوة. ولهذا، يجب أن نطالب بأن يغير قادة يونيتا موقفهم وبأن يطبقوا بدقة بروتوكول لوساكا للسلام، وأن يبذلوا كل ما في وسعهم لصيانة عملية المصالحة الوطنية.

إن الامتثال التام لبروتوكول لوساكا يشمل التسوية العاجلة لمسألة المركز الخاص لرئيس يونيتا، والاحترام التام لحرية تنقل الأشخاص والسلع في كل أنحاء البلد، ودمج أعضاء يونيتا في الإدارات الإقليمية والمحلية في كل أنحاء البلد، والعودة الفورية لنواب يونيتا إلى الجمعية الوطنية، وفوق كل شيء تشكيل حكومة للوحدة الوطنية والمصالحة.

ويجب أن يتحمل مجلس الأمن مسؤولياته وأن يجعل كل الموقعين على بروتوكول لوساكا يفون بأمانة بالتزاماتهم التي قطعوها أمام العالم وأمام الأمة الأنغولية. وينبغي لمجلس الأمن أن يكون أكثر يقظة في إعادة الأمور إلى نصابها، فيضع عملية السلام مرة أخرى في طريقها الصحيح. ويخمد كل المناورات التي تنذر بالعكس الخطير لمسار التقدم الكبير الذي سبق إحرازه في الطريق صوب التطبيع النهائي.

وبوروندي تستلهم أيضا التجربة الأليمة لأصدقائنا واخوتنا، شعب أنغولا، الذي أيدناه في كفاحه المشروع من أجل التحرر الوطني. والواقع أن شعب بوروندي يواجه حربا أهلية فرضتها عليه الميليشيات والجماعات المسلحة منذ انفجار مأساتنا الوطنية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. وحكومة بوروندي، في محاولتها لإعادة السلم والأمن الكاملين، التزمت التزاما قاطعا بأن تجري مفاوضات مع كل المجموعات، بما فيها الجماعات المسلحة. وقد مضى شهر بالفعل على إعادة تشكيل الجمعية الوطنية، واستعادة الأحزاب السياسية لحقوقها ووظائفها، والالتزام العلني من جانب الحكومة بالدخول في محادثات مع المتمردين المسؤولين عن المذابح الواسعة النطاق للأبرياء. وكل هذا يتفق مع سياستنا، سياسة المصالحة الوطنية وإضفاء الصبغة الديمقراطية.

وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، أبلغت رئيس مجلس الأمن والأمين العام بالتنفيذ الكامل من جانب حكومة بلدي للشروط التي استعملتها بلدان منطقتنا ذريعة لفرض جزاءات لا أخلاقية وغير قانونية، منتهكة انتهاكا صارخا لميثاقي الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية. وهذا الحصار الاقتصادي الكامل يدمر السكان، ولا سيما أضعف فئاتهم من نساء وأطفال ومسنين ومرضى. وقد وفت بوروندي بكل الشروط التي وضعها أصحاب فكرة الحظر، وبالشروط الواردة في قرار مجلس الأمن ١٠٧٢ (١٩٩٦) في ٣٠ آب/أغسطس. ولهذا فإن أية ذريعة إضافية لإبقاء هذه التدابير لا يمكن أن تفرضها إلا نوايا أخرى وجدول أعمال خفي من جانب الذين يفضلون الوضع الحالي. وهنا يتطابق مصيرا حكومتي أنغولا وبوروندي. فكلتاهما ضحية لامتثالها التام لمناشدات المجتمع الدولي ولقرارات مجلس الأمن، لأنهما تعاقبان بسبب العراقيل التي يضعها المتمردون الذين يخالفون، دون عقاب، التزاماتهم التي تظل حبرا على ورق. ويجب على مجلس الأمن أن يعالج هذا الوضع بإجبار الأطراف العنيدة على الانصياع لقرارات مجلس الأمن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل بوروندي على كلماته الرقيقة الموجهة إلي.

المتكلم التالي هو ممثل كوبا. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيـــد رودريغيز باريـــا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إنه لمما يشرفنا ويسرنا أن هندوراس، وهي جزء من أمريكتنا، تترأس مجلس الأمن. أود أن أهنئكم، سيدي، وأتمنى لكم النجاح خلال فترة شغلكم لمنصبكم. وأود أيضا أن أشكر السفير الفريدو لوبيز كابرال على إسهامه أثناء رئاسته الفعالة في الشهر الماضي.

ووفد بلدي يشارك في هذه المناقشة التي طلبها قادة الجماعة الإنمائية للجنوب الافريقي في اجتماعها المعقود في لوساكا في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وموقف المجموعة الوزارية، التي عينها الأعضاء الاثنا عشر للجماعة الإنمائية لتمثلهم، وضحه أمس لمكتب حركة عدم الانحياز رئيس المجموعـــة، وزير خارجية زمبابوي، سعادة السيد ستانيسلاوس أ. ج. مودينغي، وأعاد تأكيده وزير خارجية أنغـولا، سعـــادة السيد فينانسيو دي مورا.

وتشاطـــر كوبا القارة الافريقية والمجتمع الدولي قلقهما إزاء الحالة الحرجة في أنغولا، وهي توقف عملية السلام وعدم امتثال يونيتا لأحكام بروتوكول لوساكا.

ومن المؤســـف أن رئيـــس يونيتا، السيد سافيمبي، لم يحضر الاجتماع الذي نظمه زعماء الجماعـــة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وهذا يمثل دليلا آخر على عدم توفر الإرادة السياسية لدى قيادة ذلك الطرف، للإسهام في حل تفاوضي للصراع وفقا لنص وروح بروتوكول لوســـاكا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن الحكومـــة الأنغوليـــة والاتحاد الوطني أخذا على عاتقهما، أمام أفريقيا والمجتمع الدولي، مسؤولية رعاية وتحقيق المصالحة الوطنية في أنغـولا. ومن الضروري بل ومن السليم الاعتراف بالجهود المستمرة والمرنة التي تبذلها الحكومة الشرعية لأنغـــولا لتحقيق هذه الأهداف. وبعد انتخابات حقيقية وانتصار واضح للحركة الشعبية لتحرير أنغولا، وبعد كل ما أنجـــز للنهـــوض بالحـوار والتفاوض، بات من الواضح أن الاتحاد الوطني أخفق تماما في الوفاء بمسؤولياته والتزاماته. وقد أظهرت الأحداث الأخيـــرة بكـــل جـــلاء أن الحكومة الشرعية في أنغولا لا يمكن بأي حال من الأحوال وضعها علـــى قدم المساواة مع الاتحاد، ليس فقط بسبب الماضي المعـــروف لتلك المجموعة، وإنما أيضا بسبب أنشطتها الحالية غير المشروعة التي تستحق إدانة واضحة.

وتـــود كوبا أن تكرر الإعراب عن تأييدها الكامل للحكومة الأنغوليـــة، وأن تؤكد من جديد ضرورة احترام سيادة أنغولا وسلامتها الإقليمية واستقلالها.

لقـــد أوفى المجتمع الدولي بمسؤوليته فيما يتعلق بعملية السلام في أنغولا. وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغـــولا تعد حاليـــا أكبر عملية من عمليات حفظ السلام التي تنفذها الأمم المتحدة في العالم. فهذه العملية تكرس لها موارد مالية وبشرية ضخمة. ومع ذلك، فإن أحد أطراف الصراع، وهو الاتحـــاد الوطنـــي، تقاعـــس عـــن الوفاء بالتزاماته بموجب بروتوكول لوساكا، وما زال يواصـــل عرقلة مسيرة السلام وتعريضها للخطر.

ولا بد من أن يقابل افتقار الاتحاد الوطني إلى الإرادة السياسية تجاه عملية السلام في أنغولا، وعدم امتثاله غير المقبول لبروتوكول لوساكا - وهو صك ثنائي له مغزى ونطاق دوليان - بإدانة بالغة القوة من المجتمع الدولي.

إن ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا والتي تـــم تمديدها إلى ١١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦ بموجب قرار مجلس الأمن ١٠٦٤ (١٩٩٦) المؤرخ ١١ تموز/يوليه ١٩٩٦، لا بد من إعادة النظر فيها في هذا المجلس بكـــل الموضوعية الواجبـــة. فولاية عملية حفظ السلام هذه ستفقـــد مغزاها ما لم تُحدد على الفور مواعيد نهائية صارمة. وإذا واصل الاتحاد على نحو غير مسؤول انتهاك عمليـــة السلام فلا ينبغي الاستمرار في تمديد ولاية البعثة المرة تلو الأخرى.

وكوبا تؤيـــد الموقـــف الذي أعربت عنه البلدان الأفريقية الشقيقة التي ترى أن هذا التمديد القصير لولاية البعثة يفترض سلفا وجود إسهامات سياسية من جانب يونيتا. وإن لم تتأتّ هذه الإسهامات فمن البديهي أن يكون على المجتمع الدولي أن يؤيد أية سبل تتخذها الحكومة الشرعية ذات السيادة لجمهورية أنغولا، لحل هذا الصراع الداخلي.

ونحن نشاطر الأمين العام الشواغل التي عبَّر عنها في آخر تقرير له عن الحالة الراهنة لعملية السلام في أنغولا، ونوافق بالذات على توصياته المتعلقة بالموقف الذي ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذه إزاء موقف يونيتا، وإزاء أي تمديد في المستقبل لولاية البعثة.

لقد دخل مجلس الأمن في التزام، من خلال قرارات متعاقبة، وتحمل مسؤولية لا مفر منها بالنسبة لعملية السلام في أنغولا. وتأمل كوبا أن يفي مجلس الأمن بمسؤوليته بأن يرد بإجراءات حاسمة وقوية على عدم الامتثال الصارخ من جانب يونيتا لتلك القرارات. وأي تأخير أو صمت أو سهو سيبعث برسالة خاطئة، ويشكك في مصداقية مجلس الأمن. وكوبا يحدوها الأمل في أن يتصرف المجلس هذه المرة على أساس معيار واحد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل كوبا على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل مالي. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس، والإدلاء ببيانه.

السيد أوني (مالي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): سيدي الرئيس، يسعد مالي أن ترى مجلس الأمن يعمل هذا الشهر في ظل رئاستكم. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب للسفير ألفريدو لوبيز كابرال عن عميق ارتياح وفد بلدي للمهارة والهيبة اللتين ترأس بهما المجلس في الشهر الماضي.

وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للأمين العام لمنظمتنا، السيد بطرس بطرس غالي، على جودة تقريره عن المسألة قيد النظر. فهو وثيقة واضحة وشاملة ومفيدة جدا.

أود كذلك أن أشيد بالأفراد العسكريين والمدنيين العاملين في بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا، على النتائج المضمونية التي حققوها من خلال جهودهم ومساندتهم لرئيس البعثة، الممثل الخاص للأمين العام، ابن بلدنا السيد أليون بلوندين بيي الذي أشاد به المتكلمون السابقون أيضا بعبارات مؤكدة. ومن الطبيعي أن كلمات المديح هذه لا يمكن إلا أن تحرك مشاعر مالي وشعبها. وفي هذا الصدد، أشكر باسم حكومة مالي الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي الذي لولا اختياره وثقته لما كان بإمكان مواطننا أن يحقق النتائج التي رحب بها جميع المتكلمين السابقين.

أخيرا، أود أن أرحب بين ظهرانينا بوزراء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وأن أشكرهم على المعلومات المفيدة التي قدموها.

منذ اجتماعنا الأخير بشأن هذه المسألة في تموز/يوليه، سيطرت على الحالة في أنغولا درجة ما من التكاسل والتباطؤ وتأخيرات لا مبرر لها. وهذا ليس من شأنه إلا التأكيد على أهمية هذه الجلسة التي ينبغي أن تدفع عملية السلام إلى مراحلها الأخيرة. ومع ذلك، علينا أيضا أن نذكِّر بأن تقدما ملموسا أمكن إحرازه، فقد تم التوقيع على اتفاق سلام أعاد فيه الموقعون التأكيد على التزامهم به. وبالمثل، ما زال وقف إطلاق النار صامدا - وهذه نقطة تحسب للطرفين، ولم تعد أنغولا تعاني من ١ ٠٠٠ حالة وفاة في اليوم.

ولا يفوتنا أن نشيد بالجهود الجديرة بالثناء، والتي مكَّنت من استعادة الثقة من خلال الحوار المباشر بين الأنغوليين في اجتماعات لوساكا وفرانسفيل وبروكسل وليبرفيل. وحري بنا أيضا أن نثني على المساعدة المقدمة للشعب وعلى عودة اللاجئين والمشردين.

ولكن السلام ليس مجرد غياب الحرب. والأمين العام يبرز في تقريره بكل شجاعة الأخطار التي تهدد عملية السلام، والسلام الهش.

ويرى وفد بلدي أنه يتعين على كل الموقعين على بروتوكول لوساكا أن يمتثلوا بنية صادقة للالتزامات التي تعهدوا بها، وأن يكفوا عن نكث الوعود وامتحان صبر المجتمع الدولي. وعلى مجلس الأمن أن يتخذ كل ما يلزم من تدابير في هذا الصدد لمساندة عملية السلام الجارية التي توليها حكومة جمهورية مالي تأييدها التام والكامل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل مالي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل ليسوتو. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مانغويلا (ليسوتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أهنئكم على توليكم رئاسة هذه الهيئة الموقرة لشهر تشرين الأول/أكتوبر، وبالمثل اسمحوا لي أن أعرب عن تقديرنا للطريقة المقتدرة التي أدار بها سلفكم السفير كابرال، ممثل غينيا - بيساو دفة عمل هذا المجلس في الشهر الماضي.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقدير ليسوتو للجهود التي يبذلها الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، من خلال ممثله الخاص المقتدر في أنغولا، السيد اليون بلوندين بيي، والرجال والنساء الذين يخدمون في بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا التي لا تزال تعمل على نحو يمكن ذلك البلد الشقيق من التمتع بالاستقرار والسلام الدائم. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للدور الجدير بالثناء الذي تقوم به البلدان الثلاثة، الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة، لتيسير ترجمة الأماني المشتركة لشعب أنغولا في السلام والديمقراطية والمصالحة الوطنية إلى حقيقة واقعة.

وسنكون مقصرين إذا لم ننوه بالدور الخاص الذي يقوم به فخامة الرئيس تشيلوبا، رئيس زامبيا، في تيسير عملية السلام في أنغولا، والتي كما نعرف نحن جميعا قد أدت إلى توقيع بروتوكول لوساكا في عام ١٩٩٤.

إن تقرير الأمين العام المرحلي المعروض على هذا المجلس يرسل إلينا بإشارات مختلطة ويلقي ظلالا من الشك على التزام الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا بعملية السلام. وبالنسبة لنا، فإن بروتوكول لوساكا يظل الهيكل الوحيد الصالح الذي يمكن من خلاله تحقيق تطلعات الشعب الأنغولي. وأي انتهاك لأي حكم من أحكامه يجعل عملية السلام عقيمة. ومن هنا فإن التقدم البطيء وحالة الجمود البادي في تنفيذ بروتوكول لوساكا مبعث قلق لنا. ويسرنا أن نلاحظ أن وقف إطلاق النار الذي بدأ سريانه بعد يومين من توقيع البروتوكول لا يزال قائما، وإن اكتنفته بعض الصعوبة. ولا يمكن للمفاوضات السليمة أن تجري إلا في ظل بيئة هادئة.

وتود ليسوتو أن تؤكد من جديد المبدأ القائل بأن مجلس الأمن لا يزال وحده القيِّم على السلم والأمن الدوليين. ولا يجوز أن تفسر أي مبادرة تتخذها منظمات إقليمية أو قارية على أنها تعفي مجلس الأمن من مسؤوليته العالمية. وفي البيان الذي أدلينا به مؤخرا أمام الجمعية العامة حذرنا مرة أخرى من مغبة الانتقاء الإقليمي للأهمية التي توليها منظمتنا، من خلال مجلس الأمن، إلى حالات الأزمات الدولية. وبينما نحث طرفي النزاع في أنغولا على الامتثال لأحكام بروتوكول لوساكا، نناشد مناشدة خاصة مرة أخرى المجتمع الدولي أن يزود بعثة الأمم المتحدة بالموارد اللازمة، البشرية والمادية والمالية، لتمكينها من الاضطلاع بولايتها بفعالية. ونناشد مرة أخرى معشر المانحين بمؤازرة عملية السلام في أنغولا بتوفير الدعم اللازم لتسريح المقاتلين السابقين وإعادة دمجهم، وبالوفاء بتعهدات التبرع المعقودة في مؤتمر المائدة المستديرة بشأن أنغولا المعقود في بروكسل في عام ١٩٩٥.

وتظل الأمم المتحدة أهم مقومات توطيد عملية السلام في أنغولا. وحيث أن بعثة الأمم المتحدة تشرف على نهايتها، ونظرا لتعنت الاتحاد الوطني، يتحتم على مجلس الأمن أن يعتمد، على جناح السرعة، تدابير في إطار القرار ٨٤٦ (١٩٩٣) تحمل الاتحاد الوطني على أن يتقيد تقيدا كاملا وعاجلا بالمواعيد النهائية التي حددتها هذه الهيئة.

إن اجتماع القمة لرؤساء دول وحكومات بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الذي عقد في وقت سابق من هذا الشهر في لواندا قد أوصى بوضع منهج

العمل وعرض قرارات لتنظر فيها هذه الهيئة. وإن وجود وزراء الخارجية الموقرين من تلك المنطقة بين ظهرانينا اليوم لهو شهادة واضحة على رغبة المنطقة دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي في السلام والتنمية. إن هؤلاء الوزراء قد أدلوا ببيانات هذا الصباح تدعو مجلس الأمن إلى اتخاذ تدابير حاسمة لكي تبين للسيد سافيمبي والاتحاد الوطني مدى الجدية التي ينظر بها المجتمع الدولي بأسره إلى عدم إحراز تقدم في عملية السلام في أنغولا. وإن تلك البيانات تحظى بتأييد حكومة مملكة ليسوتو.

لقد أراق شعب أنغولا دمه لفترة طويلة، ومن ثم فهو لا يستحق شيئا أقل من السلام، الآن وإلى الأبد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل ليسوتو على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ

ليس هناك متكلمون آخرون.

تعقد الجلسة المقبلة لمجلس الأمن لمواصلة نظره في البند المدرج في جدول أعماله غدا، الموافق ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥